تحقيق السلام في شمال مالي

الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة

ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)،
مايكل شوركين (Michael Shurkin)

RAND CORPORATION

RAND NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE

تحقيق السلام في شمال مالي

الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة

ستيفاني بيزارد (Stephanie Pezard)، مايكل شوركين (Michael Shurkin)

مُعدّ لمكتب وزير الدفاع ومكتب الشؤون الإفريقية تمّت الموافقة عليه للنشر العامّ؛ لا قيود على التوزيع

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني
www.rand.org/t/rr892

تم النشر بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.
© حقوق الطبع والنشر لعام 2015 محفوظة لصالح مؤسسة RAND
RAND® علامة تجارية مسجلة.

صورة الغلاف بواسطة ريبيكا زيمرمان (Rebecca Zimmerman)؛ مستخدمة بإذن.

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصريًا. يُحظر النشر غير المصرَّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول تصاريح إعادة الطباعة وتصاريح الربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.html.

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تضع حلولاً لتحديات السياسات العامة للمساهمة في جعل المجتمعات حول العالم أكثر أمانًا وسلامةً وصحةً وازدهارًا. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، وحيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم RAND
وتبرع بمساهمة خيرية معفاة من الضريبة على
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

تتطرق هذه الدراسة إلى آفاق الاستقرار في مالي في أعقاب الأزمة السياسية والعسكرية التي بدأت عام 2012. حيث تدرس، من هذا المنظور التحليلي، سبب فشل اتفاقيات السلام السابقة ومدى إمكانية إسناد تلك الإخفاقات إلى سوء التنفيذ وانعدام النوايا الحسنة من باماكو (التفسير الأكثر سماعًا) أو إلى وجود "مفسدين" بين الطوائف الشمالية الذين تتعارض مصالحهم السياسية مع مصالح الفصائل الأخرى. وتسلط الدراسة الضوء على المظالم الرئيسية التي لا يزال يتعين معالجتها بفعالية، وتقترح سبلاً لإدراجها في اتفاقيات السلام والأمن في المستقبل. وأخيرًا، لتحديد الدروس التي يمكن تطبيقها على مالي، تفحص الدراسة العوامل الكامنة وراء الاستقرار النسبي لدولة النيجر بجوار مالي، والتي تواجه، تقريبًا، جميع العوامل ذاتها الدافعة لعدم الاستقرار التي تواجهها مالي.

تأتي هذه الدراسة تحت رعاية مكتب الشؤون الإفريقية بمكتب وزير الدفاع. وأُجريت في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحريّة ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، تفضل بزيارة www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو تواصل مع المدير (تتوفر بيانات الاتصال على صفحة الويب).

المحتويات

تمهيد iii
الأشكال والجداول vii
الملخص ix
شكر وعرفان xix
الاختصارات xxi

الفصل الأول
مقدمة 1

الفصل الثاني
لمحة تاريخية حول حركات التمرد بمالي وتنفيذ اتفاقيات السلام 5
انقسام السكان وتنوعهم 7
تمرد الطوارق الأول: من 1963 إلى 1964 9
تمرد الطوارق الثاني: من 1990 إلى 1996 12
تمرد الطوارق الثالث: من 2006 إلى 2009 16
الخاتمة 21

الفصل الثالث
تفسير الإخفاق في اتفاقيات السلام السابقة 23
نقص التمثيل: من الذي يوقِّع اتفاقيات السلام؟ 24
ما الذي يؤجِّج الصراع؟ 24
الديمقراطية واللامركزية المعيبة 29
شرعية باماكو المحدودة 33
استمرار انعدام الأمن 39
غياب العدالة والمصالحة 41

الفصل الرابع
المضي قدمًا 45
بناء التمثيل: الديمقراطية 45
بناء التمثيل: إشراك الزعماء التقليديين 49
بناء التمثيل: التعامل مع الجماعات المسلحة 51

الفصل الخامس
هل ثمة نموذج نيجري للتمكين؟ 59
مالي والنيجر: جارتان متشابهتان للغاية 62
ثلاثة افتراضات لشرح تمكين النيجر 67
الآثار المترتبة بالنسبة لمالي 86

الفصل السادس
الخاتمة 89
المراجع 93

الأشكال والجداول

الأشكال

S.1 خريطة مالي x
1.1 خريطة مالي 2
2.1 الهياكل والتسلسلات الهرمية لاتحاد كل آضاغ 10
5.1 خريطة النيجر 60
5.2 ميزانية الدفاع التقديرية في النيجر، في الفترة 2010-2014 85

الجداول

2.1 اتفاقيات السلام الموقعة في مالي منذ الاستقلال 6
5.1 مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مالي والنيجر 63
5.2 الهجمات في النيجر ذات الصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 81

الملخص

لقد نجح التدخل العسكري الذي تقوده فرنسا في مالي والذي بدأ في 11 كانون الثاني (يناير) 2013 في تشتيت الجماعات الإسلامية، التي سيطرت على النصف الشمالي من البلاد على مدار العام الماضي، وإضعافها بشكل خطير. وأعادت الحملة الفرنسية معظم المنطقة مرة أخرى تحت سيطرة حكومة مالي الشكلية على الأقل. ومع ذلك، لم تعالج أيًّا من الصراعات السياسية والعرقية التي أدت إلى نشوب الأزمة، وقد بدأت هذه الصراعات بالفعل في الاندلاع من جديد. كما أن الاشتباكات بين الجيش المالي وجماعة الطوارق التي تسببت في بدء التمرد في أوائل عام 2012، والحركة الوطنية لتحرير أزواد (Mouvement national de libération de l'Azawad [MNLA])، بالإضافة إلى استمرار أنشطة المتمردين والإرهابيين لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJWA) على الرغم من استمرار وجود القوات الفرنسية، ينذر بضعف قدرة باماكو على السيطرة على المنطقة في المستقبل. ويؤكد ذلك الحاجة إلى صياغة ترتيبات سياسية وأمنية جديدة ستوفر احتمالات أفضل للاستقرار. يوضح الشكل S.1 مالي ودول الجوار.

على الرغم من حديث الكثير من خبراء مالي وبناء السلام عن الحاجة إلى زيادة الإدماج السياسي والمساعدة الأمنية الخارجية وإدماج الشماليين في القوات المسلحة والإدارة المالية، فإن مقترحاتهم تفتقر إلى التفاصيل. تحاول هذه الدراسة سد هذه الفجوة واقتراح تطبيق أكثر فاعلية للموارد المحدودة عن طريق (1) تقديم معلومات أكثر واقعية بالنسبة إلى جدوى الترتيبات السياسية والأمنية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار خبرة مالي السابقة؛ و(2) تحديد الجهات الفاعلة السياسية التي من المرجح أن تؤدي دورًا

الشكل S.1
خريطة مالي

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، "مالي"، آخر تحديث في 20 حزيران (يونيو) 2014a.

RAND *RR892-S.1*

في الترتيبات السياسية والأمنية المستقبلية في شمال مالي؛ و(3) الانتفاع بالدروس المستفادة من الصراعات المماثلة في المنطقة المحيطة – وخصوصًا، النيجر.

منهج الدراسة والغرض منها

تعتمد هذه الدراسة على العمل الذي قامت به مؤسسة RAND مؤخرًا حول المجتمعات والسياسات في شمال مالي من خلال تحديد الترتيبات السياسية والأمنية التي من

شأنها أن توفر أفضل احتمال لإدامة السلام والاستقرار، بأكبر قدر ممكن من الخصوصية، فضلاً عن المخاطر المحتملة التي قد تواجهها هذه الترتيبات وزيادة احتمالية تقديم الجهات الفاعلة للمساعدة في الحفاظ على هذه الترتيبات. ويشمل ذلك معالجة فعالية بعض آليات التخفيف من الصراع السابقة المستخدمة في شمال مالي، مثل الاتفاقيات السياسية ودمج المقاتلين السابقين في قوات الأمن، بالإضافة إلى تحديد بعض الأفراد والمؤسسات والجماعات ذات التأثير والشرعية لتحقيق مساهمة كبيرة في تحقيق تسوية تفاوضية. لذلك، تتناول هذه الدراسة سبب فشل اتفاقيات السلام السابقة ومدى إمكانية إسناد تلك الإخفاقات إلى سوء التنفيذ وانعدام النوايا الحسنة من باماكو (التفسير الأكثر سماعًا) أو إلى وجود "مفسدين" بين المجتمعات الشمالية التي تتعارض مصالحها السياسية مع مصالح الفصائل الأخرى. ويكمن الهدف من هذا التحقيق تقديم توصيات مستنيرة لتجنب مثل هذه الإخفاقات ولإقامة سلام دائم. وتمثلت الأساليب المستخدمة لهذا الغرض في إجراء دراسة استقصائية عبر وسائل الإعلام المالية وإجراء مقابلات مع الأكاديميين والخبراء الإقليميين المحليين وأعضاء المجتمعات المالية ذات الصلة في باماكو لتحسين البيانات التي تم جمعها من مصادر أخرى. وركزت المقابلات على الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية التي شهدت اتفاقيات السلام المالية السابقة أو العوامل الديناميكية المحلية والإقليمية.

بعد المقدمة في الفصل الأول، يستعرض الفصل الثاني تنفيذ اتفاق السلام السابق في شمال مالي. وفي الفصل الثالث، ندرس التحديات الرئيسية الخمسة التي ثبت تكرارها وهي: نقص تمثيل الموقعين على اتفاق السلام، الذين لا يمثلون سوى جزء صغير من سكان الشمال، والفهم الخاطئ للامركزية والديمقراطية، والشرعية المحدودة المتصورة لباماكو في الشمال واستمرار انعدام الأمن وغياب العدالة والمصالحة الانتقالية. يبحث الفصل الرابع كيف يمكن أن يؤدي بناء التمثيل من خلال مجموعة متنوعة من التدابير (على سبيل المثال، العمليات الديمقراطية المحسنة والدمج السياسي للزعماء التقليديين) إلى معالجة هذه التحديات الخمسة في الوقت ذاته، ويساعد في صياغة طريق سلمي مستقبلي لشمال مالي. يتناول الفصل الخامس وجهة النظر الإقليمية لهذه التحديات بصورة أكبر لاستكشاف إذا ما كان استقرار النيجر النسبي خلال الأزمة السياسية والعسكرية في مالي قد يُعزى إلى "النموذج النيجري" من التمكين والاستفادة من الدروس المحتملة لمالي.

استعراض تنفيذ اتفاقيات السلام وحركات التمرد في مالي

تمثل اتفاقيات السلام السابقة بمالي نقطة انطلاق جيدة للبدء في تقييم المشكلات التي تعوّق تحقيق سلام دائم حاليًا. شهدت مالي أربع حركات تمرد فيما بين عام 1960 وحتى الآن (من 1963 إلى 1964، ومن 1990 إلى 1996، ومن 2006 إلى 2009، ومن 2012 إلى 2013) أدت إلى إبرام أربعة اتفاقيات سلام وهي:

- اتفاق وقف الأعمال العدائية [Accord sur la cessation des hostilités المبرم عام 1991، أو اتفاق تامنراست]
- الميثاق الوطني بين حكومة جمهورية مالي والحركات والجبهات الموحَّدة لأزواد الذي يكرس الحالة الخاصة لشمال مالي [Pacte national conclu entre le gouvernement de la République du Mali et les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad consacrant le statut particulier du Nord du Mali المُبرم عام 1992 أو الميثاق الوطني]
- اتفاقيات الجزائر لعام 2006 [Accords d'Alger de 2006]
- الاتفاق التمهيدي للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي [Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux pourparlers inclusifs de paix au Mali المبرمة عام 2013 أو اتفاق واغادوغو].

ولعل الميزة الأكثر لفتًا للانتباه في الاتفاقيات الثلاثة الأولى هي تكرارها. حيث تلزم تلك الاتفاقيات دولة مالي القيام بأمور أكثر أو أقل من الأمور ذاتها من حيث:

- الإقرار بالوضع الخاص بالشمال
- توفير صوت أعلى ودور أكبر لمواطني الشمال من خلال اللامركزية
- معالجة أفضل تقوم بها باماكو وقواتها المسلحة، التي طُلب منها تقليل وجودها ودورها
- تعزيز النمو الاقتصادي في الشمال
- اتحاد بعض المقاتلين المتمردين مع قوات الأمن والإدارة المالية.

يتميز اتفاق واغادوغو بوضع مختلف لأنه يركز على وقف إطلاق النار، والتحضير للانتخابات الرئاسية، وعودة الخدمات العامة في الشمال، ووضع إطار عمل لمحادثات السلام المستقبلية الأوسع والأكثر موضوعية.

لم ينتج عن تمرد 1963-1964 التوصل إلى اتفاق سلام لأن الدولة المالية قمعت التمرد بقسوة وشددت العقوبات على العرب والطوارق. حيث تمثل ما فعلته في إقامة العلاقات بين حكومة مالي والشمال على أساس عدائي، تاركة إرثًا من الاستياء الدائم. وأسفر الاتفاق الوطني المُبرم عام 1992 عن دمج ما يقرب من 2500 من المقاتلين السابقين في الجيش والإدارة وتقديم الإعانات المالية إلى 9500 شخص آخر. ومع ذلك، كان يُنظر إلى هذه الأعداد على أنها صغيرة جدًا في الشمال وكبيرة جدًا في الجنوب، ما يصب في صالح مثيري الشغب. وقد كان نزع السلاح غير ناجح نسبيًا على الرغم من شعلة نصب السلام في تمبكتو التي تحيي ذكرى إحراق ما يقرب من 3000 سلاح. وقد كانت جهود اللامركزية أكثر نجاحًا، وزاد عدد البلديات (الوحدات الإدارية) من 19 إلى 703. وأُجريت أول انتخابات بلدية في عام 1998. وتم إنشاء منطقة ثالثة في شمال مالي حول كيدال.

تَجدَّد العنف في شمال مالي في عام 2006 بطرقٍ تذكرنا كثيرًا بالتمرد الذي وقع في تسعينيات القرن العشرين. ومَنحت اتفاقيات الجزائر التي تم التفاوض عليها بموجب وساطة من الجزائر شمال مالي استقلالية سياسية أكثر وصناديق تنموية أكثر. ومع ذلك، لم يُنفذ سوى عدد قليل من أحكام الاتفاقيات كما حدث في تسعينيات القرن العشرين. وبعد أربع سنوات، بذل الرئيس أمادو توماني توري (ATT) مجهودًا متأخرًا لتحسين كل من التطوير والأمن في الشمال من خلال برنامج يعرف باسم البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي (Programme spécial pour la paix, la sécurité et le développement du Nord Mali، أو PSPSDN). ولكن تعرض هذا البرنامج لانتقادات كثيرة تصفه بأنه سيء التنفيذ ويُنظر إليه على أنه أحد الأسباب التي دفعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى حمل السلاح في كانون الثاني (يناير) عام 2012.

يشجع الطابع التكراري للاتفاقيات والمظالم التي تعكسها على الانطباع بأنه لم يتحقق أي تغيير منذ عام 1990، وأن "قضية الشمال" لم تتطور، وأنه لم يتم إحراز أي تقدم. فمثل هذا الانطباع غير صحيح من ناحية أن الوضع قد تطور بطرق مهمة، وقد أسفرت الاتفاقيات السابقة عن إنجازات محددة التي على الرغم من عدم معالجتها للأسباب

الجذرية للاضطراب، عالجت بعضًا منها جزئيًا على الأقل مع إنشاء مجموعة جديدة من الظروف التي بحاجة إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

تفسير الإخفاق في اتفاقيات السلام

لم ترسخ اتفاقيات السلام سلامًا دائمًا لعدة أسباب. وغالبًا ما يشار إلى سوء النية وسوء التنفيذ باعتبار أنهما أسباب لفشل الاتفاقيات، وثمة صدق في هذين الادعاءين. وتحظى المشكلات المتعلقة بالتمثيل الضئيل لأطراف اتفاقيات السلام؛ أي حركات التمرد المسلحة، بمزيد من الاهتمام. وعلى الرغم من ادعاءات هذه الجماعات بأنها تنوب عن المناطق الشمالية الثلاثة التي يطلقون عليها أزواد، لم تمثل أبدًا أكثر من أقليات صغيرة داخل الأقليات مما جعل الجماعات الأخرى تعتبر نفسها ليست ضمن أطراف الاتفاقيات. ويشير الدليل المتاح الذي يحظى بالقدر ذاته من الأهمية إلى أن السياسات المحلية والمصالح المحدودة كانت على الأقل حوافز مهمة للتمرد باعتبارها مظالم سياسية ضد باماكو، مما يشير إلى أنه حتى لو امتثلت باماكو للاتفاقيات تمام الامتثال، فلن تحقق هذه الاتفاقيات السلام.

وقد كانت حركات اللامركزية والتحول الديمقراطي التي بدأت في عام 1992 بهدف إشراك المزيد من سكان مالي المختلفين في الحكم من بين المكاسب الأكثر أهمية التي حققتها اتفاقيات السلام. وعلى الرغم من أن المراقبين الماليين والمراقبين الخارجيين يعتبرون أن المكاسب المرتبطة باللامركزية والتحول الديمقراطي إيجابية على وجه العموم، فإن التمعن في المسألة يكشف عن مجموعة من المشكلات، تتراوح بين سوء التنفيذ ونقص حاد في الموارد ووصولاً إلى ثقافة سياسية غير ناضجة يُنظر فيها إلى المنافسة الانتخابية على أنها لعبة غير رابحة تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية بدلاً من تخفيفها. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن النظام الذي تأسس في تسعينيات القرن العشرين لم يخصص مكانًا خاصًا للزعماء التقليديين الذين كانوا في السابق من بين المصادر المقبولة محليًا للسلطة اللامركزية. ونتيجة لذلك، فقد وجدوا في كثير من الأحيان أن الديمقراطية تمثل تهديدًا وأعاقوا الديمقراطية في مالي من خلال محاولة الاستيلاء على المناصب المُنتخبة وإعاقة التحول الديمقراطي.

ويضاف إلى ذلك الفشل الأساسي لباماكو في إرساء الشرعية بين الكثير من السكان الشماليين. كانت "بامبارا" وعرقيات الماندي الأخرى منذ الاستقلال تشكل جوهر الهوية الوطنية المالية، تاركة العرب والطوارق يشعرون بأنهم مستبعدون. وعلى الرغم من أن دمج المقاتلين العرب والطوارق في القوات المسلحة في مالي من الأمور الجيدة من حيث المبدأ، فإنه لم يحظ بالتنفيذ الكافي.

وفي الوقت ذاته، يعزز استمرار انعدام الأمن الرغبة في الرجوع إلى شبكات التضامن، مثل العشائر والقبائل والمجموعات العرقية مع تقويض شرعية الجيش المالي. يتعرض هذا الجيش للانتقاد لسببين لأنه لا يستطيع توفير الأمن ولأنه لا ينبغي إعطاء الشماليين مزيد من الاهتمام. وتكمن أحد الاستنتاجات في أن الجيش يحتاج إلى أن يمثل الدولة بصورة أكبر وأن تقل النظرة إليه باعتباره قوة "أجنبية" بقدر ما هو في حاجة إلى تحسين فعاليته العملية.

وأخيرًا، تغيب العدالة والمصالحة عن المشهد في مالي. يشتكي الماليون من جميع أطراف الصراع من الحصانة ومن عدم المساءلة عن جرائم الأفراد أو الجماعات أو الدولة، ويرجع ذلك خصوصًا لأنه بدلاً من معاقبة قادة الجماعات المسلحة تتم مكافئتهم بشكل أساسي.

المضي قدمًا

يشير التحليل السابق لأوجه القصور في اتفاقيات السلام السابقة إلى ضرورة التركيز على بناء التمثيل، من خلال التركيز في الواقع على الجماعات المسلحة غير الممثلة لجلب أكبر عدد ممكن من الفصائل والمجتمعات قدر المستطاع. وتساعد اللامركزية والتحول الديمقراطي على ذلك، رغم أنه ينبغي تحسين هذه العمليات. وتتمثل توصية أخرى في إيجاد طرق لدمج الزعماء التقليديين في الحكومة حتى يتمكنوا من أداء أدوار بناءة.

ويبقى السؤال عما يجب فعله مع الجماعات المسلحة، حيث يجب التفاوض معهم، ولكن دون ارتكاب أخطاء بشأن مدى تمثيلهم أو قيمة إبرام اتفاقيات معهم. وأخيرًا، ينبغي أن ينصب هدف باماكو في تهميشهم من خلال بذل جهود حقيقية لتنفيذ أحكام

اتفاقيات السلام. وسوف تمنح هذه الإصلاحات الشماليين نصيبًا أكبر في دعم الوحدة في مالي بدلاً من دعم المجموعات المسلحة سواء أكانت علمانية أم إسلامية.

هل ثمة نموذج نيجري للتمكين؟

لقد جعل الاستقرار النسبي في النيجر منها شريكًا مفيدًا لجهود التعاون الأمريكية والفرنسية في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن كونها منصة لعمليات كلتا الدولتين لمكافحة الإرهاب. ومن المثير للاهتمام إذا ما كان يمكن أن يعزى استقرارها إلى وجود أي عوامل معينة يمكن محاكاتها في مالي. وتكمن إحدى الفرضيات في أن النيجر مختلفة هيكليًا من ناحية: أن التركيبة السكانية والجغرافيا، وبصورة أكثر تحديدًا التكامل العرقي الأكبر والانقسام الأقل حدة بين الشمال والجنوب، تجعل النيجر أكثر تمكينًا. والناحية الأخرى أن سياسات النيجر تجاه العائدين والشماليين بشكل عام بعد سقوط ليبيا كانت أكثر فائدة من تقاعس باماكو في هذا الشأن.

وأخيرًا، تشير فرضية ثالثة إلى أن النيجر ربما كان يحالفها الحظ حتى الآن، وقد لا تكون ظروفها وسياساتها الهيكلية الأكثر ملائمة كافية في المستقبل بالنظر إلى التهديدات طويلة الأمد والناشئة التي تواجهها الدولة، وكذلك ما شهدته في سابق عهدها من عدم الاستقرار السياسي.

وعلى الرغم من تناقضنا بشأن قدرة النيجر على أن تبقى مستقرة في المستقبل القريب، فإننا نوصي بمحاكاة بعض السياسات التي يمكن أن تفسر التقدم المُحرز حتى الآن، مثل تحسين إدماج سكان الطوارق والتركيز على برامج التطوير بالإضافة للأمن.

الخاتمة والتوصيات

لم تعزز اتفاقيات السلام السابقة عملية السلام والوحدة الوطنية، ولكن لا يمكن القول إنه لم يتم إحراز أي تقدم أو أن مالي عادت تمامًا إلى حيث بدأت. وقد تطور الوضع كثيرًا، وهناك مؤشرات واضحة حول ما آتى ثماره وما ينبغي أن تسلكه مالي. ينبغي للحكومة إيلاء أولوية للتحسينات التي أُدخلت على النظام الذي أوجده الميثاق الوطني المبرم في تسعينيات القرن العشرين – أي دمج الجيش المالي والديمقراطية واللامركزية بصورة أكبر.

وأخيرًا، فإن ما تفتقر إليه مالي هو التمثيل الديمقراطي، ويضاف إلى ذلك حقيقة أن الجماعات المتمردة التي تعلن أنها تتحدث باسم الجميع لا تتحدث في الحقيقة إلا عن عدد قليل. وينبغي عدم تجاهل ذلك العدد القليل، ولكن ينبغي أن ينصب تركيز باماكو على إشراك الجميع في النظام والمؤسسات الرئيسية للدولة.

ويتعلق ذلك بمسألة الأمن وعدم كفاءة القوات المسلحة المالية وميلها إلى إقصاء الشماليين. وينبغي أن ينصب التركيز على مسألة كيف يمكن تغيير الجيش المالي بحيث لا يعتبر الشماليون "قوة احتلال." ويجب أن يكون هناك تركيز آخر على مساعدة الحكومة المالية لتحظى بمزيد من الشرعية في نظر الشماليين. وتعد فكرة إشراك الزعماء التقليديين في الأمر لإدماجهم أمرًا مثيرًا للاهتمام ويستحق المزيد من الدراسة. وبالمثل، يمكن للزعماء وقادة المجتمع الآخرين السيطرة على زمام الأمور جيدًا من أجل المساهمات المحلية للمحافظة على الأمن.

توفر النيجر أيضًا دروسًا مهمة تتعلق بالنهج والسياسات الحكومية البديلة لدمج الطوارق في الحكومة وقيمة السياسات التي تركز على التطوير.

وأخيرًا، ينبغي أن يكون جليًّا أيضًا عدم وجود حل سريع لمالي. تندرج مشكلة الإرهاب في مالي ضمن إطار مشكلة أمنية أكبر، تندرج بدورها في عدة مشكلات أخرى تتراوح بين القيود الاقتصادية والحوكمة.

شكر وعرفان

نعرب عن امتناننا للدعم الذي قدمه الكثير من الأفراد خلال هذا المشروع البحثي. أولاً، نود أن نعرب عن خالص شكرنا للدعم الذي قدمه رعاة الدارسة، السيد غابرييل تشينشيلا (Gabriel Chinchilla)، ومارك سوين (MarkSwayne)، وبولين كوسياك (Pauline Kusiak)، الذين قدموا لنا توجيهات وتعليقات مفيدة طوال هذا المشروع. ولم يكن هذا البحث ممكنًا بدون مشاركة هؤلاء الأشخاص خبراتهم فيما يتعلق بالسياسات والمجتمع المالي والنيجري. ونعرب عن امتناننا بشكل خاص لقادة المجتمعات والأفراد الآخرين الذين التقوا بمايكل شوركين في باماكو في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2013، وقدموا إسهامات لا تقدر بثمن لبحثنا. كما نتوجه بالشكر للباحثين الأمريكيين والأجانب الذين قضوا وقتًا للتحدث معنا خلال هذا المشروع.

كما نتوجه بشكر إضافي لأليكسيس أريف (Alexis Arieff) وبيير بويللي (Pierre Boilley) وإيمانويل غريغوار (Emmanuel Grégoire) وتشارلز غريمون (Charles Grémont) وفارلي ميسكو (Farley Mesko) وبيتر تينتي (Peter Tinti) وسوزانا وينج (Susanna Wing) وإريك وولف (Eric Wulf) عن دعمهم وأفكارهم. ونعرب عن امتناننا لأندرو جودهارت (Andrew Goodhart) وجولي تايلور (Julie Taylor) على الحافز المبدئي الذي قدموه لهذا المشروع. وبالمثل، فإن الجهود التي نبذلها في مالي ستكون بلا جدوى بدون مساعدة أميناتو أنصاري (Aminatou Ansari)، وأحمد آغ عبدولاي (Ahmed Ag Abdoulaye) وكريس رونيان (Chris Runyan).

كما نشكر المراجعين، أليكسيس أريف ولاري هاناور (Larry Hanauer)، على تعليقاتهم المفيدة حول مسودة سابقة لهذه الدراسة.

وأخيرًا نتوجه بالشكر لبيث برنستين (Beth Bernstein) وليزا برنارد (Lisa Bernard) وإيلانا بلوم (Ilana Blum) لتقديم الدعم التحريري. نتحمل وحدنا مسؤولية أي أخطاء.

الاختصارات

ADC	تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير (Alliance démocratique du 23 mai 2006 pour le changement)
AFISMA	بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي
AQIM	القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
ARLA	جيش التحرير الثوري لأزواد (Armée révolutionnaire de libération de l'Azawad)
ATNM	تحالف الطوارق في النيجر ومالي
ATT	أمادو توماني توري
FAN	القوات المسلحة النيجرية (Forces armées nigériennes)
FIAA	الجبهة الإسلامية العربية لأزواد (Front islamique arabe de l'Azawad)
FLAA	جبهة تحرير آير وأزواغ (Front de libération de l'Aïr et de l'Azawak)
FNLA	الجبهة الوطنية لتحرير أزواد (Front de libération nationale de l'Azawad)
FPLA	جبهة التحرير الشعبية لأزواد (Front populaire de libération de l'Azawad)

FPR	قوات المقاومة الوطنية (Forces patriotiques de résistance)
HCUA	المجلس الأعلى لوحدة أزواد
MAA	الحركة العربية الأزوادية (Mouvement arabe de l'Azawad)
MFUA	الحركات والجبهات الموحَّدة لأزواد (Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad)
MIA	حركة أزواد الإسلامية
MINUSMA	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)
MNA	الحركة الوطنية للأزواد (Mouvement national de l'Azawad)
MNJ	الحركة النيجرية من أجل العدالة (Mouvement des Nigériens pour la justice)
MNLA	الحركة الوطنية لتحرير أزواد (Mouvement national de libération de l'Azawad)
MPA	حركة أزواد الشعبية (Mouvement populaire de l'Azawad)
MPLA	الحركة الشعبية لتحرير أزواد (Mouvement populaire pour la libération de l'Azawad)
MUJWA	حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا
PDES	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
PSPSDN	البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي (Programme spécial pour la paix, la sécurité et le développement du Nord Mali)
SDS	استراتيجية الأمن والتنمية

UFRA	اتحاد قوات المقاومة المسلحة (Union des forces de la résistance armée)
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفصل الأول

مقدمة

إنني على قناعة بأن مالي لن تعود إلى سابق عهدها.
—قائد بجماعة بيلاه[1]

في أعقاب عام 2012 المروع في مالي، ومساعدتها من جانب فرنسا في كانون الثاني (يناير) 2013، أصبح أصدقاء مالي وشركاؤها مشغولين بضمان بقاء السلام والاستقرار هذه المرة. ويحظى هذا الاهتمام بتركيز خاص نظرًا إلى الإقرار مؤخرًا بأن مشكلة الإرهاب في مالي، التي تُعد دافعًا رئيسيًا للمشاركة الأمريكية والفرنسية، لا يمكن معالجتها على أساس طويل المدى دون مواجهة التحديات السياسية والأمنية الأوسع نطاقًا في مالي.

إن التحدي المتمثل في ضمان تحقيق السلام في شمال مالي أمر معقد لأسباب مختلفة. أولاً، لأنه تم تجريبه من قبل. حيث وقّعت الحكومة أربعة اتفاقيات للسلام مع الطوارق والجماعات العربية المسلحة، وذلك منذ عام 1991، ذلك العام الذي عادت فيه مالي إلى الحكم المدني. (انظر الشكل 1.1 للاطلاع على خريطة المنطقة). ثانيًا، بدأت مالي في منتصف تسعينيات القرن العشرين في بذل مجهود كبير لانتهاج اللامركزية بالدولة وتحولها إلى الديمقراطية عن طريق تشكيل إدارات عديدة ثانوية، يديرها مسؤولون منتخبون في العديد من الحالات. يتمتع مواطنو شمال مالي، على الورق على الأقل، بالقدر ذاته من الفرص الذي يتمتع به مواطنو مالي الآخرون من حيث المشاركة في العمليات السياسية على الصعيدين، الإقليمي والوطني، ومن ثم لا يمكن تصديق الادعاء بأنهم محرومون من حقوقهم. فعلى سبيل المثال، رشح الشماليون المنحدرون من مجتمعات

[1] قائد ببيلاه في مقابلة مع مايكل شوركين، باماكو، 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

الشكل 1.1
خريطة مالي

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، "مالي"، آخر تحديث في 20 حزيران (يونيو) 2014a.

RAND *RR892-1.1*

مختلفة أنفسهم في الانتخابات التشريعية وتم انتخابهم للحصول على مقاعد في الجمعية الوطنية في باماكو. ثالثًا، استمرار حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن، على الرغم من اندماج العديد من المقاتلين السابقين من الجماعات المتمردة الشمالية في القوات المالية المسلحة. دفعت هذه العوامل الديناميكية الثلاثة العديد من المراقبين إلى توصيف مشكلة مالي على أنها مشكلة معقَّدة.

على الرغم مما قد يبدو عليه تكرار دورة اتفاق الصراع/السلام في مالي من أنه مخيب للآمال، فإنه ينتج عنه أيضًا دروس مفيدة بشأن تدابير بناء السلام المناسبة أو غير المناسبة بمرور الوقت. بعبارات أخرى، إن إجراء تحليل سابق لاتفاقيات السلام السابقة بمالي وكيفية تطبيقها من شأنه أن يوفر رؤى ثاقبة لما هو ضروري لمحادثات السلام الحالية من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في مالي في نهاية المطاف.

توضح هذه الدراسة محتوى اتفاقيات السلام بشمال مالي ونتائجها مع مطلع تسعينيات القرن العشرين لتحديد الإخفاقات والنجاحات. بالنظر إلى هذه الاتفاقيات السابقة في سياق المشكلات التي تعاني منها دولة مالي حاليًا، تقف هذه الدراسة على خمس قضايا متكررة وهي: عدم تمثيل الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، الذين لا يمثلون سوى أقل القليل من الأقليات الصغيرة ضمن الأقليات؛ والفهم الخاطئ لمسألة اللامركزية والديمقراطية؛ والشرعية المحدودة المُتصورة لباماكو في الشمال؛ واستمرار حالة انعدام الأمن؛ وغياب المصالحة والعدالة الانتقالية. كما ستناقش هذه الدراسة كيف أنه يمكن لعملية تشكيل التمثيل (من خلال تحسين العمليات الديمقراطية والإدماج السياسي للرؤساء التقليديين والتعامل الذكي مع الجماعات المسلحة) معالجة القضايا الخمسة معًا والمساعدة في تهيئة مسار سلمي متقدم لمالي. يُلقي القسم الأخير بهذه الدراسة نظرة إقليمية على نطاق أكبر لتوضيح كيفية نجاح دولة النيجر المجاورة لمالي في الحفاظ على السلام، رغم أنها تواجه التحديات ذاتها. يعرض ذلك القسم إذا ما كان بقاء النيجر يعود إلى وجود سياق أكثر ملاءمة أو انتهاج سياسات حكيمة أو أن ذلك بمحض الصدفة، وإذا ما كان بإمكانها عرض نموذج للتمكين لمنطقة شمال مالي.

كان الغرض من الطرق المستخدمة بهذه الدراسة هو دراسة وسائل الإعلام المالية والدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل الديناميكية السياسية والمجتمعيّة بشمال مالي. ونظرًا إلى قلة المصادر المنشورة في ذلك المجال، فإن المقابلات التي أجريت مع الخبراء والأكاديميين الإقليميين على المستوى المحلي وأعضاء المجتمعات المالية ذات الصلة في باماكو شكَّلت أهمية في تنقيح البيانات المستخلصة من مصادر أخرى. وركزت المقابلات على الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية التي شهدت اتفاقيات السلام المالية السابقة أو العوامل الديناميكية المحلية والإقليمية.

وبكل وضوح، لا تقتصر مالي على شمال مالي، وهناك العديد من القضايا المؤسسية الأخرى التي يجب معالجتها في مالي بخلاف تلك المتعلقة بإدارة مناطق كيدال وغاو وتمبكتو، واستقرارها. ومن المهم أيضًا تذكر أن جماعات العرب والطوارق، حيث تركز هذه الدراسة على عواملهم الديناميكية، تمثل الأقليات في دولة أغلبية سكانها من

البامبارا، وهي جماعة عرقية مستوطنة. وبالنظر إلى أن الاضطراب السياسي الخطير في شمال مالي أمر واقع منذ استقلال مالي عن فرنسا، فإن معالجة هذه القضايا ستقطع شوطًا طويلاً من حيث تزويد باماكو بالبيئة التي تحتاجها لتدعم مؤسساتها والحيلولة دون ظهور سيناريو مماثل مستقبلاً لذلك الذي عفا عليه الزمن في 2012-2013 وأسفر عن حالة شبه انهيار لدولة مالي ونشر القوات الفرنسية والإفريقية في الدولة.

الفصل الثاني

لمحة تاريخية حول حركات التمرد بمالي وتنفيذ اتفاقيات السلام

تمثل اتفاقيات السلام السابقة بمالي نقطة انطلاق جيدة للبدء في تقييم المشكلات التي تعوق تحقيق سلام دائم حاليًا. شهدت مالي أربع حركات تمرد منذ عام 1960 حتى الآن (من 1963 إلى 1964، ومن 1990 إلى 1996، ومن 2006 إلى 2009، ومن 2012 إلى 2013) والتي أفضت إلى توقيع أربعة اتفاقيات سلام موضحة في الجدول 2.1.

يختلف اتفاق واغادوغو عن الاتفاقيات الثلاثة الأولى حيث إن عنوانه ينص على أنه اتفاق "تمهيدي" يقتصر تركيزه على القضايا قصيرة المدى

- وقف إطلاق النار
- التحضير للانتخابات الرئاسية
- عودة الخدمات العامة في الشمال
- وضع إطار عمل من أجل تحقيق محادثات سلام مستقبلية أوسع نطاقًا وتتسم بقدر أكبر من الموضوعية.[1]

واعتبارًا من مطلع عام 2015، لم يؤتِ اتفاق السلام الأكثر شمولاً هذا ثماره حتى الآن.

ثمة سمتان بارزتان تتميز بها اتفاقيات السلام التي وُقعت في أعوام 1991، و1992، و2006. تبرز السمة الأولى في حقيقة أن كل طرف منضم إلى جماعة مسلحة مختلفة،

[1] Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux pourparlers inclusifs de paix au Mali [Preliminary agreement for the presidential election and inclusive peace talks in Mali], Ouagadougou, Burkina Faso, June 18, 2013.

الجدول 2.1
اتفاقيات السلام الموقعة في مالي منذ الاستقلال

التاريخ	الاسم بالكامل	الاسم المختصر	الموقعون
6 كانون الثاني (يناير) 1991	Accord sur la cessation des hostilités: Le gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe de l'Azawad d'autre part [اتفاق وقف الأعمال القتالية بين: حكومة جمهورية مالي من ناحية، وحركة أزواد الشعبية والجبهة الإسلامية العربية الأزوادية من ناحية أخرى]	اتفاق تامنراست	حكومة جمهورية مالي حركة أزواد الشعبية الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية
11 نيسان (أبريل) 1992	Pacte national conclu entre le gouvernement de la République du Mali et les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad consacrant le statut particulier du Nord du Mali [الميثاق الوطني بين حكومة جمهورية مالي والحركات والجبهات الموحدة لأزواد التي تُخصص الوضع الخاص لشمال مالي]	الميثاق الوطني	حكومة جمهورية مالي الحركات والجبهات الموحدة لأزواد
4 تموز (يوليو) 2006	Accords d'Alger de 2006: Restauration de la paix, de la sécurité et du développement dans la région de Kidal [اتفاقيات الجزائر عام 2006: استعادة السلام والأمن والتنمية في منطقة كيدال]	اتفاقيات الجزائر	حكومة جمهورية مالي التحالف الديمقراطي من أجل التغيير
18 حزيران (يونيو) 2013	Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux pourparlers inclusifs de paix au Mali [الاتفاق الأولي للانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي]	اتفاق واغادوغو	حكومة جمهورية مالي الحركة الوطنية لتحرير أزواد المجلس الأعلى لوحدة أزواد

ملحوظة: نظرًا لأنها لم تقم بتضمين دولة مالي، استثنينا اتفاقيات بوريم من هذا الجدول. وقعّ كل من غاندا كوي (المجموعات القتالية الرئيسية في سونغاي) وجبهة التحرير الشعبية لأزواد (Front populaire de libération de l'Azawad) هذه الاتفاقيات في كانون الثاني (يناير) 1995. حركة أزواد الشعبية = Mouvement populaire de l'Azawad. FIAA = الجبهة العربية الإسلامية الأزودية (Front islamique Arabe de l'Azawad). MFUA = الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (Mouvements et fronts unifiés de l'Awazad). ADC = تحالف 23 مايو الديمقراطي من أجل التغيير (Alliance démocratique du 23 mai 2006 pour le changement). الحركة الوطنية لتحرير أزواد = Mouvement national de libération de l'Azawad. المجلس الأعلى لوحدة أزواد = Haut conseil pour l'unité de l'Azawad.

وهي قضية سوف نتطرق إليها لاحقًا. والسمة الأخرى تكمن في تكرار الاتفاقيات. حيث تلزم تلك الاتفاقيات دولة مالي القيام بأمور أكثر أو أقل من الأمور ذاتها من حيث:

- الإقرار بالوضع الخاص بالشمال
- توفير صوت أعلى ودور أكبر لمواطني الشمال من خلال اللامركزية
- معالجة أفضل تقوم بها باماكو وقواتها المسلحة، التي طُلب منها تقليل وجودها ودورها
- تعزيز النمو الاقتصادي في الشمال
- اتحاد بعض المقاتلين المتمردين مع قوات الأمن والإدارة المالية.

يشجع الطابع التكراري للاتفاقيات والمظالم التي تعكسها على الانطباع بأنه لم يتحقق أي تغيير منذ عام 1990، وأن "قضية الشمال" لم تتطور، وأنه لم يتم إحراز أي تقدم. هذا الانطباع غير صحيح من ناحية أن الوضع قد تطور بطرق مهمة، وقد نتجت إنجازات محددة عن الاتفاقيات السابقة، رغمًا عن عدم معالجتها للقضايا الأساسية التي أدت إلى حدوث قلاقل، غير أنها عالجت بعضًا منها جزئيًا على الأقل في أثناء تشكيل مجموعة جديدة من الظروف التي يجب وضعها بالحسبان. وفضلاً عن ذلك، فهناك الآن سجل حافل يعطي إشارة ما لما يُجدي نفعًا وما لا يُجدي نفعًا. ومن أجل استكشاف التغييرات التي حدثت، فمن المفيد مراجعة بعض أساسيات السكان في شمال مالي، والأحداث التي وقعت في العقود المنصرمة، وتفاصيل اتفاقيات السلام الثلاث التي سبقت أحدث الاتفاقيات المُوقعة في واغادوغو في حزيران (يونيو) 2013.

انقسام السكان وتنوعهم

يكمن أفضل فهم للانقسام في مالي بين الشمال والجنوب في الحدود غير المحكمة بين مناخين (المناخ الصحراوي في الشمال والمناخ شبه الاستوائي في الجنوب مع وجود

الحزام الساحلي في الوسط) ووجود نمطين كبيرين للسكان.[2] ففي الجنوب، حيث يعيش 90 بالمائة تقريبًا من سكان مالي، تعيش أكبر جماعة وهي البامبارا، التي تهيمن أيضًا على حكومة مالي وجيشها والتي حكمت جنوب مالي على مدى القرون الماضية. المناطق الشمالية هي غاو وتمبكتو وكيدال. وتقع منطقتا تمبكتو وغاو في المنطقة المتميزة بتنوعها العرقي بمنحنى نهر النيجر، والتي تضم مجتمعات تعيش على الزراعة وصيد الأسماك وتسكنها مجموعة من الجماعات العرقية شبه البدوية المستقرين، وأبرزها جماعتا السونغاي وبيلوس. وفي أقصى الشمال، توجد أكثر المناطق أهمية وهي منطقة كيدال خلف نهر النيجر وهي منطقة تتميز بأراضيها الصحراوية في الغالب والقليل من المراكز الحضرية. ويتداخل العرب والطوارق في كلتا المنطقتين، مع وجود للطوارق يمتد من الشمال والشرق نحو الجزائر والنيجر وليبيا.

تنقسم المجموعات السكانية المالية تقسيمًا داخليًا. فالطوارق منظمون في اتحاد ينقسم إلى طائفة وعشيرة ولكل منها تسلسلات رأسية وأفقية.[3] يتكون كل اتحاد من مجموعات متعددة من القبائل النبيلة، تتشعب منها مجموعات مرتبطة من القبائل التابعة لها، إضافة إلى القبائل الحرفية وقبائل العبيد السابقة (انظر الشكل 2.1). يأتي على رأس النظام رئيس (منتخب عادة)، يُعرف باسم *أمينوكال*. ظل "كل آضاغ" الاتحاد المهيمن للطوارق منذ بداية القرن العشرين، والقبائل النبيلة المهيمنة داخل هذا الاتحاد معروفة باسم إيفوغاس. الفرنسيون هم المسؤولون بدرجة كبيرة عن هيمنة كل آضاغ، بعد التحالف مع كل آضاغ أثناء فترة الاستعمار لقتال أقوى منافسي كل آضاغ؛ وهو اتحاد إولميدان. ثم استغل الفرنسيون دعم كل آضاغ لتأمين المنطقة ضد المهاجمين القادمين عبر الحدود.[4]

---

[2] هذا القسم مقتبس بدرجة كبيرة من Stephanie Pezard and Michael Shurkin, *Toward a Secure and Stable Mali: Approaches to Engaging Local Actors*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-296-OSD, 2013.

[3] *العشيرة* مصطلح شائع بدرجة كبيرة يُطلق على تجمعات الطوارق، بينما *القبيلة* هي المصطلح الذي يُطلق على العرب.

[4] وللحصول على مناقشة عامة حول إولميدان، انظر Charles Grémont, *Les Touaregs Iwellemedan (1647–1896): Un ensemble politique de la Boucle du Niger*, Paris: Karthala, 2010a; Charles Grémont, *Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes: Une histoire en trompe-l'œil*, Paris: Institut français des relations internationales, 2010b; and Pierre Boilley, *Les Touaregs Kel Adagh: Dépendances et révoltes—du Soudan français au Mali contemporain*, Paris: Éd. Karthala, 1999, provide further details of the French relationship with the Kel Adagh and the overthrow of the Iwellemmedan.

تتداخل انقسامات مماثلة فيما بين المجتمعات العربية، التي كانت لها اتحادات خاصة بها في الماضي، مع القبائل النبيلة والوطنية، والنخب المحاربين، والنخب الدينية. والاتحادان العربيان الرئيسيان هما البرابيش والكونتا. وتحظى مجتمعات السونغاي في مالي بتنظيم أكثر تساويًا؛ حيث تُنظّم في قرى يقوم فيها كبار السن بانتخاب رؤساء القرية.[5] وعلى النقيض من ذلك، كان مجتمع بيول من الناحية التقليدية طبقيًا مثل مجتمع الطوارق.

تمرد الطوارق الأول: من 1963 إلى 1964

بعد فترة وجيزة من استقلال مالي في عام 1960، حفَّزت مجموعة من العوامل جزءًا من اتحاد طوارق كل آضاغ المرتكز في كيدال على حمل السلاح ضد الحكومة الجديدة. وكانت باماكو قد قامت بتطبيق سياسات اقتصادية وغيرها من السياسات المعادية للطوارق عمومًا لصالح المجتمعات التي كانت تابعة للطوارق أو لنبلاء الطوارق على نحو تقليدي. ووفقًا للخبير المالي جين سيبستيان ليكوك (Jean Sebastian Lecocq)، فإن "الإدارة التي تصبو إلى تغيير مجتمع التماشقية [الطوارق] قسرًا، بدرجة كبيرة من خلال إجراء محاولات لتغيير وضعها الاقتصادي، قد تجعلها مستقرة، وتقلب التدرجات الاجتماعية."[6] وبالرغم من ملاحظة ليكوك، على وجه العموم، بأن سياسات باماكو كانت غير فعالة وغيرّت القليل على أرض الواقع، فإنها قد قامت بمناهضة سكان البدو. كما شكّلت أيضًا انعكاسًا لسياسات الاستعمار الفرنسي، والتي عملت على تجميد جوانب معينة للتدرج الاجتماعي بشمال مالي. وبوجه خاص، فإن عشائر القيادة في كل آضاغ، التي ساعدتها فرنسا في فرض الهيمنة وترسيخها على قمة التدرج، قد كانت تأمل في أن تقوم الحكومة المستقلة الجديدة بالتفاوض بشأن

---

[5] Ronald Wesley Niezen, *Diverse Styles of Islamic Reform Among the Songhay of Eastern Mali*, Cambridge, UK: Cambridge University, thesis, October 27, 1987, pp. 37–38.

[6] Jean Sebastian Lecocq, *That Desert Is Our Country: Tuareg Rebellions and Competing Nationalisms in Contemporary Mali (1946–1996)*, Amsterdam: Universiteit von Amsterdam, doctoral thesis, 2002, p. 97.

الشكل 2.1
الهياكل والتسلسلات الهرمية لاتحاد كل آضاغ

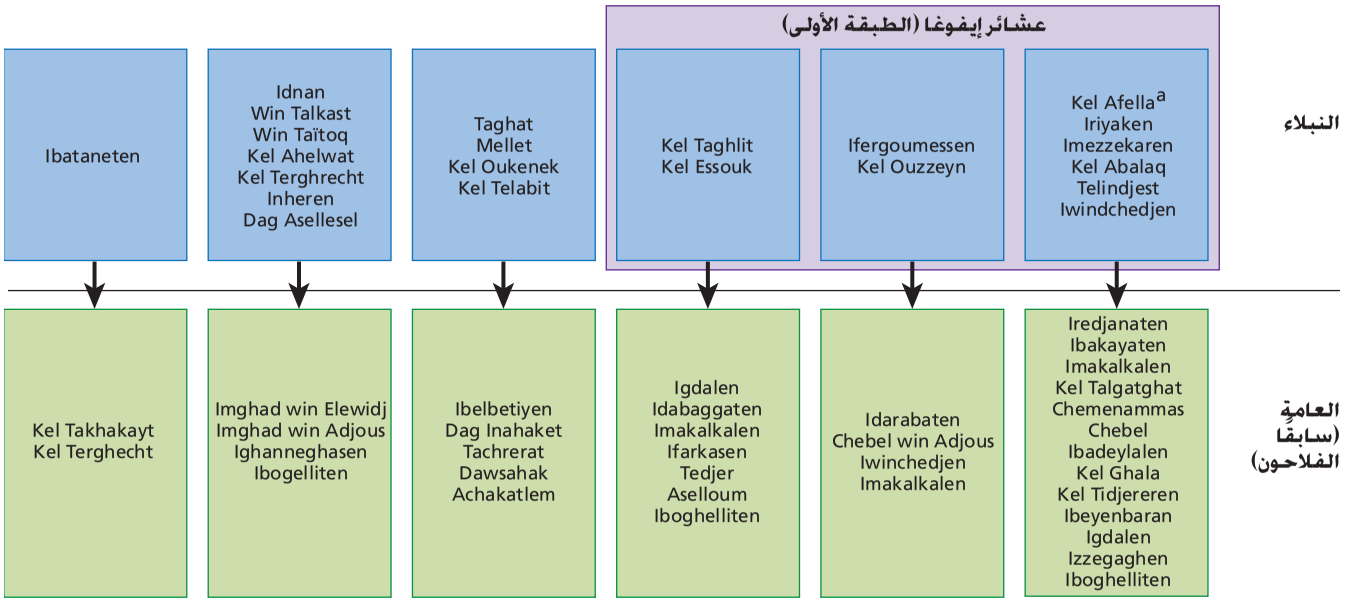

المصدر: Boilley, 1999, p. 47.
ملاحظة: تُشير الأسهم إلى العلاقات التقليدية للتبعية.
[a] الزعيم التقليدي لعشيرة كل آضاغ. الأمينوكال. كل أفلا.

RAND *RR892-2.1*

إجراء ترتيب مشابه معهم يقر بوضعهم.[7] غير أنهم أصيبوا بخيبة الأمل، لذا فإنه ليس من قبيل الصدفة أنهم دون غيرهم من العشائر قد حملوا السلاح في وجه باماكو.

يسلط تمرد الطوارق الأول ضد القوة المركزية المالية الضوء على حقيقة مهمة التي ثُبت صدقها مرارًا في كل أزمة سياسية لاحقة: ليس جميع الطوارق مشاركين، أو حتى داعمين، لحمل السلاح. فبعيدًا عن كونها ثورة عامة وشعبية، تطايرت شرارة تمرد 1963 بفعل عدد قليل من القادة النبلاء (أي، طائفة عليا) لعشائر نخبة محددة على قمة اتحاد كل آضاغ.[8]

لم يشارك غير الطوارق في هذا التمرد، وكذلك اتحادات الطوارق الأخرى الكبرى بمالي.[9] وتجدر الإشارة أيضًا إلى مشاركة جزء واحد من العشائر في التمرد حاملين الأسلحة، وأن الأمينوكال ذاته قد عارض الصراع، بالرغم من منازعته أخيه في ذلك الوقت من أجل الحصول على المنصب، والذي كان من بين قادة التمرد.[10] والقول بأن عشيرة محددة قد شاركت في التمرد لا يشير بأن العشيرة بأسرها أو غالبية أفرادها قد شاركت بالفعل، بل بالأحرى جزء ما منها.

ونتيجة لقمع الدولة المالية للتمرد بوحشية وفرض العقاب على العرب والطوارق، بالرغم من حقيقة عدم مشاركة العرب ومشاركة عدد قليل من الطوارق، لم ينتج عن تمرد 1963–1964 تحقيق أي اتفاق سلام.[11] فما حدث هو إقامة علاقات بين حكومة مالي والشمال على أساس عدائي، تاركين تراثًا من الكراهية طويلة الأمد.

---

[7] Lecocq, 2002, p. 124.

[8] وبشكل أكثر تحديدًا، كل أفلا، عشيرة الأمينوكال بكل آضاغ، فضلاً عن إيرياكين، وإدنان، وإيرجيناتن، وإيفيرجوميسين، وعشائر تاغات ميليت، الذين كانوا قادرين على حشد بعضٍ من عشائر "العوام" التابعين لهم (Boilley, 1999, pp. 334–335).

[9] The Kel Antsar and the Kel Iwellemmedan (Boilley, 1999, p. 334).

[10] Boilley, 1999, p. 335.

[11] يقول ليكوك أن قادة التمرد لم يتوقعوا أبدًا نجاحها. وإنما كان هدفهم، وفقًا لليكوك، هو اجتذاب انتباه دولي واستدعاء تدخل بالنيابة عنهم من جانب الجزائر أو فرنسا، وقد توقعوا أن تُحكم الجزائر بينهم وبين مالي. انظر Jean Sebastian Lecocq, *Disputed Desert: Decolonisation, Competing Nationalism and Tuareg Rebellions in Northern Mali*, Leiden: Brill, 2010, p. 135.

تمرد الطوارق الثاني: من 1990 إلى 1996

لم تكن العقود التي أعقبت التمرد الأول سلسة بالنسبة لشمال مالي، الذي تحطم بفعل موجات الجفاف المتعاقبة التي اجترفت اقتصاد المنطقة بشدة، وخصوصًا قدرة سكان الطوارق البدو على إعالة أنفسهم، فضلاً عن معاناتهم من سياسات الدولة التي فضّلت المناطق الجنوبية على نحو منهجي. ارتحل العديد إلى باماكو وأماكن أخرى بالجنوب، وانتهى بهم المطاف في معسكرات لتقديم المعونات، أو غادروا البلاد بحثًا عن عمل. وفيما يتعلق بالنوع الأخير، ذهب جزء كبير منهم إلى ليبيا، حيث التحق بعضهم بالفيلق الإسلامي لمعمر القذافي وخدموا في الحروب في تشاد ولبنان. كان للاغتراب والخدمة العسكرية أثر يدفع للتطرف، مما أعطى الكثير من الشماليين هوية جديدة مثل الطوارق الماليين، والتي كانت مصحوبة بالنسبة للبعض منهم برغبة في تجاوز التسلسلات الهرمية التقليدية في شمال مالي. شكّل الشباب العائدون من المحاربين القدامى بالجيش الليبي أساس الحركة، وقد شنوا هجومًا على نقطة عسكرية في ميناكا في 28 حزيران (يونيو) عام 1990، بادئين بذلك تمرد الطوارق الثاني في مالي. وكان قائدهم إياد آغ غالي (Iyad Ag Ghaly)، وهو أحد قدامى المحاربين بالجيش الليبي وعضو عشيرة كل آضاغ النبيلة، الإيريياكين.

وكما حدث في الماضي، تصدر القليل من عشائر كل آضاغ النخبة، وأبرزهم الإيريياكين، طليعة الأحداث وتولوا غالبية أدوار قيادات الحركة. ومع ذلك، شدد خبير الطوارق الفرنسي بيير بوبللي على أنه لم يكن هناك أي دليل في البداية على وجود جدول أعمال يرتكز على عشيرة أو طبقة. وعلى النقيض من ذلك، بدا الأمر وكأن الميليشيات تتحلى بالروح الجديدة المستقاة من وحدة الطوارق الشاملة.[12] وبالفعل، فإن مطالب جماعة آغ غالي، وهي الحركة الشعبية لتحرير أزواد (Mouvement populaire pour la libération de l'Azawad [MPLA])، قد عكست ظاهريًا مصالح المجتمع بأسره. وقد اشتمل ذلك على تقليل الوجود العسكري المالي في الشمال، ومزيد من القوة السياسية للجهات الفاعلة المحلية، ومزيد من الموارد للمشروعات التنموية في الشمال. وخلافًا لما حدث عام 1963، انضمت هذه المرة مجموعة كبيرة من مجتمعات الطوارق، أبرزها العشائر غير النبيلة وعشائر غير تابعة لكل آضاغ، والمجتمعات العربية إلى القتال، مع تشكيل العرب لمجموعتهم المتمردة الخاصة، الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية. كان رد باماكو هو

[12] Boilley, 1999, p. 481.

القمع، على الرغم من أن الثوار هذه المرة قد قاتلوا الجيش المالي قتالاً قويًا على نحو ملحوظ، بفضل تدريبهم في ليبيا.

وقد وافق الرئيس موسى تراوري (Moussa Traoré) في نهاية الأمر على الجلوس على طاولة المفاوضات مع قادة الثوار في تامنراست، الجزائر، ما نتج عنه التوقيع على اتفاق سلام في 6 كانون الثاني (يناير) عام 1991 بين باماكو، وحركة أزواد الشعبية (التي كان يُطلق عليها سابقًا الحركة الشعبية لتحرير أزواد)، وبين الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية. وقد منح اتفاق تامنراست الشمال وضعًا خاصًا، بالإضافة إلى مزيد من القوة السياسية والإدارية التي مُنحت للسكان المحليين. كما نص الاتفاق أيضًا على تقليل الوجود العسكري في الشمال؛ ونزع سلاح الإدارة؛ وتفكيك العديد من المراكز العسكرية؛ والانسحاب العسكري من مناطق الرعي. فضلاً عن المناطق المكتظة بالسكان؛ ومنح قرابة 50 بالمائة من برنامج التنمية المقبلة إلى المناطق الشمالية.[13] وفي ذلك الوقت، فإن محتوى هذا الاتفاق لم يتم الكشف عنه علنًا خشية عدم قبول الجنوب له.[14]

ولم يُنفذ هذا الاتفاق على الإطلاق. وبعد مرور شهرين من توقيع الاتفاق، تمت الإطاحة بتراوري من خلال انقلاب عسكري، وجاء المقدم أمادو توماني توري بديلاً عنه كرئيس للحكومة الانتقالية. وأثناء تلك الفترة، تفككت وحدة الطوارق في الشمال سريعًا إلى انقسامات بين العشائر والطوائف. وقد لاحظ ليكوك "في النهاية تبقى ماهيتك وماهية عائلتك أكثر أهمية من فكرة أمة. كل التماشقية".[15] وانتهى الأمر بحركة أزواد الشعبية بأن أصبحت ميليشيا عشائر نخبة كل آضاغ الأرستقراطية، بما في ذلك كل أفلا التابعة للأمينوكال، وإيريياكين لإياد آغ غالي، وإيفيرجوميسين. وقامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بتجميع مجموعة متنوعة من العشائر الأخرى إلى صفوفها غير أنها في النهاية هيمنت عليها عشيرة تشيمنماس، وهي عشيرة عامية حول حدود اتحاد كل آضاغ.[16] وتفككت بالنهاية إلى فصائل أصغر عددًا، يتحالف كل منها مع عشائر معينة،

---

[13] Accord sur la cessation des hostilités: Le gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part [اتفاق وقف الأعمال القتالية بين: حكومة جمهورية مالي من ناحية، ومن الناحية الأخرى الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة الإسلامية العربية]، تامنراست، الجزائر، 6 كانون الثاني (يناير) 1991.

[14] Mériadec Raffray, "Les rébellions touarègues au Sahel," French Ministry of Defense, July 1, 2013, p. 60.

[15] Lecocq, 2002, p. 268.

[16] Lecocq, 2002, p. 267.

يرتبط بعض منها بكل آضاغ والبعض الآخر باتحادات أخرى، أبرزها كل إولميدان.[17] وأخيرًا، كان هناك جيش التحرير الثوري لأزواد (Armée révolutionnaire de libération de l'Azawad [ARLA])، وهي جماعة قائمة على العوام تحرص على الإطاحة بالتسلسلات الهرمية التقليدية للطوارق.[18]

وقد استلزم ذلك ممارسة الجزائر ضغط من أجل إقامة تحالف واحد بين جميع جماعات الطوارق والثوار العرب، والحركات والجبهات الموحدة لأزواد، التي بدأت تدريجيًا مفاوضاتها مع الحكومة الانتقالية بقيادة أمادو توماني توري.[19] وفي 11 نيسان (أبريل) 1992، قامت جميع الأطراف في نهاية الأمر بتوقيع نص جديد يُعرف بالميثاق الوطني، والذي قدم الامتيازات ذاتها إلى حد كبير على غرار اتفاق تامنراست، وتحديدًا، وضع خاص للشمال، والذي تم ذكره في العنوان الكامل للوثيقة، مع تفاصيل إضافية حول جهات عمليات انتقال السلطة للسكان المحليين ودمج الثوار بالجيش المالي والإدارة. كما حدد الميثاق الأقسام الإدارية لجميع أنحاء مالي، حتى يستفيد سكان النصف الجنوبي للبلاد كذلك من الإجراءات الجديدة للامركزية. ونتج عنه كذلك إنشاء منطقة جديدة، يُطلق عليها كيدال، ومنح سكانها قوة أكبر بالرغم من ضمها لعدد قليل من السكان. وسوف تقوم باماكو بتحويل بعضٍ من امتيازاتها للتجمعات المحلية والإقليمية التي تم إنشاؤها حديثًا. ووافقت باماكو أيضًا على تقليل وجودها العسكري في الشمال وقدمت المزيد من الأموال لبرامج التنمية في الشمال. وسيتم إنشاء منصب مفوض للشمال للإشراف على تنفيذ الميثاق الوطني للخمسة أعوام القادمة.[20]

وعلى الرغم من الميثاق الوطني، ظل الشمال في حالة حرب. وواصلت مجموعات الميليشيا والمتمردين قتال كل منهما الآخر وقتال الجيش المالي. ووفقًا لليكوك، يكمن جزء من المشكلة في أن العديد من سكان الشمال قد شهدوا إنشاء منطقة كيدال

---

[17] Lecocq, 2002, p. 267.

[18] Boilley, 1999, pp. 505–510.

[19] Modibo Keita, *La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger*, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques, Note de recherche 10, July 2002, p. 17.

[20] Pacte national conclu entre le gouvernement de la République du Mali et les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad consacrant le statut particulier du Nord du Mali [الميثاق الوطني بين حكومة جمهورية مالي والحركات الموحدة وجبهات أزواد التي تكرس الوضع الخاص لشمال مالي]، باماكو، 11 نيسان (أبريل) 1992.

باعتبار ذلك دليلاً على أن دولة مالي كانت تتبع قيادة السلطات الاستعمارية الفرنسية في منح امتيازات محددة إلى كل آضاغ.[21] وبدأت جماعات الطوارق والثوار قتال بعضهما بعضًا، في حين جهز مكوّن آخر للسكان الشماليين لمالي، سونغاي المستقرة في منطقة غاو، ميليشياته الخاصة، وهي غاندا كوي.[22] وسريعًا ما بدأ العنف باستهداف المدنيين من كلا الجانبين. ولهذا السبب بدأ تطبيق الميثاق الوطني ضد الخلفية الأقل تأييدًا. وفي شباط (فبراير) 1993، انضم 640 فردًا من المتمردين السابقين إلى الجيش المالي، في حين أصبح 13 مسؤولاً رفيع المستوى من الحركات والجبهات الموحدة لأزواد مستشارين فنيين في مختلف الوزارات.[23] وحين تراجع العنف في النهاية في عام 1996، أدى دمج المقاتلين السابقين الذين تم جمعهم إلى تسريع الوصول إلى 2,490 مقاتلاً ممن انضموا إلى الجيش أو الإدارة في هذا العام. وتلقى قرابة 9,500 مقاتل آخر الدعم المالي من أجل إعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية من خلال البدء، على سبيل المثال، في إنشاء شركات صغيرة.[24] وحققت جهود إعادة الاندماج نجاحًا نسبيًا. وبحلول عام 2000، كان 90 بالمائة من أولئك المقاتلين السابقين لا يزالون بالجيش أو في وظائف مدنية جديدة كانوا قد قاموا بتأمينها من خلال عملية إعادة الاندماج.[25] ومع ذلك، تشير الخبيرة المالية سوزانا وينغ إلى أنه على الرغم من أن قرابة 1,500 من الطوارق قد تم دمجهم في الجيش المالي والإدارة، "إلا أنه كان عددًا صغيرًا نسبيًا مقارنة بسكان الطوارق جميعًا، وقد مالوا إلى تطوير جماعات معينة داخل الطوارق، كل انتصار والأمغاد على وجه التحديد".[26] كما اعتبر غير الطوارق اندماج الطوارق انحيازًا لهم، وهو ما أدى إلى شعورهم بالاستياء.[27] وفي أثناء

---

[21] Lecocq, 2002, p. 270.

[22] *غاندا كوي* تعني "سادة الأرض" في لغة سونغاي.

[23] Keita, 2002, p. 21.

[24] Keita, 2002, p. 23.

[25] Sophie Boukhari, “Mali: A Flickering Flame,” *UNESCO Courier*, Vol. 53, No. 1, January 2000, pp. 26–28, p. 27.

[26] Susanna D. Wing, *Mali’s Precarious Democracy and the Causes of Conflict*, Washington, D.C.: United States Institute of Peace, April 19, 2013, pp. 4–5.

[27] Wing, 2013, pp. 4–5.

ذلك الوقت، نجحت عملية نزع السلاح بدرجة طفيفة. وبالرغم من الجهود المبذولة لجمع الأسلحة، إلا أنها بقيت بأعداد كبيرة في أيدي الأفراد الذين تم تسريحهم وعامة السكان.[28]

وقد نجحت الجهود المبذولة لإرساء اللامركزية بدرجة أكبر، على الأقل في إنشاء هياكل إدارية جديدة. وتزايد عدد البلديات من 19 إلى 703 بلدية.[29] وتم إجراء أول انتخابات للبلديات في البلديات الحضرية عام 1998 وقرابة 700 بلدية ريفية عام 1999.[30]

تمرد الطوارق الثالث: من 2006 إلى 2009

تجدد العنف في شمال مالي في عام 2006 بطرق تذكرنا كثيرًا بالتمرد الذي وقع في تسعينيات القرن العشرين. بدأ التمرد حين ترك 150 ضابطًا من الطوارق من منطقة كيدال ثكناتهم العسكرية بكيدال، وميناكا، وتيساليت بأسلحتهم ومركبات الجيش تحت قيادة حسن آغ فاجاجا (Hassan Ag Fagaga)، وهو مقدم من الطوارق فار من الجيش المالي.[31] وسريعًا ما استولى إياد آغ غالي على قيادة الجماعة الجديدة، وهي التحالف الديمقراطي من أجل التغيير، وطالب بالتنفيذ الكامل للميثاق الوطني عام 1992، وبالتحديد، مزيدٍ من الاستقلالية للمناطق الشمالية، ووضع خاص لكيدال، وتوزيع متساوٍ بدرجة أكبر للموارد القومية لتعزيز التنمية في الشمال.

وبدرجة مهمة جدًا، فإن تمرد 2006 يمكن قصره على محاولة من بعض الأفراد محدثي الثراء من عشيرة كل آضاغ، وإيفيرجوميسين، لترقية مناصبهم بالنسبة لعشائر أخرى. وفي تسعينيات القرن العشرين، اتحد أفراد إيفيرجوميسين مع حركة أزواد الشعبية ومن ثم قد شاركوا في نصر هذه الجماعة على ميليشيا الإمغاد التابعة لغامو . وقد ناقش ليكوك أن بزوغ تمرد 2006 جاء نتيجة لترويج غامو وتعيينه في منصب قائد حامية غاو

---

[28] Nicolas Florquin and Stephanie Pezard, "Insurgency, Disarmament, and Insecurity in Northern Mali, 1990–2004," in Nicolas Florquin and Eric G. Berman, eds., *Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region*, Geneva: Small Arms Survey, May 2005, pp. 46–77, p. 68.

[29] Susanna D. Wing and Bréhima Kassibo, "Mali: Incentives and Challenges for Decentralization," in James Tyler Dickovick and James S. Wunsch, eds., *Decentralization in Africa: The Paradox of State Strength*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2014, pp. 184, 188.

[30] Wing and Kassibo, 2014, p. 188.

[31] Grémont, 2010b, p. 19; Lecocq, 2010, p. 391.

بدلاً من العقيد حسن فاجاجا، وهو أحد أفراد إيفيرجوميسين وعضو سابق بحركة أزواد الشعبية الذي لم يقدر ظهور منافسيه السابقين. وقد ترك فاجاجا الجيش وبدأ التمرد.[32] كان التحالف الديمقراطي من أجل التغيير بدرجة كبيرة أمرًا خاصًا بإيفيرجوميسين بكل المقاييس، إن لم يكن حصرًا عليهم؛ وقد قامت الجماعة بجذب بعض مقاتلي إدنان، وكان قائدها المحدد، إياد، أحد أفراد الإيريياكين. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأدلة المتاحة تشير إلى أن التمرد الجديد قد تلقى قليلاً من الدعم من جماعات شمالية أخرى على نحو ملحوظ.[33]

ودخلت باماكو في مفاوضات مع التحالف الديمقراطي من أجل التغيير على الفور وقاموا بتوقيع اتفاق سلام في غضون ثلاثة أشهر، يُطلق عليها اتفاقيات الجزائر، بوساطة جزائرية (التي كان لديها، مثل مالي، اهتمام مُخول في احتواء قلاقل الطوارق، وتضم عددًا كبيرًا من سكان الطوارق). عالجت هذه الاتفاقيات القضايا في منطقة كيدال تحديدًا، كما هو موضح في عنوانها الكامل، غير أن معظم أحكامها مشابهة بدرجة كبيرة لما تم الوعد به من قبل في اتفاق تامنراست والميثاق الوطني. وقد أنشأت الاتفاقيات جمعية إقليمية يتم استشارتها حول القوانين الجديدة التي تؤثر على منطقة كيدال. وحصل التحالف الديمقراطي من أجل التغيير على العديد من الامتيازات من الحكومة فيما يتعلق بالنمو الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك تنظيم ملتقى مع المتبرعين الدوليين يتم عقده في كيدال؛ وتنفيذ نظام صحي يتناسب مع سبل الحياة البدوية؛ وإنشاء بنى تحتية جديدة أو تطويرها (بناء مطار في كيدال، وتمديد شبكات الكهرباء والهاتف، ورصف الطرق من كيدال حتى غاو وميناكا والجزائر)؛ وتجديد النظام الضريبي التفضيلي الذي استمر لمدة عشرة أعوام والذي كان يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي الذي كان جزءًا من الميثاق الوطني الذي لم يُنفذ على الإطلاق.[34] وقد تم السماح للمقاتلين الذين تركوا الجيش بالعودة إلي الجيش المالي، الذي قد ينسحب بدرجة كبيرة من المناطق الشمالية.

وبموجب هذا الاتفاق، سيتم تطبيق الأمن في الشمال من خلال الوحدات الأمنية الخاصة التي تتشكل بصورة أساسية من سكان الشمال ليتحملوا مسؤولية تطبيق الأمن الأساسي والبعثات التي تقوم بالدوريات. وكان من المتوقع أن تحتوي تلك الوحدات

---

[32] Lecocq, 2010, pp. 391, 400.

[33] Lecocq, 2010, p. 392.

[34] Accords d'Alger de 2006: Restauration de la paix, de la sécurité et du développement dans la région de Kidal [Algiers Accords of 2006: Restoration of peace, security, and development in the region of Kidal], July 4, 2006.

الجديدة على ثلاث مميزات: سوف تعمل هذه الوحدات على توفير مقاتلين سابقين بوظيفة قانونية؛ وتخفيض وجود الجيش في أي منطقة لا يتم الترحيب به فيها؛ وتخفيض معدلات الفرار من الجيش التي كان جزء منها ناتجًا عن عزوف الشماليين عن توزيعهم في الجنوب وشعورهم بالتعرض للتمييز بدرجة كبيرة مقارنة بالقادة من غير الطوارق. وكان من المفترض أن توضع هذه الوحدات تحت إمرة قادة عسكريين محليين للعمل بالتنسيق مع قوات الأمن القومي. لم تقم الجزائر بدور رئيسي في تسهيل المفاوضات بين باماكو وحركات الطوارق (كما حدث بالفعل في تسعينيات القرن العشرين) فحسب، وإنما أدت كذلك دورًا في تطبيق اتفاقيات الجزائر من خلال كونها أحد المشاركين في لجنة متابعة الاتفاق.

رفضت أقلية من المشاركين في انتفاضة عام 2006، تحت قيادة فاجاجا مجددًا، هذه المرة مع إبراهيم آغ باهانغا (Ibrahim Ag Bahanga)، اتفاقيات الجزائر وشنت القتال مرة أخرى بعد أقل من عام، في أيار (مايو) 2007، هذه المرة كحلفاء لحركة متمردي الطوارق من النيجر.[35] ورغم أن الماليين قد شاركوا في بعض القتال في النيجر، إلا أن التحالف لم يدم طويلاً، حيث ركز الماليون مجددًا على منطقتهم تحت راية تحالف الطوارق بين النيجر ومالي (ATNM). حاول الرئيس أمادو توماني توري في البداية التعامل معهم من خلال المفاوضات حتى نيسان (أبريل) وأيار (مايو) 2008، عندما شن باهانغا هجومًا قتل فيه 63 جنديًا من مالي وواصل الهجوم إلى أقصى الجنوب حيث يتمركز الجيش في ديابالي. ثم تحولت باماكو إلى خيار عسكري وسجّلت دعم الطوارق والميليشيات العربية المحلية التي يسيطر عليها ضابطان من الجيش المالي، مقدم من الطوارق حاج آغ غامو (El Haji Ag Gamou) والعقيد العربي محمد ولد ميدو (Mohammed Ould Meydou). وبحلول كانون الثاني (يناير) 2009، هُزم تحالف الطوارق بين النيجر ومالي بقيادة باهانغا هزيمة ساحقة. لم تسفر تلك المرحلة الثانية من تمرد 2006 عن اتفاق سلام منفصل، وبقى التركيز مُنصبًّا على تنفيذ اتفاقيات الجزائر 2006.

وكما حدث في تسعينيات القرن العشرين، لم يُنفذ سوى عدد قليل من أحكام الاتفاقيات. نظمت باماكو ملتقى كيدال، الذي ضم جميع المتبرعين الدوليين لإيجاد دعم مالي لخطة تنمية على مدار عشر سنوات لمناطق تمبكتو وغاو وكيدال. ومع ذلك، لم يتم وضع خط زمنيّ واضح لتحقيق العديد من المشروعات التي تم تحديدها خلال الملتقى.

35 Lecocq, 2010, pp. 398–399.

بعد تاريخ الانتهاء المُحدد 2016.[36] وقد تم النظر إلى هذا الملتقى نظرة سلبية في جنوب مالي، حيث حُكم عليه بأنه غير منصف في إيلاء اهتمامه مثلما يقدمه لمنطقة الشمال.[37]

أجرت حكومة مالي برنامجًا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مع وجود 600 من المقاتلين السابقين الذين سلموا أسلحتهم في آذار (مارس) 2007، مع ما يقرب من 600 شخص قاموا بذلك في شباط (فبراير) 2009. وقد استهدف إجراء آخر ميليشيا الشباب الطوارق والعرب ممن انضموا إلى الحملة العسكرية ضد تحالف الطوارق بين النيجر ومالي في أوائل عام 2009. وقد أدرجوا في برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة للمقاتلين الشباب السابقين والعاطلين عن العمل وفق اتفاقيات الجزائر. ومن المثير للاهتمام أن البرنامج استهدف كلتا الفئتين حتى لا يبدو أنه يكافئ التمرد.

ومع ذلك، لم تُنشئ باماكو مطلقًا الجمعيات المحلية والإقليمية والبينية التي كان من المفترض أن تُعقد في الشمال. لم تصبح وحدات الأمن الخاصة وغيرها من الاحتياطات الأمنية عملية على أرض الواقع. كان تنفيذ الجهود الاقتصادية مخيبًا للآمال أيضًا. على سبيل المثال، لم يتم إنشاء صندوق الاستثمار الخاص الذي دعت إليه اتفاقيات الجزائر.[38]

وبعد مرور أربع سنوات، في تموز (يوليو) 2010، بذل أمادو توماني توري جهودًا متأخرة لتحسين كل من التنمية والأمن في الشمال من خلال برنامج يعرف باسم البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي (Programme spécial pour la paix, la sécu-rité et le développement du Nord Mali [PSPSDN]). كان الهدف من البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي تركيز جهود التنمية على 11 موقعًا استراتيجيًا في شمال مالي والتي سيتم تأمينها في الوقت ذاته من قِبل الجيش المالي، والذي يُعد بمثابة برنامج طموح من حيث النطاق والتمويل (حوالي 60 مليون دولار قدمها العديد من المتبرعين، بما في ذلك فرنسا وكندا والاتحاد الأوروبي).[39] ومع ذلك، فقد انتُقِد لكونه "ضئيلاً

---

[36] "ATT à la clôture du forum de Kidal," March 27, 2007.

[37] Raffray, 2013, p. 65.

[38] Wing, 2013, p. 6.

[39] Kalilou Sidibé, *Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms*, Brighton, UK: Institute of Development Studies, Research Report 77, August 2012; International Crisis Group, *Mali: Éviter l'escalade*, Brussels, Africa Report 189, July 18, 2012, p. 7. للحصول على مزيد من التفاصيل عن البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية

للغاية ومتأخرًا جدًا".[40] لأنه أعاد الجيش المالي إلى المناطق التي لم يلق ترحيبًا فيها، ولأنه لم يراع السكان المحليين بما فيه الكفاية.[41] إن مفهوم بناء ثكنات عسكرية في الشمال على المواقع الاستراتيجية قد تعارض بشكل مباشر مع جهود السنوات العشرين الماضية لتقليص وجود الجيش المالي في الشمال وانتقده قادة الطوارق لتركيزه على الأمن أكثر من التنمية، بينما اتسم بعدم الكفاءة إلى حد مهول مقارنة بالإجرام.[42] بشكل عام، في حين كان المتبرعون الدوليون يقدمون الأموال إلى البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي على أمل أن ينفذوا في النهاية بعض الوعود التي قُطعت في اتفاقيات الجزائر، يبدو أن البرنامج أثار العداء بين السكان المحليين، بل يعتبر أحد الأسباب التي دفعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى شن القتال في كانون الثاني (يناير) 2012؛ قبل خمسة أشهر، نشرت الحركة الوطنية للأزواد (Mouvement national de l'Azawad [MNA]) بيانًا معارضًا للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي، والتي ادعت أنه يمثل إضفاءً للطابع العسكري على منطقة الشمال بدلاً من تطويرها، ودعت المتبرعين الدوليين إلى وقف مساعداتهم، وهو الأمر الذي "لن يكون له أي نتيجة إيجابية بل ستتمخض عنه عواقب مؤسفة على كلا الجانبين".[43]

في شمال مالي انظر، على سبيل، Abdoulaye Niangaly, "Lancement officiel du PSPSDN: Enfin le bout du tunnel pour le Nord du Mali," *Le Prétoire* (Bamako), August 11, 2011.

40 قائد البرابيش في مقابلة مع مايكل شوركين، باماكو، 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

41 Wing, 2013, pp. 7–8; Berabiche leader, 2013؛ القائد العربي أ. مقابلة مع مايكل شوركين، بماكو، 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

42 International Crisis Group, 2012, p. 7.

43 Mouvement National de l'Azawad, "Le Mouvement national de l'Azawad condamne le PSPSDN," *Journal du Mali*, September 4, 2011؛ انظر أيضًا International Crisis Group, 2012, p. 7.

في تشرين الأول (أكتوبر) 2011، انضمت الحركة الوطنية للأزواد إلى تحالف الطوارق بين النيجر ومالي (نفس الجماعة التي شنت تمرد 2009–2007) وشكلا الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

غالبًا ما تعد التصورات المتعلقة بسكان الشمال حيال الجيش المالي غامضة. ولا تزال ذكرى الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في تسعينيات القرن العشرين محفورة في الأذهان. ومع ذلك يمثل الجيش أيضًا فرصة لهؤلاء المقاتلين السابقين ممن سعوا إلى التحالف مع القوات المالية. كما يوفر الجيش القليل من الأمان تجاه بعض التهديدات الأمنية على الأقل؛ وكما أوضح هانا أرمسترونغ (Hannah Armstrong)، "إن نزع السلاح من المناطق الشمالية المرتبطة بالميثاق الوطني مكّن المحاربين السابقين من الاتصال بمهربي الكوكايين الذين يعملون خارج غينيا بيساو" (Hannah Armstrong, "Crisis in Mali: Root Causes and Long-Term Solutions," Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, Brief 149, May 31, 2013, p. 2).

الخاتمة

ينبغي أن تركز النظرة العامة أعلاه على بضعة سمات مهمة للصراع في شمال مالي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توضح أن حالة الاضطراب كانت حكرًا بصورة كبيرة على أفراد من بضعة عشائر في أحد الاتحادات العشائرية (كل آضاغ) والذي يشكل أحد المجتمعات العرقية في الشمال (الطوارق). وكان بقية الطوارق وغير الطوارق متفرجين في معظم الأحيان، مع وجود استثناء ملحوظ في الصراع الدائر خلال الفترة من 1991 إلى 1996. وهذا أمر مهم إذ إنه ينطوي على أن الجماعات المسلحة، والموقعين على اتفاق السلام كذلك في النهاية، لم يمثلا منطقة شمال مالي بأسرها. كما تبرز حقيقة أن التوتّرات مع باماكو كانت السبب الوحيد للصراع. تؤدي المنافسة القائمة بين الماليين الواقعين في منطقة الشمال لتعزيز مصالحهم الفردية والخاصة بالمجموعة دورًا مهمًا في إشعال نار الثورات التي اشتعلت على مر السنين. يمثل حمل السلاح وسيلة للتقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي شمال مالي، كما هو الحال في أي مكان آخر، تعد "السياسة برمتها شأنًا محليًّا".

الفصل الثالث

تفسير الإخفاق في اتفاقيات السلام السابقة

إن تفسير الإخفاق في اتفاقيات السلام السابقة بالنسبة للكثير من الماليين الشماليين هو أمر بسيط حيث: لم تكمل باماكو ما بدأته. وقد وصف أحد أعيان العرب الماليين، في مقابلة معه خاصة بالدراسة، المشكلة بالعبارات التالية:

> لم يصمد السلام في الماضي لأنه مثل الزواج، ستوجد مشكلات، ولكن ما دامت هناك مساع لحلها ستسير الأمور على ما يرام. وتكمن المشكلة في مالي في أن أحد الشركاء ليس لديه رغبة في إتمام الأمر.[1]

على الرغم من أن ثمة أمور كثيرة تؤيد هذه الحجة، فإن الواقع أكثر تعقيدًا ويستحق الكثير من التفكير. يستعرض هذا الفصل التحديات الرئيسية التي أعاقت تنفيذ اتفاق السلام مثل: نقص تمثيل الجماعة المُسلحة التي تفاوضت في جميع اتفاقيات السلام، وطبيعة المظالم التي تُعد السبب الجذري للتمرد، وجوانب القصور في التحول الديمقراطي واللامركزية، وشرعية باماكو المحدودة في أكثر مناطق مالي النائية، واستمرار انعدام الأمن، وأخيرًا، الافتقار إلى العدالة الانتقالية.

[1] القائد العربي ب، في مقابلة مع مايكل شوركين، باماكو، 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

نقص التمثيل: من الذي يوقّع اتفاقيات السلام؟

لم يزد تمثيل الجماعات المُسلحة المشاركة في حالات العصيان في كل حالة أبدًا عن أكثر من أقلية صغيرة من السكان الشماليين وفقًا لما تمت مناقشته سلفًا. وقد مثّلت كل جماعة عمومًا شرائح أو *مجموعات* صغيرة خاصة من الطوائف الشمالية (أو كما يطلق عليها fractions في النظام الإداري الاستعماري الفرنسي القديم). وكان كل اتفاق يروق لمجموعة مختلفة، ومن ثم، كان يمثل بعض الأفراد من مجموعة صغيرة مختلفة. وليست الجماعات المُسلحة وحدها غير مُمثّلة للسكان الشماليين، بل ربما لم يكن أيضًا هؤلاء الأفراد الذين دخلوا في مفاوضات مع الحكومة المالية نيابة عن الجماعات المسلحة ممثلين لأغلب طوائفهم.[2] فعلى سبيل المثال، كانت اتفاقيات تامنراست والجزائر وواغادوغو جميعها بين الدولة المالية وجماعة أو جماعتين من الجماعات المتمردة التي تُمثّل على الأكثر مجموعات صغيرة قليلة. ويعتبر الميثاق الوطني المُبرم عام 1992 استثناءً بارزًا من ذلك لأنه يتضمن تحالفًا أوسع نطاقًا من الجماعات المُسلحة. ومع ذلك، فنحن ندرك أن المفاوضات وقعت في ظل خلفية من التصادم العنيف بينها للحصول على ميزة نسبية. وإجمالاً لا يمكن القول بأن أي تحالف لجماعات تُمثل بعض أفراد المجموعات الصغيرة قد نجح في تمثيل جميع الشماليين أو حتى معظمهم خاصة في ظل غياب أي عملية ديمقراطية.

ما الذي يؤجّج الصراع؟

يُشير دور المجموعات الصغيرة المختلفة والخاصة في الاضطراب الواقع في شمال مالي واتفاقيات السلام الناتجة إلى ثلاث مشكلات رئيسية: المشكلة الأولى أنه لا يوجد سوى بعض الأقسام من المجتمع المالي الشمالي التي ترى نفسها طرفًا في المفاوضات المختلفة وأنها استفادت من اتفاقيات السلام. والمشكلة الثانية هي أن المظالم ضد الدولة المالية ليست، على الأكثر، إلا مجرد سبب جزئي في تأجيج الصراعات. فالسياسات الداخلية كانت تُؤجّج الصراعات بالقدر ذاته على الأقل وكانت انعكاسًا لطموحات بعض الجماعات أو أفرادها في تعزيز أنفسهم ومصالحهم في مواجهة الآخرين. وقد تجلى هذا

---

[2] Hélène Claudot-Hawad, "La fragmentation touarègue ou le prix de la 'paix,'" in Hélène Claudot-Hawad, ed., *Touaregs: Voix solitaires sous l'horizon confisqué*, Paris: Ethnies/Survival International, 1996, pp. 37–53, p. 42.

بشكل أكثر وضوحًا في تمرد عام 2006، الذي يمكن أن يوصف بأنه كان محاولة من إحدى عشائر كل آضاغ (الإيفرجوميسين) محدثي الثراء لرفع مكانتها، فضلاً عن كونه فرصًا للقيادة من جانب قادة التمرد. ونتيجة لذلك، قد يظل الصراع بين المجموعات الصغيرة قائمًا على الرغم من أن الدولة المالية التزمت بالدور المنوط بها في اتفاقيات السلام المتفاوض عليها، كما هو شأن ظهور حمل السلاح باعتباره وسيلة فعّالة لتعزيز مصالح جماعية أو شخصية في أرض ما باستخدام وسائل شرعية محدودة لفعل ذلك. وتكمن المشكلة الثالثة في معاناة مجتمع شمال مالي من تقسيم عام لدرجة تؤدي إلى افتقار مصادر السلطة الحالية، سواء تلك المتمثلة في زعماء تقليديين أو قادة تمرد محدثي ثراء، لوسائل فرض إرادتهم على الجماعات التابعة لهم. ونتيجة لذلك، لا تستطيع هذه السلطات منع قطاعات مجتمع شمال مالي الأخرى من محاولة إبرام صفقاتها مع الدولة.

لم يُجدِ النهج الذي تتبعه قيادة مالي منذ عام 1991 نفعًا حيث كانت تفضل دومًا، مثل الدولة الاستعمارية الفرنسية، التعامل مع الشمال من خلال استمالة نخب شمالية بعينها، عن طريق منحهم مزايا معينة في المقام الأول مقابل تعاونهم. كانت الاستمالة أحد الأهداف المُحددة لخطة التحول الديمقراطي واللامركزية في تسعينيات القرن العشرين وذلك وفقًا لجينيفر سيلي (Jennifer Seely).[3] في البداية، اختارت باماكو في تسعينيات القرن العشرين محاباة نخب كل آضاغ، وهي النخب ذاتها التي حازت محاباة فرنسا خلال الفترة الاستعمارية، وأبرزها عائلة أمينوكال وغالي. وقد حوّل الرئيس أمادو توماني توري، بصفته رئيس الدولة، دفة الأمور في عام 2008 حيث أطاح بنخبة غالي الأرستقراطية لصالح المقدم حينها جامو، وهو قائد سابق لميليشيا مثّلت الإمغاد (العامة) في صراعهم المُضرم في تسعينيات القرن العشرين ضد النخب الأخرى بقيادة غالي. أعاد جامو في الأساس تنشيط الميليشيا التابعة له وسحق المتمردين، الذين كانوا خاضعين لهيمنة عشيرة الإيفرجوميسين الأرستقراطية.

اختصر أحد قادة جماعة بيلاه المشكلة في مقابلة معه بغرض هذه الدراسة حيث قال:

> هناك رغبة بين السكان في التغيير يستغلها بعض الأفراد. وعندما يتملك هؤلاء الأفراد تلك [الرغبة]، يتمردون، إلا أنهم بدلاً من أن يناضلوا لتحقيق طموحات الشعب، يناضلون من أجل مصالح بعض الأفراد. وعندما يبرمون اتفاقيات، تكون لصالح أحد

[3] Jennifer C. Seely, "A Political Analysis of Decentralisation: Coopting the Tuareg Threat in Mali," *Journal of Modern African Studies*, Vol. 39, No. 3, 2001, pp. 499–524, p. 500.

> الزعماء المتمردين أو لصالح المتمردين ذاتهم. ولكن تبقى المشكلة قائمة. فما المشكلة؟ تكمن المشكلة في الشمال حيث تُحدد الدولة بضعة أفراد وتوطد روابط معهم. تتعامل الدولة عمومًا . . مع أحد هؤلاء الأفراد. وتلك هي المشكلة. ينصب اهتمام الحكومة على شخص واحد فقط، بينما لا يكون بقية السكان محل اهتمام. ومن ثم تتزايد حالات خيبة الأمل والاحتياجات. ويسود شعور بأنهم منبوذون.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام أن العديد من الأعيان الذين تم إجراء مقابلات معهم بغرض هذه الدراسة عقدوا مقارنة بين النظام في مالي وبين النظام الاستعماري الفرنسي، وذكروا اختيار كليهما بضعة أفراد للقيام بدور الوسيط لهما علاوة على تمكينهما لهؤلاء الأفراد إلى حدٍ ما. لكن في حين أن الفرنسيين اختاروا زعماء المجموعات الصغيرة التقليديين ومنحوهم سلطة أكبر من السلطة المخولة لهم بموجب التقاليد، اختارت دولة مالي المستقلة، نظرًا لمجموعة متنوعة من الأسباب، أفرادًا لا يفتقرون فحسب إلى الشرعية الفعلية التي يحظى بها الزعماء التقليديون بل يهددون أيضًا سلطتهم وغالبًا ما يتصرفون بعدائية تجاه التسلسلات الهرمية الراسخة بالمجتمع.[4] ومن ثم كان المتحدثون المكلفون من باماكو عديمي الجدوى على نحو مضاعف حيث: لم تخولهم الطوائف الذين زعموا أنهم يمثلونها، وهددوا مناصب القادة الذين كانوا يحظون بالتخويل ومصالحهم. ووفقًا لأحد القادة العرب، فقد درس الفرنسيون التركيبة السكانية بعناية وكيفية تناغم المجتمع الشمالي وحينها فقط أجروا اختياراتهم.[5] وقد دلَّل أحد الأعيان الطوارق على ذلك بطريقة مشابهة حيث قال إنه في الوقت الذي كان الفرنسيون يتحرون فيه الدقة في اختياراتهم، جاءت اختيارات مالي "سيئة" أو "غير مستنيرة" أو اختيارات سيئة تهدف إلى زعزعة المجتمع الشمالي. ومن ثم، أنشأ أمادو توماني توري سلطات جديدة ضد الزعماء التقليديين (*زعماء القبائل*) وفق ما ذكره سالاير توريه (Salair Touré) عمدة بارا في دائرة سونجا، "ولكن ليس هناك بد لتنظيم مجتمع ما. . هناك حاجة إلى تسلسل هرمي".[6]

أشار أيضًا قادة مجتمعيون في مقابلة معهم بغرض هذه الدراسة إلى وجود اختلاف مهم بين مالي في فترة ما قبل ستينيات القرن العشرين ومالي في فترة ما بعد ستينيات القرن العشرين لم يجعل من نهج المحسوبية أقل فاعلية فحسب وإنما أكثر إضرارًا أيضًا

---

[4] قائد بيلاه، قائد سونغاي أ، حوار هاتفي مع مايكل شوركين في 8 شباط (فبراير) عام 2013.

[5] قائد عربي أ، 2013.

[6] قائد سونغاي أ، 2013.

فيما يتعلق بالتسلسلات الهرمية المجتمعية التقليدية. ولقد غيّر المجتمع الشمالي على وجه الخصوص من هذا الأمر لدرجة أن الناس أضحوا أقل قابلية للانقياد على نحو كبير من جانب بضعة أفراد من أي نوع. وأوضح أحد قادة بيلاه أن الأفراد في الوقت الحالي يريدون التحرر من الجماعات، وأن الجماعات التابعة تريد تقليديًا الخروج من وضعها الاجتماعي حيث يقول: "هناك ظمأ لنيل مزيد من المساواة" وأردف قائلاً: "ستنبثق المشكلات" أيما كان الشخص الذي وقع عليه الاختيار.[7] وأخيرًا أشار أحد القادة العرب أنه على الرغم من أن الفرنسيين كانوا غرباء، كانت النظرة الواضحة عنهم أنهم يمثلون "القوة المهيمنة"، وأردف بقوله "وفي ذلك الوقت كانت هناك رغبة واضحة في العمل مع القوة المهيمنة". ويبدو أن باماكو قد لا تستمتع بالوضع ذاته.

عند عقد مقارنة بين مالي المعاصرة ومالي المُستعمرة، يجب أيضًا تذكر أنه في وقت الاستعمار الفرنسي لشمال مالي (1916–1894)، كانت المنطقة مُقسمة نسبيًا بشكل منظم في شكل العشيرة والطائفة المجتمعية والمجموعة العرقية، مما سهَّل على الفرنسيين تحديد القادة الذين كانوا يتحدثون عن طوائفهم بوضوح – الزعماء *التقليديين للمجموعات الصغيرة*، مثل الأمينوكال والأمراء والقادة الآخرين الذي رسخوا شرعيتهم على مر العقود والقرون من خلال عمليات مزج متنوعة من السيادة العسكرية والدينية. كان يوجد أيضًا تسلسلات هرمية واضحة وراسخة نسبيًا. وقد تعلم الفرنسيون "قراءة" تصنيفات مجتمع شمال مالي واستخدموها بشكل يخدم أغراضهم.[8] كما جسدوا التسلسلات الهرمية في هذه الأيام وحافظوا على الوضع القائم حتى آخر يوم غادروا فيه.

وقد وضع إنهاء الاستعمار هذه العقبات أمام التطوير المجتمعي. ومنذ ذلك الحين، كان هناك مزيجٌ من عدة عوامل كسياسة الحكومة المالية وحالات الجفاف ومجموعة متنوعة من الاتجاهات الاجتماعية واتجاهات التركيبة السكانية (مثل الهجرة إلى الخارج والتحضّر) أضفى بتأثيره في تقويض السلطات التقليدية وتآكل الهياكل والأقسام التي ظلت سمة من سمات الحياة في شمال مالي لفترة طويلة جدًا. في الواقع، يمكن عزو الكثير من النزاع الذي عانى منه شمال مالي منذ عام 1991 إلى رغبة بعض الجماعات والقادة في التصدي للتسلسلات الهرمية التقليدية ورغبة الآخرين في الدفاع عنها. وفي

---

[7] قادة بيلاه، عام 2013.

[8] لمعرفة كيفية استخدام ليبيا لطريقة مماثلة لتعزيز الانقسامات داخل مجتمع الطوارق المنبوذ للإبقاء على طموحاتهم العسكرية والانفصالية تحت السيطرة، انظر Claudot-Hawad, 1996, p. 41.

الآونة الأخيرة، أدى الإسلام "الإصلاحي" (مثل حركات مكافحة المنهج الصوفي المالي التقليدي مع ما يسمى الأشكال الأنقى من الإسلام)، الذي وصل إلى شمال مالي في أواخر تسعينيات القرن العشرين، إلى زيادة التحدي الذي يواجه القادة المعترف بهم؛ الذين يستند الكثير منهم في شرعيتهم على مكتسباتهم الدينية. كما أدت ظاهرة النزاع المُسلح على الأرجح إلى زيادة الانقلاب العام على التقاليد حيث وفرت للشباب سبلاً جديدة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما فعله أيضًا تدفق منظمات المعونة الدولية، التي أضحت أموالها بطرق ما مصدرًا آخر فحسب للتنافس.

لقد أدى ظهور الاتجار بالمخدرات أيضًا إلى وجود تحالفات جديدة مع تآكل التحالفات القديمة. ووفقًا لما ذكره أحد خبراء الساحل فقد تشرذم مجتمع شمال مالي، حتى عند مقارنة المنطقة بفترة تسعينيات القرن العشرين، ويرجع السبب الأكبر في ذلك إلى الأعمال الإجرامية والاتجار بالمخدرات:

> لم تعد الأمور بالبساطة ذاتها [التي كانت عليها] في تسعينيات القرن العشرين. لقد كانت هناك مسارات فردية قوية جدًا. ويتكتل حول هؤلاء الأفراد بعض المجموعات. ولكن التغيير الأكبر يكمن في أهمية المال. فمن يمتلك المال يمكنه تجميع الناس ويمكنه الاستقلال بمجموعة صغيرة، وما إلى ذلك.[9]

أشارت الباحثة المالية جوديث شيل (Judith Scheele) أيضًا إلى أن الاتجار بالمخدرات أدى إلى ثراء بعض المجموعات التي كانت تابعة قديمًا، وقد شجعهم ذلك على تحدي رؤسائهم التقليديين. وأوردت مثالاً على ذلك بعرب تيلمسي، الذين كانوا يتبعون عرب كونتا في منطقة غاو. ووفقًا لما ذكرته شيل، شعر العرب غير المنتمين إلى عرب كونتا في عام 2002 بالثقة الكافية لتحدي سيطرة عرب كونتا عليهم، بسبب الثروة التي حصلوا عليها مؤخرًا من خلال مشاركتهم في الاتجار بالسلاح والسجائر، مما أدى إلى مواجهات انتخابية ونشوب عنف.[10] وتُضيف شيل بصورة أكثر حدة "لقد أدى الخداع إلى التشكيك في التسلسلات الهرمية السياسية بالمنطقة بعنف في بعض الأحيان، حيث

---

[9] خبير أ في شؤون الساحل، حوار هاتفي مع مايكل شوركين في 11 كانون الأول (ديسمبر) عام 2012.

[10] Judith Scheele, "Tribus, états et fraude: La région frontalière algéro-malienne," *Études rurales*, Vol. 184, February 2009, pp. 79–94, p. 86.

يسمح للشباب، المستعدين للمخاطرة بحياتهم، أن يصبحوا مستقلين وينقلبوا على التسلسلات الهرمية العائلية".[11]

على الرغم من ذلك، لم تختفِ الأشكال التقليدية للتنظيم المجتمعي مثل العشائر والطائفة الاجتماعية، ويتفق الخبراء على أن السلطات التقليدية والتسلسلات الهرمية والروابط العشائرية/القبلية/المجموعاتية الصغيرة لا تزال تحظى بالأهمية. ووفقًا لما ذكرته شيل على سبيل المثال، في فهم القبائل "بعيدًا عن كونها الإطار المرجعي الوحيد، يظل أمرًا أساسيًا لفهم الصراعات والتحالفات، وفوق كل هذا، تبريرها والحكم عليها".[12] ومع ذلك، فقدت القبائل كل أنواع الاحتكار التي ربما تكون قد حصلت عليها كسلطات أو مصادر للهوية، وهذا يعني التنافس مع مجموعة متنوعة من السلطات الأخرى، وخلق بدائل وخلافات في بعض الأحيان.

الديمقراطية واللامركزية المعيبة

رأى الكثير من السياسيين الماليين وقادة المجتمع المدني والجماعات الشمالية على النقيض من ذلك أن مالي تحتاج إلى مزيد من اللامركزية ومزيد من الديمقراطية، بناءً على فرضية أن القدر غير الكافي منهما قد أسهم في حالة عدم الاستقرار في مالي. فعلى سبيل المثال، أفادت المجموعة الدولية للأزمات أن "اللامركزية تشكّل هذه الأيام الرد المفضل من جانب الحكومة وشركائها ليس فقط للاستجابة لشعور التهميش في الشمال ولكن للاندماج في إصلاح أكبر للحوكمة".[13] وفي تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2013 رعت الحكومة المالية منتدى وطنيًا بشأن اللامركزية (États généraux de la décentralisation)، وهو حدث كبير استقطب ممثلين من الكثير من الطوائف المالية المتنوعة لمناقشة حالة الحوكمة المالية. وباختصار، أجمع الحاضرون على حاجة مالي

---

[11] Scheele, 2009, p. 91.

[12] Scheele, 2009, p. 88. أكد أيضًا كلا من تشارليز غريمون وبيير بوليه على أهمية الانقسامات التقليدية.

[13] International Crisis Group, *Mali: Reform or Relapse*, Brussels, Africa Report 210, January 10, 2014, p. 29.

إلى مزيد من الديمقراطية ومزيد من اللامركزية.[14] جوهريًا، يقتضي المنطق أنه مع زيادة البلديات وزيادة المناصب المنتخبة، يزداد تمثيل الحكومة واستجابتها وشرعيتها.

هذا المنطق مخالف للتجربة المالية مع اللامركزية والتحول الديمقراطي عقب الميثاق الوطني المبرم في عام 1992، الذي يقترح استبدال الدعوة لنيل "مزيد" من الديمقراطية بدعوة لنيل ديمقراطية "أفضل". ويبدو أن اللامركزية والتحول الديمقراطي غالبًا ما يشكّلان "حدة النزاع في أشد صوره للوصول إلى القوة المحلية" على الأقل على المدى القريب.[15] تشير المجموعة الدولية للأزمات إلى أن الطوائف المحلية لم تصل بعد إلى الثقافة السياسية التي تثمر عنها الديمقراطية الليبرالية، بما في ذلك التنافس الانتخابي وفكرة أن السياسة تحتاج ألا تكون لعبة مُحصلتها صفر. ومن ثمَّ "تسفر اللامركزية في بعض الأحيان عن تطرف المطالب المجتمعية واندلاع التوترات العنيفة حول الأقسام الإدارية بالإقليم".[16] وبالمثل ذكر الخبير في شؤون مالي ديفيد جوتيليوس (David Gutelius):

> أن اللامركزية عملت كذلك على تكثيف الصراعات الداخلية سعيًا للسلطة داخل المجتمعات الشمالية، والذي يستولي على السلطة يجني جميع الثمار من حيث الوصول إلى الموارد والمعونات. . . . إضافة إلى ذلك، تواصل الصيغة الشاملة التي تم فيها تطبيق اللامركزية بدون الأخذ بالاعتبار كيف عملت المؤسسات الشمالية المحلية بالفعل عملها لجعل النجاح أمر بعيد المنال.[17]

وبعبارات أكثر تحديدًا، وصف قائد من البرابيش العرب الوسائل التي حرضت بها اللامركزية الطوائف الشمالية للتناحر ضد بعضها بعضًا:

> تم انتهاك اللامركزية بسبب عدم وجود كفاءة يتم نقلها. ولكنها بدلاً من ذلك أكدت على الانقسامات المحلية. وهذا ما قد حدث في كيدال [وفي أي مكان آخر مع] كونتا

---

[14] Be Coulibaly, "États généraux de la décentralisation: Des recommandations pour mieux faire," *L'essor*, November 1, 2013; "Mali: Bilan positif pour les États généraux de la décentralisation," *Radio France internationale*, October 24, 2013; Assane Koné, "Résolution de la crise malienne: Recommandations des états généraux de la décentralisation," *Notre nation*, October 28, 2013.

[15] International Crisis Group, 2014, p. 29.

[16] International Crisis Group, 2014, p. 29.

[17] David Gutelius, "Islam in Northern Mali and the War on Terror," *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 25, No. 1, 2007, pp. 59–76, p. 4.

و[الطوائف] العربية. وقد رغب الكونتا في تعزيز هيمنتهم، في حين رغب العرب في إظهار صوتهم الخاص.[18]

أصبحت المنافسة الانتخابية والتنافس بين العشائر أمرًا متشابكًا. كما تم توضيحها من خلال حادثة وقعت في حزيران (يونيو) 1999 حين قام قائد الحركة الشعبية الأزوداية السابق باهانغا التابع لعشيرة الإيفرجوميسين باختطاف لجنة انتخابية أثناء إجراء انتخابات المجالس المحلية بسبب النزاع على الأرض الذي دام طويلاً مع العشائر المنافسة حول آبار تيجيريت.[19] وقد تبين أن الانتخابات في مالي وفي أي مكان آخر تعمل على زيادة المنافسة بين الفصائل التي ترغب في الاستيلاء على مناصب مُنتخبة من أجل أهدافهم الخاصة، وقد حصلت بعض الجماعات والقادة، ومن بينهم عائلة الأمينوكال ونخب أخرى، على مناصب مُنتخبة بنجاح في محاولة لدعم قوتهم التقليدية وإضفاء الطابع الشرعي عليها.

يعتبر التحليل الذي أجراه الألماني جورج كلوت (Georg Klute) الخبير في شؤون مالي وعالم الاجتماع الراحل تروتز فون تروثا (Trutz von Trotha) واحدًا من أكثر التحليلات المثيرة لما حدث في تسعينيات القرن العشرين حيث أفاد هذا التحليل بأن اللامركزية والتحول الديمقراطي في مالي وفي أي مكان آخر في إفريقيا عقب عام 1991 عملا على تمكين قادة المشايخ، مثل نخبة عشائر كل آضاغ في مالي، للتأكيد على "السيادة" على حساب سيادة الدولة المركزية المنتهكة بشكل كبير.[20] وقد أكدا في التحليل على أن الرئاسة "شبه العامة" تستغل جميع الفرص التي تمنحها الديمقراطية واللامركزية لوضع الأشخاص الذين يتمتعون بالولاء لها في مناصب السلطة غالبًا عن طريق تزوير الانتخابات، والمثال على ذلك، في حالة مالي، هي نخبة كل إيفوغاس (العشائر التي ترأس عشيرة كل آضاغ). ومن النتائج المترتبة على هذا النهج أن "التنظيم على

---

[18] قائد من البرابيش، 2013. تُستخدم كلمتا *كونتا* و*العرب* أحيانًا كمترادفتين لنفس المعنى. غير أنه في هذا السياق المحدد، تشير كلمة *العرب* إلى العرب من غير الكونتا الذين كانوا تابعين سياسيًا للكونتا.

[19] Florquin and Pezard, 2005, p. 62, based on written correspondence with Lecocq, January 2005.

[20] Trutz von Trotha and Georg Klute, "Von der Postkolonie zur Parastaatlichkeit: Das Beispiel Schwarzafrika," *Jahrbuch für internationale Sicherheitspolitik*, 2001, p. 8.

أساس إقليمي" لهيمنة المشايخ على السلطة والإيرادات أضحى مرتبطًا بقيود إدارية وانتخابية محددة.[21]

وقد جعل أحد قادة مجتمع البرابيش العرب في مالي المسألة على نحو أكثر تعاطفًا وأقل حدة في مقابلة أُجريت لهذه الدراسة. وذكر بأن الزعماء التقليديين قد شعروا بالتهديد إزاء الديمقراطية ومن ثم فقد عملوا جاهدين للسيطرة عليها من خلال الاشتراك في السياسات الانتخابية، والتي كان لها الأثر في عرقلة التقدم السياسي.[22] فدائمًا ما يكون لديهم أسباب وجيهة للشعور بالتهديد بسبب أن العديد من الطوائف التابعة لهم تاريخيًا قد استخدموا الانتخابات لتحدي هيمنة جماعات أخرى. فعلى سبيل المثال، في المواجهة التي وقعت بين عرب تيلمسي وسادة الكونتا والتي قامت شيل بملاحظتها، فاز عرب التيلمسي بالانتخابات في عام 2004، مما دفعهم لإيقاف دفع ضريبة *الجزية* الإقطاعية للكونتا، وفقًا لشيل.[23] ثم هرع بعض من أفراد الكونتا إلى كيدال، حيث كانوا بين حلفائهم التقليديين، وهم كل آضاغ. وبالرغم من أن الأدلة المتوفرة تُشير إلى أنه لا توجد جماعة في شمال مالي، بما في ذلك عائلة أمينوكال بكل آضاغ، قد حققت بشكل تام نوع السيادة شبه العامة التي حذر منها تروتز وكلوت، لم يكن ذلك بسبب الافتقار إلى المحاولة، وقد شعرت فصائل أخرى داخل مجتمع شمال مالي بالسخط من تطلعات النخب وقاموا بالمقاومة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد عانت اللامركزية بفعل مجموعة مشكلات أكثر ابتذالاً، من بينها نقص الموارد المالية ورأس المال البشري، والتي تعوق الإدارات التي تم إنشاؤها حديثًا وأعضائها المُنتخبين عن تحقيق الكثير في أي شيء. وقامت سوزانا وينج وبريهيما كاسيبو (Bréhima Kassibo) بتوثيق العديد من العقبات الإدارية والمالية التي تحول دون الأداء الفعَّال للنظام على النحو المنشود.[24] وقد ذكرت وينج "لسوء الحظ، وبسبب

---

[21] Trotha and Klute, 2001, p. 9.

[22] Berabiche leader, 2013.

[23] Scheele, 2009, p. 86.

[24] Wing and Kassibo, 2014.

اللامركزية، نتجت حكومات محلية ضعيفة ذات قدرة محدودة بسبب ضعف حكومة مالي الوطنية".[25] وعلاوة على ذلك، فقد كتبت أن "المشروع كان معيبًا بسبب نقص الموارد والالتزام المشكوك فيه للنخب باللامركزية الحقيقية التي سوف تزيد من محاسبة الحكومة أمام الشعب".[26] ووفقًا لأحد قادة طوارق كل أنصار ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى الذي أكَّد تقييم وينج، فإن اللامركزية هدفت إلى زيادة البلديات من 19 إلى 703، في حين أن الموارد المُخصصة لها لم تتزايد بشكل متناسب.[27] وذكر أن الأسوأ من ذلك، أن التضخم قد أدى إلى تقليص قيمة ما تلقته البلديات بالفعل. ونتيجة لذلك، فقد طالب بتخفيض عدد البلديات، خلافًا للعديد من قادة الشمال الآخرين الذين قاموا بدلاً من ذلك بدعم *زيادة* عدد البلديات لأسباب سياسية.

شرعية باماكو المحدودة

أشار بعض المراقبين إلى افتقار دولة مالي إلى الشرعية الشعبية بين السكان الشماليين، وهو افتقار يمكن أن يزيد من الاستياء من باماكو ويشجِّع الشماليين على مواصلة التفكير في "إما نحن أو هم".

ربط الكثير ضعف موقف الحكومة بالفشل في توفير الخدمات، وهو ما يعكس اعتقادًا شائعًا بأن توفير الخدمات من الأمور المهمة، إن لم تكن الأساسية، التي تقوم الدول من خلالها بإضفاء الشرعية على نفسها. تعمل المجموعة الدولية للأزمات على جعل حجة تقديم الخدمات واضحة على نحو خاص:

> لقد . . .فقدت الدولة مصداقيتها في نظر جزء كبير من سكان هذه المناطق، حتى لو كانت الأغلبية لا تدعم الاستقلالية أو المشروع الانفصالي الذي تتبناه الجماعات المسلحة. وللتوفيق بين الدولة ومواطنيها، يجب أن تركز برامج إعادة التأهيل، التي

---

[25] Wing, 2013, p. 7.

[26] Wing, 2013, p. 7.

[27] قائد من الطوارق ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى في مقابلة مع مايكل شوركين 5 تشرين الأول (أكتوبر)، 2013.

هي في مرحلة البدء، على الخدمات الملموسة المقدمة للسكان. ويجب ألا تغفل الدولة عن عودتها إلى الشمال.[28]

تذكر المجموعة الدولية الأزمات دليلاً على السخط العام على الحكم، مثل الاحتجاجات في غاو في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2013 التي خرجت ضد الفساد الحكومي، وانعدام الكفاءة والأمن.[29] في واقع الأمر، شهدت غاو ظهور مجموعة متنوعة من الحركات السياسية، مثل الشباب الوطني (Jeunes Patriotes)، و شباب الحراسة (Jeune Patrouille)، ونحن لا نتحرك (Nous Pas Bouger)، التي ترتبط بالشباب ومجتمع سونغاي وتكرس جهودها لتعزيز مصالح مجتمعهم بينما تنتقد دولة مالي بسبب إخفاقاتها.[30]

وتتفق وجهة النظر هذه مع الحُجة القائلة بأن التنفيذ الفاشل قد أفشل اتفاقيات السلام السابقة. ومرة أخرى، نجد أن هناك بعض الحقيقة في هذا الكلام. ومع ذلك، ترتبط الشرعية بأمور أخرى أكثر بكثير من ارتباطها بتوفير الخدمات والحوكمة. تنشأ الأمم من الشعوب، وتمثل "استفتاءً شعبيًا يوميًا" بين الأشخاص الذين يوافقون على المشاركة في "فكرة وجود مجال سياسي مستقل يضم مصالح الأفراد وأنه يجب عليهم احترام القواعد التي يعمل وفقًا لها".[31] يجب أن تكون هناك فكرة عن الأمة التي تدعمها المؤسسات والعمليات السياسية. وتُعد الانتخابات من الأمور المهمة لذلك، على الرغم من أنها تستغرق وقتًا لبناء ثقافة سياسية وهوية وطنية.[32] وتُعتبر المدارس أيضًا من المسائل الحاسمة لتعزيز فكرة الأمة وغرسها في نفوس الشباب.[33] كما كانت الجيوش، تاريخيًا، من الجوانب المهمة على نحو خاص باعتبارها بوتقات لبناء الهويات الوطنية، والواقع

---

[28] International Crisis Group, 2014, p. i.

[29] International Crisis Group, 2014, p. 14.

[30] Mohamed Lamine, "Gao: La population en meeting de protestation contre le gouvernement de transition," *Ouest Afrika Blog*, June 5, 2013; HCME Allemagne, "Jeunes patriotes de Gao," YouTube, November 25, 2012; Madiassa Kaba Diakité, "Les jeunes de Gao se désolent du manque de reconnaissance de l'état," *Le républicain*, April 15, 2013; "Manifestation à Gao: Quand les revendications se font sociales," Radio France internationale, October 11, 2013.

[31] Dominique Schnapper, *La communauté des citoyens: Sur l'idée moderne de nation*, Paris: Gallimard, 1994, p. 44.

[32] Schnapper, 1994, p. 97.

[33] Schnapper, 1994, p. 131.

أن الماليين يعترفون بأن اندماج الشماليين في الجيش المالي منذ عام 1991 كان بداية مهمة. كما وضح أحد أفراد البرابيش البارزين.

> كان دمج المقاتلين أمرًا جيدًا. فقد أتاح الفرصة لتمثيل الشمال في الجيش. لم تكن مالي أمة واحدة على الإطلاق. لم نؤسس أبدًا لبناء أمة يتشارك فيها هؤلاء الذين من كاي وهؤلاء الذين من كيدال القيم ذاتها. لا يهتم شباب الشمال بالسياسة؛ لم تشغل السياسة بالهم على الإطلاق.[34]

وبالرغم من غرس فكرة الدولة، فإنها يجب أن تكون شاملة بحيث يمكن للجميع رؤية ما يعبر عنهم في هذه الدولة. ومع ذلك، أعرب بعض الأعيان في مُقابلات معهم خلال هذه الدراسة عن شعورهم بالإحباط لسببين. الأول أنهم يشعرون بأن الفكرة الحالية التي تدور حول أمة مالية يدعمها الماليون الجنوبيون والدولة المالية لا تمنحهم مكانًا بها، ولأنهم ينظرون إلى الدولة المالية على أنها تنحيهم جانبًا بطرق مختلفة وتعاملهم، في أحسن الأحوال، باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. ووفقًا لما ذكره ليكوك، فإن المشكلة ترجع جذورها على الأقل إلى استقلال مالي، عندما شكَّل زعماء الدولة الجدد هوية وطنية استبعدت الشمال:

> كقاعدة لتخيل أمة مالي، استغل النظام التاريخ الزاخر للمنطقة التي يسيطرون [هم] عليها، وأطلقوا على الدولة اسم إحدى أهم إمبراطوريات العصور الوسطى في إفريقيا وأصبحوا ممثلين لها، وإن لم نعتبرهم استمرارًا مباشرًا لهذه الإمبراطورية، فيمكن اعتبارهم، على الأقل، الوريث الشرعي لها. وكانت العناصر الأخرى المستخدمة عناصر ثقافية، مأخوذة من قلب الدولة الجديدة، مناطق ماندي وبامبارا. . . . وكانت النتيجة أن الأمة لم يتم تصورها على أنها مالية فحسب، ولكن على أنها أمة ماندي على نحو أكثر خصوصًا. إلا أن رغبة قادة مالي في السيطرة على الدولة وتصورهم للأمة على طول خطوط ماندي أثبتت عدم توافقها مع أفكار هؤلاء القادة أنفسهم حول تصورات الأعضاء المحتملين لتلك الدولة؛ كل تماشق.[35]

ويصف ليكوك كذلك الهوية الوطنية المالية بأنها تُفَسَّر على أنها عكس الصور النمطية لشمال مالي: "كانت السياسات في الشمال تعتمد في المقام الأول على صور

---

[34] قائد من البرابيش، 2013.

[35] Lecocq, 2002, p. 96.

نمطية إيجابية عن "ماندي" باعتبارها دولة مالي، وعلى أن الصور النمطية السلبية حول كل تماشق هي "مناطق متوحشة" عند الحاجة إلى تنمية اجتماعية ونمو اقتصادي".[36]

إذًا، فإنه ليس من المفاجئ وفقًا لرئيس منظمة ثقافية للطوارق من كيدال، أن "يستاء" الطوارق عندما يقوم أعضاء جماعة مالي العرقية المهيمنة، البامبارا، الذين يسيطرون بشكل كبير على الحكومة، بإحياء ذكريات إمبراطوريات بامبارا في الماضي باعتبارها أساسًا للهوية الوطنية المالية: "إننا بحاجة إلى تعريف جديد للأمة التي تحوينا".[37] وقد وصف أحد القادة العرب المشكلة من حيث كيفية ارتباط الدولة المالية بالشماليين، وخاصة المجتمع العربي. وأردف قائلاً: إنه رغم وجود رغبة مخلصة عند العرب في أن يكونوا جزءًا من دولة مالي، فإن مالي ستعزز شعورهم بأنهم كانوا "مواطنين من الدرجة الثانية".[38] وبالمثل، اشتكى أحد أعيان العرب من أن الجيش المالي "يتجول بصحبة مترجمين لا يعرفون اللغة المحلية، . . . الناس لا يفهمون ذلك".[39] وأخيرًا، لاحظ عين آخر من أعيان العرب أن الدولة كانت منحازة للنزاعات بين الطوائف، حيث تحابي بعض الأطراف على بعض بدلاً من محاولة بناء الأمة و"جذب الجميع".[40]

وصف عربي آخر، في مقابلة معه، وهو عقيد منشق انضم إلى الجبهة الإسلامية العربية لأزواد (FIAA) ثم منها إلى الحركة العربية الأزوادية (Mouvement arabe de l'Azawad [MAA]) في تسعينيات القرن العشرين، بأنه كان لديه مهنة كاملة في الجيش المالي لكنه كان مضطرًا إلى الانشقاق إلى ميليشيا عربية بعد أن "تخلى" الجيش عن المجتمع العربي في عام 2012، تاركًا إياه للانضمام إلى الإسلاميين والحركة الوطنية لتحرير أزواد.[41] وبالمثل، أشار مُحاوَر آخر إلى وجود نزعة تجاه العودة إلى جماعات تضامن

---

[36] Lecocq, 2002, p. 96.

[37] رئيس اتحاد ثقافي من الطوارق، مقابلة مع مايكل شوركين، باماكو، 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

[38] قائد من البرابيش، 2013.

[39] قائد من البرابيش، 2013.

[40] قائد عربي أ، 2013.

[41] قائد في الحركة العربية الأزوادية، مقابلة مع مايكل شوركين، باماكو، 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2013.

الشخص استجابة للضغوط الناجمة عن عدم الاستقرار وانعدام الأمن.[42] وهذا حدث في تسعينيات القرن العشرين، حيث كانت حركات التمرد الموحدة مجزأة في الأصل إلى ما كانت عليه الميليشيات العشائرية والقبلية في نهاية المطاف (بعض الأمثلة البارزة تتمثل في حركة أزواد الشعبية وجيش التحرير الثوري لأزواد بقيادة جامو). لم تحصد النزعة سوى قوة نتيجة لأحداث عام 2012 عندما امتنعت دولة مالي عن التواجد في الشمال، تاركة الطوائف العربية بمفردها لتواجه الحركة الوطنية لتحرير أزواد والإسلاميين وفقًا لما جاء على لسان بعض العرب ممن أُجريت مقابلات معهم لهذه الدراسة.

تشير تعليقات المُحاوَرين إلى أن التخلي الملموس من جانب مالي عن الشمال كان بمثابة ضربة كبيرة لأنه لم يكن مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل الأدهى من ذلك، أنه كان بمثابة عدم اعتبار الشمال وسكانه جزءًا لا يتجزأ من مالي. كما نجم عنه الأزمة الحالية المتمثلة في الدفاع عن مصالح الطوائف الشمالية. ذكر قائد عربي أن: "الجيش فر من الشمال، وكان ذلك أمرًا خطيرًا".[43] وبالمثل، زعم عقيد الحركة العربية الأزوادية، الذي كان حاضرًا أثناء مقابلة القائد، أنه لم يترك الجيش إلا بعد فراره وتخليه عن المجتمع العربي.[44] لم يربط القائد تخلي مالي عن الشمال بنشأة الحركة العربية الأزوادية فحسب، بل ربطه أيضًا بجزء من الدعم الشعبي الذي حظيت به الجماعة الإسلامية المعروفة باسم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في منطقة غاو. وصرح بأن الناس يرون أن مالي قد استنفدت كل ما لديها نابذةً تمامًا الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعة الإسلامية التي تقودها الطوارق أنصار الدين، تاركةً لهم خيارات محدودة بين أيديهم باستثناء الانضمام إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[45] يتمثل أحد الأسباب الكامنة وراء تشاؤم العرب فيما يتعلق بمالي، على حد قوله، هو أن أمادو توماني توري قد أوضح بالفعل في السنوات الأخيرة أنه "لن يقدم أي مُساعدة ولو بقدر بسيط"، مما يعني أنه لم تكن هناك فائدة تُذكر في مقاومة الإسلاميين.[46] لن يجرؤ الشعب على القيام

---

[42] قائد من البرابيش، 2013.

[43] قائد عربي ب، 2013.

[44] قائد في الحركة العربية الأزوادية، 2013.

[45] قائد عربي ب، 2013.

[46] كما أشارت المجموعة الدولية للأزمات إلى الشعور السائد بتخلي الدولة عن الشعب. انظر International Crisis Group, 2014, p. 14.

بذلك بمفرده. وذكر القائد أن الشماليين سيدافعون عن أنفسهم ضد الإسلاميين إذا رأوا أن الدولة أو أي شخص آخر جاد في مساعدتهم.

تتمثل إحدى النتائج المهمة لأحداث 2012-2013 في تزايد وتيرة النزاع بين الطوائف المختلفة في شمال مالي. يؤكد أولئك الذين أُجريت معهم مقابلات أن الجميع، زاد عددهم أو قل، حتى وقت قريب، كانوا متحدين وأن الانقسامات بين الجماعات هي أمر مستجد. على الرغم من كون هذا الأمر مبالغًا فيه على الأرجح، فقد كشفت الأزمة عن حدة التناقضات العميقة بين مختلف الجماعات الفرعية (على سبيل المثال، إدنان، البرابيش، عرب تيلمسي).[47] وفقًا للمجموعة الدولية للأزمات، فإن "الفجوة بين الطوائف" قد توسعت جزئيًا بسبب تراكم مشاعر الاستياء، والإحساس بالإفلات من العقاب، والتراجع التدريجي لآليات المصالحة المحلية.[48] على الرغم من إدماج مواطني شمال مالي داخل الجيش وشهرة بعض القادة الشماليين، فإن معظم المُحاوَرين أشاروا إلى الصراع والدور السلبي للجيش المالي، مما يزيد من تفاقم الشعور بعدم الأمان ويضاعف استياء الشماليين تجاه جنوب مالي الذي تهيمن عليه بامبارا.

وبصورة أعم، وصف العديد التطور من حيث *الطائفية*، مما يعني أن أعضاء الطوائف المختلفة يعتبرون أنفسهم أعضاءً في جماعة تضامنية معينة – على سبيل المثال، القبيلة، العشيرة، العرق – ويعتبرون أنفسهم، بصورة أقل، أعضاءً في مجتمع أكبر وأكثر شمولاً من المواطنين. وصف زعيم البرابيش في مقابلة معه خلال هذه الدراسة، الطائفية بأنها "انسحاب داخلي في وجه الظلم" يترتب عليه تقوقع الناس على أنفسهم أمام أفراد الطوائف الأخرى.[49] إن الدولة التي تدفع نحو هذا التفاعل بين طوائف الأقليات تقوض الوحدة الوطنية، ولا تؤسس لها.

---

[47] International Crisis Group, 2014, p. 12.

[48] International Crisis Group, 2014, p. 12.

[49] قائد من البرابيش، 2013.

استمرار انعدام الأمن

لا تزال مشكلة انعدام الأمن منذ عام 2014 تمثل مصدر قلق رئيسي لسكان شمال مالي. أشار جميع الخبراء والقادة المجتمعيين تقريبًا، ممن أُجريت مقابلات معهم خلال هذه الدراسة في باماكو، إلى انعدام الأمن باعتباره قضية أساسية. في الواقع، تتمثل إحدى المشكلات الخطيرة في الشمال في أنه نظرًا لغياب الأمن والقوة القادرة على توفيره، فإن مواطني شمال مالي سيقدمون على القيام بما يرون أنه ضروري أو في مصلحتهم، وهو ما قد يعني التحول إلى جماعة مسلحة، ميليشيا تدافع عن نفسها، أو عصابة إجرامية منظمة، أو إحدى الجماعات الإسلامية المتبقية لتوفير الحماية. ومن ثم، فإن انعدام الأمن هو السبب والنتيجة معًا، مما يخلق حلقة مفرغة.

يرى مواطنو شمال مالي وجود ثلاثة مصادر لانعدام الأمن، أو ثلاثة جوانب للمشكلة الأمنية: الجماعات الإجرامية والجهادية، بداية من مهربي المخدرات وحتى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا؛ والطوائف المتنافسة والجيش المالي، بدرجة أقل.

يعترف بعض مواطني الشمال بأن نزع السلاح من المنطقة وفقًا للميثاق الوطني لعام 1992 ساعد على تعميق حالة انعدام الأمن. ووفقًا لما جاء على لسان أحد قادة الطوارق ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى "يبدو أن قد تم القضاء تمامًا على قدرة الجيش على تنفيذ مهمته في الدفاع عن الإقليم".[50] وقد كان شركاء مالي، ومن أبرزهم فرنسا والاتحاد الأوروبي، مشغولين بتدريب الجيش المالي اعتبارًا من عام 2014. ومع ذلك، يرى الشماليون أيضًا أن الجيش المالي ليس عاجزًا عن حمايتهم فحسب، بل ربما على الأقل يمثل تهديدًا يُشابه التهديد الذي تشكله القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على سبيل المثال، والتي نجح أعضاؤها في توطيد روابط مجتمعية قوية على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية. وكانت هناك ادعاءات بوجود تواطؤ بين الجيش المالي وغاندا كوي وميليشيات غاندا إيزو، التي تدافع عن نفسها، والتي شاركت في هجمات على مدنيين عرب وطوارق في التسعينيات.[51] يصف ليكوك غاندا كوي بأنها حركة تم تأسيسها وقيادتها من خلال ضباط جيش ماليين منشقين ظاهريًا ولم يخلعوا زيهم الرسمي وتمتعوا بدعم تكتيكي على الأقل من الجيش.[52]

---

[50] قائد من الطوارق ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى، 2013.

[51] انظر Lecocq, 2002, p. 272.

[52] انظر Lecocq, 2002, p. 272.

لقد أصبح من الجلي أن الجيش المالي يعاني من مشكلتين أساسيتين. أما إحداهما فتتمثل في ضعفه وعدم تماسكه؛ عدم قدرته على حماية الدولة، وبسط الأمن، وغرس الثقة داخل الدولة. لم يترك تمرد وانقلاب آذار (مارس) 2012، ومحاولة "الانقلاب المضاد" في نيسان (أبريل)، والقتال الداخلي اللاحق بين صفوف الجيش، وسلسلة من الهزائم المتواصلة تقريبًا على أيدي المتمردين والإسلاميين، والانشقاقات الجماعية المتسلسلة، أي أوهام بشأن قدرات الجيش المالي.[53] أما المشكلة الأخرى تكمن في أن وجوده غالبًا ما يكون سلبيًا ليس من حيث عدم قدرته على هزيمة المسلحين فحسب، بل إنه أيضًا يثير عداوة الأشخاص أنفسهم الذين قد يستفيدون من حمايته. بعبارة مبسطة، يجب أن يتحلى الجيش المالي بالتماسك وأن يتعلم القتال، وأن يخدم أيضًا المجتمع المالي على نحو أفضل وأن يصبح قوة موحِّدة وليست قوة مسببة للشقاق. يُعتبر الاستعداد التشغيلي، وهو المقياس المعتاد المُطبَّق على الجيوش فيما يتعلق بتدريبها وقدراتها، من الأمور الضرورية بيد أنه غير كافٍ. يتعين على الجيش المالي أن يكون جيشًا *جمهوريًا* – بالمعنى الفرنسي للمصطلح – وليس فقط فعالاً (خاصة في الوقت الذي تستطيع فيه القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة الموجودة في الدولة التعامل مع التهديدات الأمنية الأكثر خطورة). إن الجيش الجمهوري، كما رصدت المجموعة الدولية للأزمات، هو الذي يلتزم بتسلسل القيادة ويحترم المراقبين المدنيين.[54] لكن الأمر أكبر من ذلك أيضًا. إنه قوة تجسد قيم الجمهورية وتعززها رمزيًا على الأقل، والتي في حالة مالي، يجب أن تشمل استيعاب سكانها المتنوعين. وعلى حد تعبير قائد عربي:

> مسألة الجيش مهمة جدًا بالنسبة لنا. يجب أن يجمع الجيش بين العرقيات المختلفة وأن يكون متنوعًا. يجب أن يكون جمهوريًا ... بالنسبة لنا، لكي يكون الجيش قويًا، يجب أن يكون في الأساس نوعًا معينًا من الجيش. متعدد العرقيات ومترفعًا عن الانقسامات.[55]

من الناحية التاريخية، يعتبر تكوين الجيش الجمهوري أمرًا مفروغًا منه بالنسبة إلى معظم الجيوش الغربية. وينطوي على غرس نوع معين من الوطنية وغرس أفكار وقيم

---

[53] لمعرفة المزيد حول مشكلات الجيش المالي الداخلية، انظر Andrew McGregor, "Red Berets, Green Berets: Can Mali's Divided Military Restore Order and Stability?" Terrorism Monitor, Vol. 11, No. 4, February 22, 2013.

[54] International Crisis Group, 2014, p. 32.

[55] قائد عربي أ، 2013.

معينة مرتبطة بالهوية الوطنية. كما ينطوي على الترقية على أساس الجدارة وليس العلاقات. يقوم الجيش الجمهوري على جميع عناصر السكان، ويغرس الشعور بالهوية المدنية والخدمة الوطنية، ويتطلب الخضوع للسلطات المدنية المنتخبة.

غياب العدالة والمصالحة

القضية الأخيرة هي انعدام العدالة فيما يتعلق بالجرائم الأساسية: الانتهاكات التي ترتكبها دولة مالي ضد المدنيين؛ والانتهاكات التي ترتكبها الجماعات والطوائف المالية المختلفة ضد بعضها، وضد المدنيين كذلك. وقد تناول الميثاق الوطني لعام 1992 هذه القضية من خلال الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق مكلفة بالنظر في "الجرائم المرتكبة ضد السكان المدنيين"، على الرغم من عدم وجود دليل على تشكيل هذه اللجنة فعليًا. أما الاتفاقيات الأخرى فلا تتناول القضايا المتعلقة بالعدالة على الإطلاق.

عندما يتحدث مواطنو شمال مالي عن الإفلات من العقاب، فإنهم يقصدون ذلك من منطلقين: الإفلات من العقاب المتعلق بالجريمة، مثل الفساد والاتجار، والإفلات من العقاب المتعلق بالانتهاكات، من جانب الجيش المالي ضد المدنيين ومن جانب الطوائف المختلفة ضد بعضها. تم توثيق المشكلة السابقة بشكل جيد. حلّت مالي في المرتبة 127 من بين 177 دولة في مؤشر تصورات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2013.[56] تُظهر مؤشرات الحوكمة العالمية، الصادرة عن البنك الدولي، نظرة قاتمة مماثلة لمستويات الفساد في مالي وتضع الدولة في المرتبة 30 بالمائة فقط من حيث سيادة القانون.[57] وبالمثل، يُعتقد على نطاق واسع أن دولة مالي قد أظهرت نفسها متحلية بالتسامح، على أقل تقدير، مع التهريب على نحو لافت للنظر. فقد شكى زعيم عربي قائلاً: "لم يُعاقب أحد على تهريبه المخدرات".[58] تذهب الكثير من المصادر إلى أبعد من ذلك وتتهم الدولة بالتواطؤ مع المهربين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الشرعية، بما في ذلك بعض الطوائف العربية في منطقة تمبكتو وتيلمسي. على سبيل المثال،

---

[56] Transparency International, "Corruption by Country/Territory: Mali," undated (a); referenced July 14, 2014.

[57] World Bank, "Country Data Report for Mali, 1996–2012," c. 2013; referenced July 14, 2014.

[58] قائد من البرابيش، 2013.

ادعى أحد البارزين في البرابيش أن الدولة الماليّة هي التي شكلت الحركة العربية الأزوادية للدفاع عن مصالح تجارية معينة، وأضاف أن باماكو قد عملت باستمرار بطرق أدت إلى تفاقم التوتّرات الطائفية سعيًا وراء مصالح مادية.[59] وبصرف النظر عن صحة هذا الادعاء من زيفه، فإن هذه الأنواع من الادعاءات تعكس تصورات سوء الظن من جانب الدولة المالية وإدارة أمادو توماني توري، بالإضافة إلى الاستخفاف المتعلق باهتمام الدولة بتعزيز الاستقرار والتنمية.

تُعتبر المشكلة الأخيرة أكثر صعوبة لأنها تتعلق بحقيقة وجود ما لا يقل عن 20 عامًا من الحقد المتراكم، في هذه المرحلة، بين مختلف الطوائف المالية الشمالية، ناجم عن جرائم حقيقية ووهمية. يتفق الجميع على الحاجة إلى المصالحة وإلى سُبل للمضي قدمًا بطرق أكثر سلمية، على الرغم من عدم وضوح آلية لتطبيق ذلك. فمن ناحية، تعتبر دولة مالي نفسها منحازة إلى حد كبير، ومن ثم غير قادرة على التحكيم. ومن ناحية أخرى، تقتضي المصالحة الاعتراف بأعمال العنف السابقة، مما قد يسترجع الذكريات الأليمة.[60] وقد تتعارض العدالة أيضًا مع احتياجات سياسية مشروعة أخرى، مثل، تشجيع بعض الفصائل المسلحة على التفاوض بينما يُفضل البعض اعتقال هذه الفصائل. تعتبر العدالة والمصالحة من الموضوعات المهمة على نحو خاص في أعقاب اتفاق واغادوغو بسبب الانتهاكات العديدة التي ارتُكبت في عامي 2012 و2013. تعرض هيومن رايتس ووتش قائمة طويلة بهذه الانتهاكات التي ارتُكبت على يد الجماعات المسلحة:

> عمليات إعدام دون محاكمة لما يصل إلى 153 جنديًا ماليًا في أجلهوك على يد الجماعات المسلحة التي احتلت الشمال، وأعمال سلب ونهب واسعة النطاق، وممارسات عنف جنسي على يد الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وتجنيد مقاتلين من الأطفال واستغلالهم وجرائم بتر الأطراف وتدمير الأضرحة على يد الجماعات الإسلامية المسلحة.[61]

وأضافت: "كما تورط جنود ماليون في العديد من الانتهاكات خلال هجوم 2013 لاستعادة الشمال، بما في ذلك تنفيذ 26 عملية إعدام غير متصلة بدعوى قضائية، و11 حالة إخفاء

---

[59] قائد من البرابيش، 2013.

[60] International Crisis Group, 2014, p. 35.

[61] Human Rights Watch, "Mali: Ensure Justice for Grave Abuses," March 21, 2014.

قسري، وأكثر من 70 حالة تعذيب أو إساءة معاملة للمتمردين الإسلاميين المشتبه بهم".[62] لم تتطرق الحكومة المالية الجديدة لأي من تلك الانتهاكات حتى الآن لمعالجتها.

[62] Human Rights Watch, 2014.

الفصل الرابع

المضي قدمًا

لقد ألقت المناقشة السالفة لمشكلات مالي وإخفاقات اتفاقيات السلام السابقة الضوء على العديد من جوانب الاهتمام. وتشمل هذه الجوانب في المقام الأول انعدام الأمن والحاجة إلى تمثيل أكبر وأساليب فعّالة لإشراك المجتمعات المحلية في إدارة شؤونهم الخاصة. وهذه العناصر الثلاثة مرتبطة جميعًا ببعضها، لأن أغلب المصادر تعتبر التمثيل والمشاركة الأساس ليس فقط لصياغة اتفاقيات سلام ترى أغلبية سكان شمال مالي أنها تتناول مصالحهم، ولكن الأساس أيضًا لحفظ الأمن. على سبيل المثال، يتفق من أجرينا معهم مقابلات من شمال مالي على أن الشماليين أنفسهم، وليس الدولة المالية أو الأمم المتحدة أو الفرنسيين، قادرون في الغالب على تأمين منطقتهم. هذه المشكلات مرتبطة أيضًا بالإصلاح المناسب للجيش، حيث يُرى أن جعل الجيش "جمهوريًا" أهم من كفاءته التكتيكية، ووضع حد للإفلات من العقاب.

بناء التمثيل: الديمقراطية

الشيء الوحيد الذي يجب التأكيد عليه هو أنه على الرغم من النقد الواسع للامركزية والتحول الديمقراطي، تتفق جميع المصادر على أنهما ضروريان، حتى وإن كانت هناك حاجة لتغيير بعض الأنماط. تظل الديمقراطية أفضل أمل لمالي على المدى الطويل. بالفعل، لقد اتفق جميع من أُجريت معهم مقابلات بغرض هذه الدراسة، بالإضافة إلى المصادر الأخرى، على أن المسؤولين المنتخبين يجب ألا يُستبعدوا، ويُفترض تمتعهم ببعض الشرعية والتمثيل على الأقل. تفاعل أحد الطوارق البارزين الذين لعبوا دورًا رئيسيًا في برنامج السلام والأمن والتنمية في شمال مالي خلال إحدى المقابلات بامتعاض على اقتراح يقتضي أن الشماليين ليس لهم صوتًا في الحكومة، حيث قال: "من الخطأ

القول إن المجتمعات ليس لها صوت".[1] وأردف قائلاً: "بالتأكيد لهم صوت، يتمثل في جميع المسؤولين والممثلين المنتخبين".

يُثبت أحد الأبحاث عن آخر الانتخابات التي جرت في مالي، وهي الانتخابات التشريعية التي عُقدت في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2013، ادعاء أن المسؤولين المنتخبين لا ينبغي إغفالهم في أي بحث يتعلق بالأصوات الشمالية الشرعية. ووفقًا لبيانات الانتخابات المنشورة على موقع *aBamako.com*، شارك 56 بالمائة من ناخبي شمال مالي المسجلين في الانتخابات التشريعية.[2] يضم شمال مالي 630,000 ناخب مُسجل وإجمالي سكان يُقدر بنحو 1.3 مليون نسمة (طبقًا لإحصاء السكان عام 2009). أدلى نحو 350,000 ناخب أو 27 بالمائة من السكان بأصواتهم. وإذا ألقينا نظرة عن كثب على الأصوات في مناطق ودوائر معينة، سنجد مجموعة متنوعة من النتائج. أولاً، مثّل أصحاب المناصب أقل من نصف عدد الفائزين، ما يشير إلى أنه لم تحصل أي عصبة أو طائفة بعينها على كتلة من مقاعد الجمعية الوطنية.[3] ثانيًا، إذا أمكننا الحكم بناءً على أسماء الفائزين وانتماءاتهم الحزبية، فإنهم متنوعون إلى حد ما فيما يتعلق بالمجتمعات التي يمثلونها.

تعتبر النتائج المستخلصة من الدوائر الأربعة بمنطقة كيدال، التي كانت تحت هيمنة طوارق كل آضاغ سياسيًا في السابق على الرغم من أنهم لا يمثلون بالضرورة أغلبية عددية، مثيرة للاهتمام بشكلٍ خاص في إظهار تنوع النتائج الانتخابية:[4] وجاء من بين الفائزين الأربعة في الانتخابات التشريعية عام 2013، ثلاثة من الطوارق والرابع من السونغاي. ومع ذلك، جاء الفائزون الطوارق من فصائل مختلفة داخل مجتمع الطوارق:

- ينحدر الفائز في دائرة كيدال، أحمودين آغ إيكناس (Ahmoudene Ag Iknass)، من الإيمغاد أو طائفة العامة التي كانت معارضة لأعيان كل إيفوجا وهي مرتبطة بجامو.

---

[1] أحد أعيان الطوارق، حوار هاتفي مع مايكل شوركين، 4 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2013.

[2] لمعرفة بيانات الانتخابات، انظر "Liste des nouveaux députés: Mali," *aBamako.com*, undated.

[3] كمقارنة، لاحظ أن 90 بالمائة من أصحاب المناصب الذين يسعون إلى إعادة انتخابهم بمجلس النواب الأمريكي في 2012 فازوا (Greg Giroux, "Voters Throw Bums in While Holding Congress (in Disdain," *Bloomberg*, December 13, 2012).

[4] تتدرج التقسيمات الإدارية في مالي تصاعديًا من حيث الحجم كالتالي: البلدية والدائرة والمنطقة.

ويصف أحد التقارير الصحفية إيكناس بأنه "منسق" الإيمغاد.[5] ويُشير هذا التقرير أيضًا إلى أن إيكناس، بكونه جزءًا من الإيمغاد بشكلٍ عام وجامو بشكلٍ خاص، يوالي الدولة المالية وله ثلاثة أبناء في الجيش المالي. فاز إيكناس بنسبة 65.3 بالمائة من الأصوات، ما جعله متقدمًا على منافسيه إيناويلين آغ أحمد (Inawelène Ag Ahmed) الذي قاتل مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحصد نسبة 32.2 بالمائة من الأصوات، ومانايت آغ محمد (Manayete Ag Mohamed)، الذي حصد نسبة 2.5 بالمائة.[6] يمثل فوز إيكناس فوزًا لغير الأعيان وربما يدل على امتناع المصوتين المتحالفين مع عشائر النبلاء الذين يدعمون عائلة الأمينوكال ومرتبطين بالمجلس الأعلى لوحدة أزواد. في الواقع كان إقبال الناخبين على التصويت في دائرة كيدال بنسبة 28 بالمائة منخفضًا مقارنةً بالإقبال في الكثير من المناطق الأخرى. حظيت النخب بظهور أقوى في دائرتي تين إيساكو وأبيبارا بكيدال.[7]

- في أبيبارا، فاز أحمدا آغ بيبي (Ahmada Ag Bibi) المنتسب إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد بنسبة 96.7 بالمائة من الأصوات، حيث ذُكر أن نسبة إقبال الناخبين على التصويت بلغت 71 بالمائة. في تين-إيساكو، فاز محمد آغ إنتالله (Mohamed Ag Intallah)، أحد أبناء الأمينوكال، بنسبة 100 بالمائة من 102 صوتًا من الأصوات المُدلى بها الصغيرة، بإجمالي 14 بالمائة من المصوتين المسجلين في تين-إيساكو. لا يمكن لأحد أن ينافسه.[8]
- أخيرًا، فازت في تيساليت امرأة من السونغاي، وهي آيشا بيلكو ماييجا (Aïcha Belco Maïga)، التي تغلبت على مرشحة من الطوارق بنسبة 64.5 بالمائة من الأصوات، مع معدل إقبال ناخبين نسبته 62 بالمائة. تعتبر آيشا التي كانت تتولى مؤخرًا منصب رئيس مجلس تيساليت، ناقدة للحركة الوطنية لتحرير أزواد.[9]

---

5 D. Djire, "Situation à Kidal: Les vérités du député Ahmoudène AG Iknass," *L'essor*, December 27, 2013.

6 "Liste des nouveaux députés: Kidal," *aBamako.com*, undated.

7 "Liste des nouveaux députés: Abeibara," *aBamako.com*, undated; "Liste des nouveaux députés: Tin-Essako," *aBamako.com*, undated.

8 "Liste des nouveaux députés: Tin-Essako," undated.

9 Amadou Salif Guindo, "Mme Assory Aicha Belco Maiga, présidente du conseil de cercle de Tessalit à propos de la libération de Gao 'Ma joie ne sera totale que quand Tombouctou et Kidal seront reprises,'" *La Dépêche*, January 30, 2013; "Liste des nouveaux députés: Tessalit," *aBamako.com*, undated.

وبالمثل أسفرت الانتخابات في غاو المتنوعة عرقيًا عن مجموعة متنوعة إلى حد ما من الممثلين، على الرغم من أن الفائزين يبدو أنهم يحملون كراهية للحركة الوطنية لتحرير أزواد. على سبيل المثال، في غاو نفسها، يعتبر أساريد آغ إمباركاوان (Assarid Ag Imbarcaouane) المنتمي إلى الطوارق والذي فاز بنسبة 55.9 بالمائة من الأصوات بنسبة إقبال جيدة بلغت 55.3 بالمائة، أحد الناقدين الصريحين للحركة الوطنية لتحرير أزواد وقد أخبر العام الماضي التلفزيون المالي بأن "سكان الشمال لن يقبلوا أبدًا بعودة الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى المدن".[10] ينتمي الفائزان الآخران في غاو، أبو زيدي عثمان مايجا (Abouzeïdi Ousmane Maïga) وأربونكانا مايجا (Arbonkana Maïga)، إلى السونغاي. كما يندد أبو زيدي، الذي يصفه أحد المصادر بأنه "زعيم قروي"، الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة المستقلة.[11] وعند إلقاء نظرة أوسع على منطقة غاو بأكملها، نجد مرةً أخرى مجموعة متنوعة من المجموعات والآراء مُمثَّلة. على سبيل المثال، يشتهر أحد النائبين المنتخبين حديثًا في بوريم، وهو محمد أولد ماتالي (Mohamed Ould Mataly) بكونه رجل أعمال عربي يتعاون مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. يُنكر ماتالي نفسه وجود أي صلة له بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ولكنه أبدى تعاطفًا في حديثه عن الحركة على الأقل فيما يتعلق بحمايتها للسكان من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتناغمها مع مصالحهم.[12] تعتبر النائبة الأخرى المُنتخبة مؤخرًا من بوريم، آيشاتا ألاسان سيسيه (Aïchata Alassane Cissé) قائدة مختلفة تمامًا وسيدة تحمل ما يؤكد رفضها الواضح لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

تُشير هذه النتائج إلى أن الديمقراطية والعملية الانتخابية، على الرغم من بُعدها عن المثالية، عبّرت على الأقل عن بعض الأجزاء المختلفة في المجتمع. وتشير معدلات إقبال الناخبين على التصويت وعوامل أخرى، مثل سجلات المرشحين السابقة الحافلة في مجتمعاتهم المعنية، إلى أن الأشخاص المنتخبين يتمتعون ببعض الشرعية. فهم لا يمثلون الجميع، ولكن لا يمكن اعتبارهم غير مُمثلين عن مجتمعاتهم بالكامل أيضًا.

---

[10] "L'honorable Assarid Ag Imbarcaouane sur l'ORTM: 'Les populations du nord n'accepteront jamais le retour du MNLA dans les villes,'" *L'indépendant*, February 11, 2013. ينحدر إمباركاوان من أحد عشائر الإمغاد، التي يبدو أنها تُكن كُرهًا نحو أعيان كل إيفوجا.

[11] Roberto, "El gobierno del Azawad," *A modo de esperanza*, June 20, 2012.

[12] Chahana Takiou, "Entretien avec Mohamed Ould Mataly, ancien député de Bourem: 'Je ne suis pas du MUJAO,'" *22 Septembre*, July 12, 2012.

بناء التمثيل: إشراك الزعماء التقليديين

لقد أشارت سوزانا وينج وبريهيما كاسيبو إلى أن الهياكل السياسية الجديدة التي شكّلتها اللامركزية تركت زعماء العشائر على حالهم حيث يمثلون "موضع القوة اللامركزية الحقيقية في مالي". (على الرغم من أن الزعماء كغيرهم يمكنهم الترشح للمناصب).[13] وقد أشارتا، خلال آخر منتدى وطني أُقيم في الخريف يدور حول اللامركزية، إلى أن المشاركين دعموا زيادة دور السلطات التقليدية داخل البلديات، وكشفت دراسة استقصائية حديثة أن 82 بالمائة من الماليين ذكروا أن لديهم ثقة عمياء بالسلطات التقليدية، بينما ذكر 50 بالمائة فقط الشيء ذاته عن الشرطة وذكر 43 بالمائة الشيء ذاته عن المحاكم.[14] ومن ثم، يجب ألا يكون من المثير للدهشة تأكيد من أجرينا مقابلات معهم دومًا على الحاجة إلى إشراك القادة التقليديين في الأمور السياسية والأمنية بدرجة لم يُرى مثلها منذ الفترة الاستعمارية. وتعتقد هذه المصادر أن القادة التقليديين سيضفون شرعية وتمثيلاً كبيرين على العمليات السياسية، وقد يؤدون أدوارًا مهمة في الارتقاء بالإجراءات الأمنية المعتمدة على المجتمع. وعلى حد تعبير قائد عربي،

> ليس بإمكان الجيش المالي تأمين الشمال. وليس بإمكان بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) فعل ذلك. وليس بإمكان [العملية العسكرية الفرنسية] سرفال تحقيق ذلك. نحتاج إلى زعماء القبائل. وعلينا الاعتماد عليهم مرة أخرى ومنحهم دورًا في الشؤون العامة. والشفافية.[15]

لفت أحد قادة السونغاي وعمدة بلدة تم إجراء مقابلة معه الانتباه إلى الأمر ذاته، ودلّل على أن الدولة الآن تحتاج إلى الاعتماد على الزعماء التقليديين بعدما قوضت دورهم بين السونغاي بقوله: "إنهم يتمتعون بالنفوذ".[16] كان رئيس إحدى جمعيات الطوارق الثقافية أكثر وضوحًا عندما دعا إلى العودة إلى النظام الاستعماري والتعامل مع الأمور من خلال الزعماء التقليديين.[17]

---

[13] Wing and Kassibo, 2014, p. 196.

[14] Wing and Kassibo, 2014, p. 196.

[15] قائد من البرابيش، 2013.

[16] قائد السونغاي ب، حوار هاتفي مع مايكل شوركين، 11 شباط (فبراير) عام 2014.

[17] رئيس جمعية ثقافية للطوارق، عام 2013.

إلا أن هذا لا يعني الرجوع إلى نهج المحسوبية الذي أدخله الفرنسيون في مالي[18] وممارسته باماكو بعشوائية، والذي يتضمن منح سلطات لبعض الأعيان وبعض الفصائل لتأكيد السيطرة. قد يتوجب القيام بترتيب سياسي وأمني مناسب هذه الأيام في سياق الديمقراطية ووجود اهتمام عام حيال المساواة. وكذلك الحقيقة الثابتة التي تقضي بأنه لن يسهم جميع الزعماء التقليديين بإسهامات إيجابية أو يعززون شرعية حكومة مالي.

تتمحور الفكرة في أن الكثير من مشكلات شمال مالي تنبثق من التوتّر بين القادة التقليديين والقادة الجدد الذين يتصارعون في ميادين متنوعة تشمل الانتخابات، وينتج عن هذا مقاومة القادة للديمقراطية وتجد النخب القديمة والجديدة أنفسها في صراع. يأتي الحوار في صالح إكمال الآليات الديمقراطية الحالية بشكلٍ ما من المؤسسات أو المجالس الموازية التي تُمكِّن زعماء القبائل من المشاركة دون أن يكونوا في وضع معارضة لإدارة الدولة أو المسؤولين المنتخَبين، وذلك بدلاً من إرساء مزيد من التحول الديمقراطي واللامركزية. وقد رأى قائد البرابيش "أنه قبل إرساء [مزيد] من التحول الديمقراطي، يجب على المرء إتاحة مكانة تضم أدوارًا ومسؤوليات *لزعماء المجموعات الصغيرة* داخل الإدارة". ربما تتمثل هذا المكانة في إنشاء "مجلس لزعماء المجموعات الصغيرة."[19]

تكمن إحدى المزايا التي قد تتحقق من إيجاد وسائل جديدة لإشراك الزعماء التقليديين في أنها ستعطي الزعماء الحرية للتطور. تكمن المشكلة من وجهة نظرهم في كيدال على وجه الخصوص، بل ومع مجموعات مهمة أيضًا مثل الكونتا، في أن السلطات التقليدية كانت تعمل ضد التغيرات الثقافية والسياسية التي تحدث حولهم.[20]

لذلك لا تتمثل الفكرة في استعادة مكانة الزعماء التقليديين لتكون بديلاً عن الديمقراطية ولكن في تعزيز كليهما في الوقت ذاته. وفي الواقع، تُصرّ مصادرنا على أن الديمقراطية يجب أن تمضي قدمًا على الرغم من انتقادهم لتجربة مالي مع الديمقراطية حتى الآن. بالإضافة إلى أن الديمقراطية تؤدي وظيفة زيادة التمثيل، خاصةً إذا تمكن الزعماء التقليديون من إيجاد مكانٍ خارج المنصب المنتخب. ولنكون أكثر دقة؛ يتفق الجميع على أن المسؤولين المنتخبين في مالي يتمتعون في الواقع بقدر من الشرعية، قد لا تكون كافية للنظام ليستمر وحده دون دعمٍ من الزعماء التقليديين على سبيل المثال.

---

[18] في الحقيقة، كان الأمر ترتيبًا من فرنسا مع والد الأمينوكال الحالي في مطلع القرن الماضي. ضَمِن الأمينوكال بمقتضاه سلامة الأراضي المالية ضد الغزاة المغاربة ما يُرسخ هيمنة كل آضاغ.

[19] قائد من البرابيش، 2013.

[20] قائد من الطوارق ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى، عام 2013؛ قائد عربي ب، عام 2013.

من المهم الإشارة إلى أن إشراك الزعماء التقليديين يكون له مشكلاته الخاصة. ربما يكون الكثيرون قد انتقصوا من قدر أنفسهم بمرور الوقت أو فقدوا ببساطة أي سلطة اكتسبوها هم أو أسلافهم. وتوجد أيضًا مشكلات تتعلق بتحديد الزعماء التقليديين أو التعامل مع المنافسين المطالبين. على سبيل المثال، يعتبر الخلاف حول من يخلف أمينوكال كل آضاغ والدور المنوط به كان له دور ما في الأحداث الجارية خلال الأعوام القليلة الماضية. في النهاية، يجب الإشارة إلى أن تعليقات من أجرينا مقابلات معهم قد تصب في صالحهم هم، بالنظر إلى إمكانية وصف الكثير منهم بأنهم زعماء تقليديون.

بناء التمثيل: التعامل مع الجماعات المسلحة

لا يزال هناك نقطة يتوجب معالجتها هنا وهي الجماعات المسلحة والمفاوضات المتعثرة بينهم وبين الدولة المالية. يتمثل أحد الأخطاء الرئيسية في مفاوضات السلام السابقة والاتفاقيات الناتجة عنها في الافتراض الواضح أن الجماعات المتمردة المنخرطة في المفاوضات تتحدث باسم جميع مواطني الشمال، بينما تتحدث في الحقيقة باسم مجموعات صغيرة أو تحالفات بعينها بين مجموعات صغيرة لا تمثل، في أفضل حالاتها، أكثر من مجرد أقليات ضمن أقليات. ونورد هنا قول أعيان الطوارق بأن "واغادوغو تمثل إحدى المفاوضات بين الدولة والمتمردين،" بينما "الأمر ليس له علاقة بالمواطنين".[21] بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الكثيرين مستاؤون من الجماعات المتمردة أو المجموعات الصغيرة المرتبطة بها. على سبيل المثال، يسود توجه قوي مناهض للحركة الوطنية لتحرير أزواد في الكثير من المناطق، مثل غاو وتيمبوكتو، لدرجة أن مجتمعات بعينها فضَّلت الوقوف في صف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بسبب معارضتها للحركة الوطنية لتحرير أزواد. تُلقي الخطوط العرقية والإثنية بعض الضوء على هذه الأقسام التالية: الخط الفارق بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وكذلك بينهم وبين المجلس الأعلى لوحدة أزواد، عقب الخصومات العرقية الواضحة، مثل الصراع بين عرب تيلمسي (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) والكونتا (المجلس

[21] أحد أعيان الطوارق، عام 2013.

الأعلى لوحدة أزواد) المذكور أعلاه أو بين إدنان وبعض الطوارق الآخرين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد) والسونغاي (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا).[22]

ومع ذلك يجب أن تتفاوض الدولة مع الجماعات المتمردة، لسببين في المقام الأول. السبب الأول أنها تحتفظ بقدرة عسكرية ونفوذ سياسي كافيين لاستمرار عدم الاستقرار وتعمل كمفسدة لأي اتفاق سلام. والسبب الآخر، يبدو أنها تمثل بعض الشماليين مثلهم في ذلك مثل المسؤولين المنتخبين والزعماء التقليديين، حتى لو كانت تمثل عددًا أقل بكثير مما تدعي. ولذلك يوجد حافز قوي لإشراك أكبر عدد ممكن من الجماعات المسلحة وتضمينهم في الاتفاقيات، وتُناضل هذه الجماعات للتنسيق فيما بينها والتحدث بلسانٍ واحد مع تحقيق نجاحات مختلطة، مع الأخذ في الاعتبار أنهم لا يتحدثون باسم جميع سكان الشمال. تعتبر الاتفاقيات المتفاوض عليها معهم ضرورية ولكنها ليست كافية لترسيخ سلامٍ دائم.

سوف نناقش خلال الجزء المتبقي من هذا القسم باختصار كل جماعة مسلحة من هذه الجماعات مع إلقاء نظرة عن فهم تمثيلها. نفترض بشكل أساسي أن كل جماعة تتمتع بتمثيل كافٍ لاستحقاق الإشراك، على الرغم من أن جميع تلك الجماعات لا تتمتع بالتمثيل الذي تدعيه. وما يعقد الأمور هو احتمالية وجود بعض الحقيقة وراء الاتهامات المتعلقة بوجود روابط بين جماعات مختلفة وعناصر إجرامية. إلا أنه قد يكون من الخطأ التقليل من شأن هذه الجماعات إلى هذا الحد.

[22] Rémi Carayol, "Mali: Le martyre de Gao," *Jeune Afrique*, February 25, 2013a; Dorothée Thienot, "Mali: Des patrouilleurs pour remplacer l'Etat à Gao," *Slate Afrique*, January 17, 2013; Hamma Biamoye, "'Nous pas bouger,' le mouvement de résistance de la jeunesse de Gao qui a fait le choix des islamistes," *Les observateurs*, July 9, 2012.

الحركة الوطنية لتحرير أزواد

لقد تم توثيق أصول الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأهدافها بصورة جيدة في مكانٍ آخر.[23] تتباهى المنظمة زورًا بتمتعها بتمثيلٍ واسع. إلا أنها تمثل بعض الدوائر الانتخابية المهمة وهي أكبر من مجرد مطية لعشيرة أو بضعة عشائر تريد أن تحقق بها مصالحها الخاصة الضيقة.

يأتي أعضاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد بصورة أساسية من طوارق كل آضاغ. كما أشرنا كثيرًا، لكن تنحدر قيادتها في الأساس من عشيرة معينة ضمن تحالف كل آضاغ، وهي عشيرة إدنان المقربة من عشائر النبلاء في قلب التحالف (الذين تربطهم بهم علاقات غامضة ومعقدة) وأظهروا رغبة في الارتقاء بمكانتهم النسبية وتأكيد أنفسهم.[24] ولقد انضم آخرون إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد أو دعموها، مثل طوارق إيمغاد وطوارق تشيمنماس والسونغاي والعرب، إلا أنه يصعب الحصول على الأعداد أو النسب الدقيقة. يُعارض كثير من الطوارق، ربما غالبيتهم، الحركة الوطنية لتحرير أزواد لمجموعة متنوعة من الأسباب، وخاصةً أعضاء التحالفات القبلية بخلاف كل آضاغ، مثل كل أنصار وكل إيويلميدان. ومن ثم يؤكد أحد المسؤولين رفيعي المستوى بالحكومة المالية وهو عضو بارز من كل أنصار أن الطوارق لا يريدون شيئًا من الحركة الوطنية لتحرير أزواد ويلقي باللوم على تمرد طوارق كيدال (أي طوارق كل آضاغ) وصراعاتهم البينية بقوله: "يبدأ التمرد دائمًا بكيدال وينتهي دائمًا بهم."[25] بينما أظهر آخرون معارضون للحركة الوطنية لتحرير أزواد قدرًا من التضامن معها، على الأقل إلى الحد الذين يقرون معه صلاحية بعض ادعاءات الحركة دون مشاركة أجندتهم. وفقًا لأحد القادة العرب الذي أجرينا مقابلة معه بغرض هذه الدراسة، أغلب مظالم الحركة الوطنية لتحرير أزواد "يشاركها الآخرون" فيما عدا الإصرار على الاستقلال.[26] إلا أنه، كالكثيرين غيره، مستاء من الحركة الوطنية لتحرير أزواد لتسويغها لنفسها الحق في التحدث باسم الشمال. تتفق الغالبية، على ما يبدو،

---

[23] انظر، على سبيل المثال، Eric Wulf and Farley Mesko, Guide to a *Post-Conflict Mali*, Washington, D.C.: C4ADS, 2013, pp. 33–41; International Crisis Group, 2012, pp. 8, 11–14.

[24] Rida Lyammouri, "Understanding Who's Who in Northern Mali: Terrorists Secessionists and Criminals," panel presentation, Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, Washington, D.C., March 11, 2013.

[25] قائد من الطوارق ومسؤول حكومي مالي سابق رفيع المستوى، 2013.

[26] قائد عربي أ، 2013.

على "وجوب تضمينهم" على الرغم من أوجه قصور الجماعة."[27] شهدت الجماعة نفسها توترات داخلية منذ البداية، بين الداعمين الأوفياء لاستقلال أزواد وبين أولئك الذين يفضلون نوعًا من الحكم الذاتي مماثل لما يمكن إيجاده في دولة اتحادية وبين أولئك الذين كانوا على استعداد للتوصل إلى اتفاق مع جهاديي أنصار الدين وأولئك الذين يعتبرون العلمانية أمرًا لا يمكن التفاوض عليه.

المجلس الأعلى لوحدة أزواد

يمكن القول إن المجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) هو الأكثر شفافية لمجموعات الميليشيا في شمال مالي؛ فهو يمثل بوضوح مصالح عائلة أمينوكال كل آضاغ، ونخبة عشائر كل آضاغ، وكذلك مصالح أولئك الذين يدعمون التسلسل الهرمي التاريخي، وأبرزهم الزعيم التقليدي للكونتا سيدي المختار ولد بابا (Baba Ould Sidi El Moctar).[28] يعتبر المجلس الأعلى لوحدة أزواد جماعة سياسية أكثر من كونها مسلّحة، ويمثل جماعة متلهفة لتمييز نفسها بعد عملية سرفال عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وقبل كل شيء عن أنصار الدين. استمدت حركة أنصار دين جوهر قيادتها ودعمها من الكثير من نخب كل آضاغ مثل المجلس الأعلى لوحدة أزواد، ومع ذلك، كانت حركة أنصار دين تنظيمًا إسلاميًا صريحًا موازيًا لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.[29] ويبدو أن الحركة قد تفتّت بعد الاحتكاك بالجيش الفرنسي في كانون الثاني (يناير) 2013. عمل العباس آغ إنتالا (Alghabass Ag Intalla)، ابن الأمينوكال، نائبًا لإياد آغ غالي في حركة أنصار دين، لكنه انفصل بالجماعة بعد أيام قليلة من بدء عملية سرفال. أطلق العباس آغ إنتالا على مجموعته اسم حركة أزواد الإسلامية (Mouvement islamique de l'Azawad (MIA؛ مُشيرًا إلى أنه فضّل السلام ورفض التطرّف. انحلت حركة أزواد الإسلامية في أيار (مايو) عام

---

[27] قائد من البرابيش، 2013.

[28] Wulf and Mesko, 2013, p. 42; Berabiche leader, 2013.

[29] لا تتناول هذه الدراسة بالتفصيل تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، الذي تمت دراسته بتعمّق في دراسات أخرى. انظر على سبيل المثال، Jean-Pierre Filiu, *Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel?* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, June 10, 2010; Adib Benchérif, "Résilience d'Al-Qaïda au Maghreb islamique au nord du Mali," *Réflexion*, November 12, 2013; Geoff D. Porter, "AQIM's Objectives in North Africa," *CTC Sentinel*, Vol. 4, No. 2, February 2011, pp. 5–8; Christopher S. Chivvis and Andrew Liepman, *North Africa's Menace: AQIM's Evolution and the U.S. Policy Response*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-415-OSD, 2013.

2013 لتُصبح المجلس الأعلى لوحدة أزواد.[30] يشغل منصب أمين المجلس العام محمد آغ إنتالا شقيق العباس آغ إنتالا، ويشغل منصب رئيس المجلس المطلق الأمينوكال أنتالا آغ الطاهر، والد العباس آغ إنتالا.

تُقلل علاقات المجلس الأعلى لوحدة أزواد مع حركة أنصار الدين، وكذلك التركيز العرقي الضيق لقيادات المجلس بالتأكيد من شأنه في نظر البعض.[31] ومع ذلك، من الصعب تخيّل صياغة سلام دائم بدون نخب كل آضاغ أو بالمعارضة معها. أوضح أحد قادة البرابيش المسألة بإيجاز:

> لا يمكن للمرء عزل عائلة أنتالا، فهي عائلة مهمة، وستظل مهمة، من الأفضل الحصول على دعم هذه العائلة وبالإضافة إلى ذلك كل منا يتذكر كيف تطوّر تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي. كانت [عائلة أنتالا] الأقرب إلى [تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي]. فعلت العائلة ذلك لحماية نفسها من الآخرين. أما عن البُعد الأيديولوجي والإسلامي، فيمكن أن يكون نبلاء الطوارق والبرابيش والكونتا . . . متطرفين [فقط] كاستراتيجية للتكيف. هم يجدون أنهم في موقف مجبرون فيه على الانضمام.[32]

على الرغم من أن نخب كل آضاغ كانوا يفسدون جميع اتفاقيات السلام السابقة، لا يمكن تجاهلهم؛ وذلك فقط بسبب قدرتهم على إحداث ضرر أكثر إذا شعروا أنهم مهددون. على سبيل المثال، أبدى بعض أفراد كل آضاغ استعدادًا للتعامل مع الإسلاميين وتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، إذا وجدوا أن هذا التعامل قد يصب في مصلحتهم السياسية. وقد تُفيد جماعة كل آضاغ في بعض الأحيان، لأنها لا تمثل سوى جماعة متنوعة جدًا كما يتضح من الشقاق بين الأمينوكال الذي دعم بشكل علني الحركة الوطنية لتحرير أزواد وبين ابنه العباس آغ إنتالا الذي له دور قيادي في حركة أنصار الدين.

---

[30] Wulf and Mesko, 2013, p. 42; "Mali: Des membres d'Ansar Dine font sécession et créent leur propre mouvement," *Radio France internationale*, January 24, 2013.

[31] Wulf and Mesko, 2013, p. 43.

[32] قائد من البرابيش، 2013.

الحركة العربية الأزوادية

إن أصول الحركة العربية الأزوادية أقل شهرة من أصول الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي مرتبطة بالأحداث التي سبقت إحكام سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد على تمبكتو وتبعتها مباشرةً ثم الجماعات الإسلامية في نيسان (إبريل) 2012. وفقًا لوولف وميسكو، قاوم أعيان العرب الأثرياء من رجال الأعمال والتجار دخول الحركة الوطنية لتحرير أزواد المدينة، لكن هؤلاء الأعيان سمحوا بدخول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ ثم أخرج التنظيم العرب، مما دفع ميدو (الذي قاد إحدى جماعات التمرد العربية في تسعينيات القرن العشرين والذي انضم إلى غاو في عام 2008 في محاربة معقل الطوارق المتمردين) إلى تنظيم الجبهة الوطنية لتحرير أزواد، وهي ميليشيا تضم مجتمعي البرابيش وكونتا.[33] تطوّرت الجبهة الوطنية لتحرير أزواد سريعًا إلى الحركة العربية الأزوادية تحت قيادة مختلفة نوعًا ما بسبب الانتقادات الموجهة للجبهة الوطنية لتحرير أزواد بتعاونها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفقًا لوولف وميسكو.

ترتبط الحركة العربية الأزوادية بعلاقات قوية مع رجال أعمال عرب بارزين لهم صلات مستهجنة مع شبكات الاتجار، وقد زُعم أن الكثير من هذه الشبكات قد نما بتواطؤ طوعي من المسؤولين الحكوميين الماليين.[34] ولقد مكّنت هذه العلاقات منتقدي الحركة العربية الأزوادية من إدانتها على أنها ليست سوى أداة لتحقيق المصالح الإجرامية التي تحرض عليها الدولة. يصور أحد أعيان البرابيش، على سبيل المثال، في وصف بسيط إلى حد ما، الحركة العربية الأزوادية بأنها تخدم مصالح التجار غير القانونين، ونظّم هذه الحركة أمادو توماني توري الذي استخدمها لتقسيم المجتمعات وتأليبها على بعضها البعض.[35]

ومع ذلك، يبدو أن الحركة العربية الأزوادية، مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد، تحظى بدعم داخل العديد من المجتمعات العربية (بما في ذلك جماعتي البرابيش وكونتا) يتجاوز المصالح غير المشروعة. علاوة على ذلك، لا تطمح الحركة العربية الأزوادية على عكس الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى الاستقلال وهي ليست في الحقيقة جماعة متمردة بمعنى أنها لا تعتبر نفسها في حالة حرب مع دولة مالي. على العكس من ذلك، ينبغي أن يُنظر إلى الحركة العربية الأزوادية على أنها جهد لحماية المصالح العربية، وضمان أن

---

[33] Wulf and Mesko, 2013, p. 47; Grémont, 2010b, p. 21.

[34] Wulf and Mesko, 2013, p. 48.

[35] قائد من البرابيش، 2013.

يكون للمجتمعات العربية مقعد يُضرب به المثل على الطاولة، خشية أن يتم استبعاد المجتمعات العربية من قبل جماعات الطوارق الأكثر عدوانية، التي تميل إلى جذب أكبر قدر من الاهتمام والانتباه. من المهم أن نتذكر أن بعض العرب قد طُردوا قسرًا من قرى في منطقتي تمبكتو وغاو بسبب اتهامهم بالتعاون مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا / تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2012 "الاحتلال" أو لأن السكان المحليين استغلوا فرصة للانتقام من المتعهدين التجاريين الأقوياء.[36] ومع ذلك، فقد أشارت بعض المصادر إلى أن الحركة العربية الأزوادية ذاتها منقسمة إلى فصائل؛ ويدعم فصيلٌ منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد ويتفاوض معها، ويدعم فصيل آخر مالي وغاندا كوي.[37]

قوات المقاومة الوطنية

قوات المقاومة الوطنية (Forces patriotiques de résistance المعروفة اختصارًا باسم FPR) هي مجموعة شاملة تتكون من عناصر من غاندا كوي وغاندا إيزو؛ وهما من ميليشيات سونغاي وفولاني للدفاع عن النفس، واشتبكت هاتان الميليشيتان مع الطوارق وتورطتا في هجمات على الطوارق والمدنيين العرب خلال تسعينيات القرن العشرين. وُزعم أن الحكومة المالية أنشأت غاندا كوي في عام 1994، رغم أن بيان ليكوك يوضح -بغض النظر عن ضلوع ضباط جيش سونغاي- أن الحركة قد برزت كاستجابة تلقائية لانعدام الأمن الذي هدد حياة سكان سونغاي وممتلكاتهم، وكذلك القلق من أن العرب والطوارق كانوا يدفعون مصالحهم بشكل يستبعد مصالح سونغاي عن طريق التمرد.[38] تؤكد إعادة ظهور الحركة في السنوات الأخيرة أهمية هذه الشكاوى - وهي عدم الأمان والقلق من تجاهل مصالح مجتمع السونغاي أثناء قتال العرب والطوارق وتفاوضهما مع باماكو.

---

[36] Sahel expert D, written correspondence with Stephanie Pezard, September 3, 2014.

[37] Arab leader B, 2013; Berabiche leader, 2013.

[38] Lecocq, 2010, pp. 336–353.

الفصل الخامس

هل ثمة نموذج نيجري للتمكين؟

بدت النيجر مستقرة نسبيًا بما فيه الكفاية لتكون بمثابة حجر زاوية للولايات المتحدة والوضع الدفاعي الفرنسي في منطقة الساحل منذ عام 2012 حيث كانت مالي تواجه حالة قريبة من الانهيار. (لرؤية خريطة موقع النيجر في المنطقة، انظر الشكل 5.1). ولم ترسل النيجر قوات للخدمة في بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي (AFISMA)، التي تتبعها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) فحسب، بل ورحبت أيضًا بالقوات العسكرية الفرنسية والأمريكية على أراضيها لتشغيل طائرات المراقبة. ونتيجة لذلك، أدت النيجر دورًا بالغ الأهمية في عملية سرفال في مالي وتُشكّل في الوقت الحالي دعامة من دعامات جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها كلتا الدولتين في المنطقة. يعد اختلاف المصائر بين النيجر ومالي من الأمور المحيرة بصفة خاصة نظرًا لأنهما يتشاركان العديد من عوامل عدم الاستقرار، بداية من ضعف الحكومة وانتشار الفقر وحتى مخلفات التمردات الشمالية والانقلابات العسكرية. وقد تعرضت كلتا الدولتين أيضًا إلى صدمات خارجية متشابهة عند انهيار نظام القذافي في ليبيا، مما أدى إلى عودة آلاف من النيجر ومالي بأمل ضئيل للاندماج في الاقتصادات المحلية المتوترة.[1] لم يأتِ بعض من هؤلاء العائدين بخبرة عسكرية اكتسبوها في حروب القذافي فحسب، بل أتوا أيضًا بأسلحة منهوبة من ترساناته. ومع ذلك، لم تواجه النيجر تمردًا متجددًا للطوارق مثلما واجهت مالي عام 2011، وظلت قواتها العسكرية خاضعة للسلطات المدنية ظاهريًا.

[1] وعلى الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النيجر كان لديها العديد من المدنيين العائدين من ليبيا، بينما كانت مالي لديها الكثير من المقاتلين السابقين (خبير الساحل الأفريقي د، 2014).

الشكل 5.1
خريطة النيجر

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، "النيجر"، آخر تحديث في 20 حزيران (يونيو) 2014b.

RAND *RR892-5.1*

يبحث هذا القسم ثلاثة افتراضات يمكن أن تفسر سبب بقاء النيجر مستقرة في حين كانت مالي في حالة انهيار. يبرز الافتراض الأول العوامل الهيكلية ويبحث إذا ما كانت النيجر أكثر صلابة من مالي في البداية أم لا. هل المؤسسات السياسية بالنيجر واقتصادها وثقافتها السياسية تشمل عناصر تجعل النيجر أكثر قدرة على الصمود من مالي؟ ينصب تركيز الافتراض الثاني على العوامل السياقية. هل يرجع الفضل في الاستقرار الدائم للنيجر إلى سياسات الرئيس محمد يوسفو (Mahamadou Issoufou) وسلفه تانجي مامادو (Mamadou Tandja)، والتي شددت على كل من الأمن والتطور وتناقضت تناقضًا حادًا مع سياسة عدم التدخل التي كانت سائدة في ظل حكم أمادو

توماني توري في مالي؟ ولا يمكن كشف الافتراض الثالث. وقد تكون النيجر قد حالفها الحظ فقط. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن النيجر لا تزال هشة، وخاصة أن الأزمات المالية والليبية قد فشلت في الانحسار كليًا، وتتعرض لمخاطر مواجهة أزمة كبرى على المدى القصير والمتوسط. يبرز هذا الافتراض الأخير جوانب قصور نموذج النيجر للدمج الشمالي والتهديدات الأمنية المتبقية.

يعد فهم سبب تمكن النيجر على أقل تقدير من تجنب الأسوأ في 2012 أمرًا هامًا لثلاثة أسباب. أولاً: قد يشكل مؤشرًا عما إذا كان استقرار النيجر من المتوقع أن يستمر. ومما يزيد أهمية هذا السؤال في الوقت الحالي أن الولايات المتحدة وفرنسا لديهما وجود عسكري لا بأس به في الدولة ويعتمدان في الواقع على بقاء النيجر كأحد الشركاء المستديمين. ثانيًا، تشير أوجه التشابه العديدة بين السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنيجر ومالي إلى أن أي درس إيجابي مستفاد من النيجر قد تستفيد منه مالي ويساعد في إعادة بنائها على أسس أكثر سلامة. ستكون هذه الدروس مفيدة بوجه خاص لأن الشركاء الغربيين لمالي يعيدون النظر في نوع المساعدة التي يرغبون في تقديمها لهذه الدولة بدون المخاطرة برؤية مواردهم تتعرض للإهدار أو ما هو أسوأ من ذلك؛ أي إساءة الاستخدام مرة أخرى. ثالثًا، قد توفر الحالة في النيجر آراءً متعمقةً فيما يتعلق بما قد تتوقعه مالي في المستقبل. تتمثل إحدى المسائل الخاصة التي يجب رصدها عن كثب في دور الصناعات الاستخراجية، أي استخراج اليورانيوم، في النيجر. هل أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار، في حالة لعنة الموارد الطبيعية الكلاسيكية؟[2] أو هل أعطى حصة في الأمن والعائدات التي تتدفق منه لجميع الجهات الفاعلة السياسية بدلًا من ذلك؟ تهم الإجابة مالي وإلى حد ما الدول الأخرى في المنطقة مثل موريتانيا؛ حيث يمتد حوض تودني (Taoudeni) الغني بالنفط عبر أراضيها. وعلى الرغم من أن مالي لا تزال في مرحلة استكشاف الهيدروكربونات في الشمال،[3] قد يشكل موقع هذه الموارد في

---

[2] يلخص مصطلح *لعنة الموارد* مفارقة، وهي أن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية وفيرة تميل إلى التعرض لمشكلات في النمو والاقتصاد أكثر من الدول التي تمتلك موارد أقل، وذلك لأسباب عديدة. تتنوع تلك الأسباب لتشمل الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية والحصول على جميع الاستثمارات عبر الصناعات القائمة على استخراج الموارد واستبعاد القطاعات الأخرى (انظر على سبيل المثال، Richard M. Auty, *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis*, London: Routledge, 1993; Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, "The Curse of Natural Resources," *European Economic Review*, Vol. 45, 2001, pp. 827–838).

[3] Aïda Haddad, "Maroc-Mali: Renforcement du partenariat dans les mines et les hydrocarbures," *Le point*, May 14, 2014.

الشمال المزيد من التحديات (عن طريق تشجيع المطالبات بالانفصال) أو الفرص (من خلال إمداد السكان المحليين ببعض الموارد التي لم تقدر باماكو أو لم تنوِ بعد توجيهها إلى مناطقها الأشد فقرًا).

تشير تجربة النيجر بوجه عام إلى أنه، على الرغم من وجود اختلافات بين الدولتين، يمكن لمالي أن تستفيد من بعض من العوامل التي مكنت النيجر من الاستقرار حتى الآن. يتمثل العامل الأول في تعزيز اندماج المجتمعات الأقلية، ولا سيما الطوارق. وتظهر النيجر كذلك مثالاً على انقسام أقل بين الشمال والجنوب، حيث يمكن لمالي أن تنتهجه لدرجة ما عن طريق تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لوسائل النقل، والتي ستعزز النمو الاقتصادي في الشمال وستشجع على الحراك المكاني عبر أراضيها بمرور الوقت. وفي النهاية تشير جهود النيجر الأخيرة لصالح التنمية إلى أن هذه البرامج تمثل خطوة واعدة نحو تقليل مخاطر الراديكالية، رغم أنها لم تفِ بعد بالعديد من وعودها.

مالي والنيجر: جارتان متشابهتان للغاية

التشابهات الهيكلية

تشترك النيجر ومالي في العديد من الخصائص المشتركة، كما هو موضح في الجدول 5.1. تقع كلتا الدولتين على الحزام الساحلي، وكانتا مستعمرتين سابقتين تابعتين لفرنسا وحصلتا على استقلالهما في عام 1960. تشترك كلتا الدولتين في مستويات منخفضة من التنمية البشرية، وشهدتا عقودًا من الحكم الاستبداديّ قبل التحول إلى الديمقراطية، وتعرضتا للعديد من الانقلابات العسكرية ضد القادة العسكريين والمدنيين، وتناولتا مشكلة الانقسام بين الشمال والجنوب، والتي تعرّض فيها الشمال لنقص في الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية والبنى التحتية. وتشير التقارير إلى أن الطريق بين العاصمة، نيامي، والمركز الحضري الرئيسي في الجزء الشمالي من البلاد، أغاديس، في حالة سيئة اليوم عما كان عليه منذ 20 عامًا.[4]

تشترك النيجر ومالي في تحديات إضافية. فكلتا الدولتين حبيسة وتشترك في الحدود مع سبع دول، وتقع على مفترق طرق الاتجار. دفعت المخاوف من أن الجماعات الإرهابية قد تستخدم أراضيها كقاعدة الولايات المتحدة إلى دمجهما في مبادرة دول

[4] Rémi Carayol, "Niger: Le pays où les Touaregs bénéficient de la décentralisation," *Jeune Afrique*, May 22, 2013c

الجدول 5.1
مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مالي والنيجر

المؤشر	مالي	النيجر
حجم السكان (ملايين الأفراد)[a]	15.3	17.83
التحول الديمقراطي الأخير	1992	1993
انخفاض التنمية البشرية (من بين 187 دولة، حيث يشير الرقم الأعلى إلى الوضع الأسوأ)[b]	176	187
الانقلابات العسكرية المتكررة[c]	1968، 1991، 2012	1974، 1996، 1999، 2010
التوسع القوي للتركيبة السكانية (معدل النمو السنوي للسكان، بالنسبة المئوية)[c]	2.8	3.6
الزيادة السريعة لسكان الحضر (متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر، بالنسبة المئوية)[d]	4.8	4.3
الشباب من السكان (متوسط العمر، بالأعوام)[b]	16.17	14.96
متوسط العمر القصير المتوقع (بالأعوام)[e]	54.6	57.9

[a] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، *الحفاظ على التقدم البشري: تقليل نقاط الضعف وبناء التمكين*، نيويورك، تموز (يوليو) 2014.

[b] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2014.

[c] الانقلابات العسكرية الناجحة منذ الاستقلال.

[d] تم احتسابها من 1990 حتى 2012. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "إحصائية الدولة". مُحدَّث في 8 أيار (مايو) 2003.

[e] اليونيسف، 2003.

الساحل الشاملة الخاصة بها وبالشراكة التالية في مجال مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. تُظهر الهجمات الإرهابية على أراضي النيجر منذ عام 2008 أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وفي الآونة الأخيرة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، قد نشطا في النيجر. وتشمل هذه الهجمات خطف الأجانب والتفجيرات الانتحارية، وآخرها ضد ثكنات الجيش في أغاديس ومنجم لليورانيوم في أرليت في أيار (مايو) 2013. إن أدرار إيفوغاس، وهي منطقة جبلية في مالي ومعالمها الجيولوجية تجعلها مخبئًا مثاليًا للجماعات الإجرامية والإرهابية، لها امتداد في النيجر في منطقة آير.[5]

يعكس تاريخ النيجر المتعلق بالسكان الشماليين ممن يصورون أنفسهم على أنهم محرومون من حقوقهم نفس تاريخ مالي. فضلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية

[5] Keita, 2002; Rémi Carayol, "Niger, au milieu du chaos," *Jeune Afrique*, April 24, 2013b.

جيرما (ثاني أكبر مجموعة في النيجر، بعد الهوسا) على سكان البدو فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والمشاركة السياسية، كما فعلوا مع بامبارا في مالي.[6] هذا، بالإضافة إلى مشاركة الطوارق الأقل بشكل تناسبي في التعليم الاستعماري الفرنسي، أدى إلى الترويج لجيرما وبامبارا باعتبارهما النخبة الإدارية لدولتيهما والاستيلاء على المؤسسات السياسية في وقت الاستقلال.[7] عانى سكان البدو أيضًا سواء في النيجر أو في مالي من الجفاف الشديد نفسه في حقبة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، الأمر الذي قاد أعضاءهم إلى الهجرة الجماعية إلى ليبيا، بينما بدأ يساور أولئك الذين هُجروا الشعور بأنهم محرومون من الحقوق من قبل الدول التي شعروا أنها لا تساعدهم.[8] ازداد هذا التصور السلبي للحكومة في نيامي سوءًا بسبب القمع الذي أعقب مشاركة عدد من مسؤولي الطوارق في محاولة انقلاب ضد الرئيس سايني كونتشيه (Seyni Kountché) في عام 1976، والراديكالية التي ترعاها ليبيا من جانب الطوارق ممن غادروا النيجر، والمعاناة الكارثية التي شهدها عشرات الآلاف من العائدين الذين عادوا إلى النيجر في أعقاب دعوة الرئيس علي سايبو (Ali Saibou) في عام 1990 لكنهم لم يجدوا دعمًا أو فرصًا اقتصادية كان من شأنها أن تسمح لهم بإعادة الاندماج في الحياة النيجرية.[9] توفر كل هذه العناصر تمهيدًا لتمرد الطوارق الذي بدأ في أيار (مايو) 1990 في النيجر قبل أن ينتقل إلى مالي.[10]

في البداية قادت جبهة تحرير آير وأزواغ (Front de libération de l'Aïr et de l'Azawak) التمرد في النيجر.[11] كما هو الحال في مالي، تعد الطوارق مجتمعًا مقسمًا للغاية، وتضم

---

6 International Crisis Group, *Niger: Another Weak Link in the Sahel?* Brussels, Africa Report 208, September 19, 2013, p. 5

7 Yvan Guichaoua, *Circumstantial Alliances and Loose Loyalties in Rebellion Making: The Case of Tuareg Insurgency in Northern Niger (2007–2009)*, A Micro Level Analysis of Violent Conflict Research Working Paper 20, December 2009, p. 8; Sahel expert B, phone interview with Stephanie Pezard, April 22, 2014.

8 International Crisis Group, 2013, pp. 8–9.

9 International Crisis Group, 2013, pp. 9, 11; David Lea and Annamarie Rowe, eds., *A Political Chronology of Africa*, London: Europa Publications, 2001, p. 330; André Salifou, *La question touarègue au Niger*, Paris: Karthala, 1993, pp. 48–51; Claudot-Hawad, 1996, pp. 39, 41

10 International Crisis Group, 2013, p. 11; Raffray, 2013, p. 51; Keita, 2002.

11 International Crisis Group, 2013, pp. 11-12.

نظامًا مماثلاً من العشائر والاتحادات.[12] ونتيجة لذلك، سرعان ما انقسمت جبهة تحرير آير وأزواغ إلى مزيد من الجماعات المسلحة التي تطالب بالمزيد من الحكم الذاتي للمنطقة الشمالية وللمزيد من السلطة السياسية والإدارية على المستوى المحلي.[13] وكما في مالي، حفز التمرد على تشكيل الميليشيات من السكان المستقرين، بدعم من الحكومة وعلى يدها.[14] واستمر هذا التمرد لمدة خمس سنوات وانتهى بتوقيع اتفاق واغادوغو في 1995 مع جميع الجماعات المسلحة.[15] وكان مضمون هذا الاتفاق مشابهًا لما حصلت عليه الجماعات المالية من خلال اتفاق تامنراست عام 1991 والميثاق الوطني لعام 1992: بداية عملية لامركزية، وإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن القومي والإدارة، ومزيد من الموارد لتنمية الشمال.[16]

وكما في مالي، سرعان ما خاب أمل أعضاء سابقين في الجماعات المسلحة من درجة تنفيذ الاتفاق. في عام 2007، بعد مرور عام واحد على تعرض مالي لتمرد جديد، وإن كان قصير الأجل، قامت الحركة النيجرية من أجل العدالة (Mouvement des Nigériens pour la justice [MNJ]) بقيادة زعيم جبهة تحرير آير وأزواغ السابق، أغالي آغ ألامبو (Aghaly Ag Alambo)، بمهاجمة بلدة إيفريوان بالقرب من أغاديس. وقد تغيرت الشكاوى التي عبّرت عنها الحركة النيجرية من أجل العدالة قليلاً منذ تسعينيات القرن العشرين: وطالبت الجماعة بمزيد من الموارد للشمال، والمزيد من التطوير، وإعادة توزيع أفضل لعائدات البلاد. وقد تعقدت قضية إعادة التوزيع بسبب حقيقة وجود مصدر مهم للدخل في الدولة وهو اليورانيوم، والذي يُجرى استغلاله في شمال البلاد.[17] طالبت الحركة النيجرية من أجل العدالة بالمزيد من الوظائف المتعلقة بالتعدين للسكان المحليين ونصيب أكبر من

---

[12] خبير ب في شؤون الساحل، 2014.

[13] International Crisis Group, 2013, p. 11.

[14] International Crisis Group, 2013, p. 12.

[15] لمزيد من التاريخ المفصل لحركة تمرد الطوارق في النيجر خلال تسعينيات القرن العشرين، انظر Emmanuel Grégoire, *Touaregs du Niger, le destin d'un mythe*, new ed., Paris: Karthala, 2010; Frédéric Deycard, *Les rébellions touarègues du Niger: Combattants, mobilisation et culture politique*, Institut d'études politiques de Bordeaux, doctoral thesis, January 12, 2011. For an abbreviated account of these events, see Raffray, 2013, pp. 51–62.

[16] International Crisis Group, 2013, p. 12.

[17] Stratfor, "Niger: A Rebel Threat to the Uranium Sector," Austin, Texas, February 1, 2008.

عائدات التعدين للمجتمعات المحلية.[18] وفي نهاية المطاف، تعثر تمرد الحركة النيجرية من أجل العدالة في مواجهة سياسة عدم التنازل التي قدمها تانجي، ولأنه على خلاف ما حدث في تسعينيات القرن العشرين، ولم يكن بإمكانها حشد دعم شعبي كافٍ.[19]

صدمات خارجية متشابهة

إلى جانب هذه التشابهات الهيكلية، شهدت مالي والنيجر أزمة مماثلة عند سقوط الزعيم الليبي معمر القذافي في 2011 وتأثير ذلك على المنطقة. فبحسب التقديرات، عاد ما يتراوح من 80,000 إلى 160,000 من سكان النيجر من ليبيا إلى موطنهم الأصلي.[20] وكان هؤلاء يعملون في جيش القذافي أو حرس شخصي وقد عادوا وفي جعبتهم أعداد كبيرة من الأسلحة.[21] وأنفق الكثير من هؤلاء العائدين ما كانوا يملكون من المال القليل مقابل رحلة العودة إلى النيجر، وقد عادوا إلى مجتمعات بالكاد توفر لهم فرصًا لكسب العيش، حيث اعتمدت هذه المجتمعات في معيشتهم على التحويلات المالية حتى سقوط ليبيا، كما كانوا في هذا الوقت يواجهون جفافًا إقليميًا.[22] في 2011، أشار صحفي إلى أن "86% تقريبًا من العمال المهاجرين العائدين يعولون عائلات مكونة من خمسة أفراد أو أكثر، في منطقة الأمن الغذائي فيها غير مستقر".[23] لم تكن النيجر مضطرة لاستيعاب هؤلاء

---

[18] International Crisis Group, 2013, p. 13, note 78.

[19] International Crisis Group, 2013, p. 14.

[20] 80,000 (Rosa Wild, "Security and Insecurity in Niger," *Think Africa Press*, November 11, 2011)؛ وفقًا للمجموعة الدولية للأزمات، 90,000 (International Crisis Group, 2013, p. 37)؛ 160,000 وفقًا ليوسفو عند إجراء مقابلة معه لإذاعة *Radio France internationale* (Boubacar Guede, "Niger: Le président Issoufou lance un appel aux rebelles maliens," *Radio France internationale*, February 14, 2012). وفقًا لوكالات المعونة.

[21] Charlotte Bozonnet, "Niger Remains Wary of Mali Crisis on Its Doorstep," *Guardian*, March 5, 2013.

[22] Wild, 2011; Peter Tinti, "Niger: The Stable Sahelian State, for Now," *Think Africa Press*, September 27, 2013. لمزيدٍ من التفاصيل عن العائدين الليبيين في منطقة الساحل، انظر Asmita Naik, *Returnees from Libya: The Bittersweet Experience of Coming Home*, Geneva: International Organization for Migration, Policy in Brief, May 2012; United Nations Security Council, *Report of the Assessment Mission on the Impact of the Libyan Crisis on the Sahel Region, 7 to 23 December 2011*, New York, S/2012/42, January 18, 2012.

[23] Wild, 2011.

العائدين فحسب ولكنها كانت أيضًا تحت ضغط حينها لتوفير احتياجات اللاجئين من دولٍ أخرى، بما في ذلك ساحل العاج، وبعد وقت قصير مالي.[24]

ثلاثة افتراضات لشرح تمكين النيجر

بالنظر إلى نقاط التشابه هذه وهذا السياق، يبدو أن النيجر من المرجح على الأقل أن تشهد اضطرابًا سياسيًا واجتماعيًا مثل مالي. إلا أنها ستظل مستقرة بينما تشهد جارتها تمردًا للطوارق، واستيلاءً إسلاميًا على الجزء الشمالي منها، وانقلابًا عسكريًا. يتناول هذا القسم بالفحص ثلاثة تفسيرات محتملة لتمكين النيجر.

الفرضية الأولى: النيجر أكثر صلابة من مالي من الناحية الهيكلية

المجموعة الأولى من التفسيرات المحتملة لهذا الاستقرار الملاحظ هي احتمالية أن النيجر، على الرغم من القواسم المشتركة مع مالي، قد يكون لديها بعض العوامل الهيكلية التي تجعلها أكثر مقاومة للصدمات الخارجية والداخلية أو قادرة أكثر على استيعاب تلك الصدمات، سواء أكانت هذه الصدمات نتيجة تسلسل الجماعات الإسلامية أو التدفق الكبير للعائدين أو كانت تغطية على الاستياء السياسي أو العسكري.

يمكن إيجاد عنصر تمكين رئيسي بين سكان النيجر، حيث يكون مختلطًا أكثر من الناحية الجغرافية مقارنة بمالي.[25] ونتيجةً لهذا، وعلى الرغم من أن سكان طوارق النيجر أكبر نسبيًا من سكان مالي (10 بالمائة و3.5 بالمائة من العدد الكلي للسكان، على التوالي)[26] وهم متمركزون في الجزء الشمالي من البلاد مثل مالي، لا توجد منطقة مماثلة لكيدال في النيجر، حيث يمثل الطوارق أغلبية كبيرة من سكان البلدة. يمكن أن

---

[24] Tinti, 2013; Guede, 2012.

[25] International Crisis Group, 2013, p. 30; Sahel expert C, phone interview with Stephanie Pezard, April 24, 2014.

[26] Carayol, 2013c. يرد الرقم 10 بالمائة أيضًا في المصدر: Bozonnet, 2013. ويعتبر الرقم تقريبيًا لمالي بناءً على عدد المشاركين الذين صرحوا أن التماشقية هي لغتهم الأم في التعداد العام للسكان عام 2009 (Seydou Moussa Traore, Assa Gakou Doumbia, Vinima Traore, and Daniel Fassa Tolno, 4ème recensement général de la population et de l'habitat du Mali (RPGH-2009): Analyse des résultats définitifs, Thème 2: *État et structure de la population*, République du Mali, Ministère de l'économie et des finances, Institut national de la statistique, Bureau central du recensement, December 2011, p. 75).

يفسر الدمج الأكبر الذي يتمتع به الطوارق النيجريون في المجتمعات متعددة الإثنيات سبب ملاقاة دعاوى الاستقلال صدًا أقل في النيجر من مالي. كما يبدو أن النيجر تشهد انقسامًا بشكل أقل دراماتيكية بين الشمال والجنوب مما تشهده مالي.[27] على سبيل المثال، يسهل الوصول إلى أغاديس من العاصمة نيامي أكثر من سهولة الوصول إلى غاو من باماكو، لأن وقت السفر إلى أغاديس يستغرق رحلة قيادة بالسيارة تمتد ليوم واحد في حين أن السفر إلى غاو يتطلب رحلة قيادة لمدة ثلاثة أيام.[28]

قد تكون النيجر محمية من عدوى حركات التمرد نظرًا لحقيقة أن الطوارق فيها قد أظهروا على مر التاريخ تضامنًا اختياريًا للعمل مع نظرائهم الماليين. ومما لا شك فيه أن العدوى قد انتقلت عبر الحدود عدة مرات؛ كما ذُكر أعلاه، شكّل تمرد النيجر عام 1990 بداية انتفاضة الطوارق في مالي. وفي عام 2007، شارك بعض طوارق النيجر أيضًا في أول هجوم شنه تحالف الطوارق بين النيجر ومالي بقيادة باهانجا، وهو عبارة عن جماعة مالية يعكس اسمها طبيعة جميع الطوارق أو طموحاتهم على أقل تقدير. وقد ألقى باهانجا الضوء على أوجه التشابه بين المشكلات التي يواجهها الطوارق في مالي والنيجر وذلك في مقابلة إعلامية، وادّعى أن الحلف العسكري بين تحالف الطوارق في النيجر ومالي والحركة النيجرية من أجل العدالة سيتبعه قريبًا حلفٌ سياسي.[29] إلا أن هذا الحلف لم يدم طويلاً. فسرعان ما أنكرت الحركة النيجرية من أجل العدالة أي مشاركة لها في القتال الذي يشنه تحالف الطوارق في النيجر ومالي.[30] وبشكل عام، يبدو أن تعاونهما ظل مقتصرًا على تقديم الدعم اللوجيستي بينهم وتوفير قاعدة خلفية لبعضهم؛ كما أنهم قد اعتمدوا على بعضهم في نقل الرهائن بين البلدين.[31] انصب تركيز أجندة الحركة النيجرية من أجل العدالة بشكل أكبر على الصعيد الوطني بدلاً من الصعيد الإقليمي. وعلى النقيض من ادعاءات باهانجا، يعتبر الطوارق في مالي والنيجر عمومًا "مجتمعات مختلفة تربطهم علاقات ديموغرافية وسياسية وتاريخية مختلفة مع حكوماتهم

---

[27] International Crisis Group, 2013, p. 30; Sahel expert C, 2014.

[28] خبير في شؤون الساحل ج، 2014.

[29] واستشهد باهانغا في "Interview de Ibrahim Bahanga: 'L'alliance entre le MNJ et nous existe depuis que nous avons reçu des formations militaires en Libye,'" *L'indépendant* (Bamako), August 30, 2007. ترجمة المؤلف.

[30] Integrated Regional Information Networks, "Mali: Indignation Dominates Reaction as Attacks in North Escalate," August 31, 2007.

[31] صحفي مالي، حوار هاتفي مع ستيفاني بيزارد أُجري في آب (أغسطس) عام 2009.

المعنية."[32] على الرغم من التحذيرات من أن التدخل الدولي في تمرد 2012 في مالي قد يسفر عنه تعبئة الطوارق من الدول المجاورة، لم ينشأ هذا التضامن ولم تنضم إلا أعداد صغيرة من طوارق النيجر إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد.[33]

وقد يرجع سبب قلة التضامن المنهجي بين طوارق النيجر ومالي إلى تاريخ النيجر في دمج الطوارق بالكامل في المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية. فلقد شارك الطوارق بالفعل في الحكومات الأولى للنيجر بعد الاستقلال.[34] قد يفسر هذا الدمج المبكر جزئيًا لماذا لم يشهد النيجر، على نقيض مالي، تمردًا للطوارق في ستينيات القرن العشرين. استمرت هذه الممارسة على مر السنين. في نيسان (إبريل) عام 2011، اختار يوسفو أحد الطوارق وهو بريجي رافيني (Brigi Rafini) ليشغل منصب رئيس الوزراء، وكانت تلك هي المرة الثانية التي يقع الاختيار فيها على أحد الطوارق ليشغل منصب رئيس الوزراء منذ اختيار كونتشيه لحميد الغابد (Hamid Algabid) لشغل منصب رئيس الوزراء في الفترة من 1983 إلى 1988.[35] وبداية من أوائل عام 2014، شغل مسؤولو الطوارق رفيعو المستوى الآخرون مناصب كبير مستشاري وزير الخارجية، وكبير مستشاري نائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة.[36] ترأس الهيئة العليا لإرساء السلام (Haute autorité à la consolidation de la paix، رسميًا Haut commissariat à la restauration de la paix) قائد سابق لاتحاد قوات المقاومة المسلحة (Union des forces de la résistance armée [UFRA]) أناكو (Anacko) والعقيد مامادو أبو تاركا (Mahamadou Abou Tarka).

---

[32] Tinti, 2013.

[33] انظر على سبيل المثال، former Nigerien Tuareg rebel leader Mohamed Anacko cited in Grégoire, 2013, p. 9; International Crisis Group, 2013, p. 33.

[34] International Crisis Group, 2013, p. 6.

[35] Anne Kappès-Grangé, "Niger: Le Premier ministre Brigi Rafini, en toute discrétion," *Jeune Afrique*, November 7, 2011. بالمقارنة، لم يشغل في مالي منصب رئيس وزراء من الطوارق سوى شخص واحد فقط، وهو حماني (Hamani)، الذي شغل هذا المنصب من عام 2002 حتى عام 2004. ومع ذلك احتل منصب رئيس الوزراء العديد من شخصيات شمال مالي. فعلى سبيل المثال، وُلد سيسيه مريم كايداما سيديبيه (Cissé Mariam Kaïdama Sidibé)، رئيس الوزراء في عامي 2011 و2012، في تمبكتو. ووُلد عثمان يوسفي ميكا (Ousmane Issoufi Maïga)، رئيس الوزراء في الفترة من عام 2004 حتى 2007، في منطقة غاو.

[36] International Crisis Group, 2013, p. 31.

وكلاهما من الطوارق.[37] كما يبدو أن طوارق النيجر اندمجوا بشكلٍ أفضل في النطاق الاقتصادي أكثر من نظرائهم الماليين.[38]

لقد لعبت عملية اللامركزية –التي تأسست بعد اتفاق واغادوغو– دورًا في تولي مزيد من أفراد مجتمعات الأقليات (أي الشعوب غير شعبي جيرما وهاوسا) مناصب داخل السلطة ويشمل ذلك العديد من الأعضاء البارزين السابقين في جماعات الطوارق المسلحة. كما أن غالبية رؤساء البلديات في منطقة أغاديس من الطوارق.[39] يشغل أناكو منصب رئيس المجلس الإقليمي لأغاديس، وقد أضحى القائدان السابقان للحركة النيجرية من أجل العدالة ريسا فيلتو (Rhissa Feltou) وإيسوف آغ ماها (Issouf Ag Maha) رئيسي بلديتي أغاديس وتشيروزيرين (شمال أغاديس)، على التوالي.[40] تمثلت سياسة النيجر في تبني موقف حازم ضد المقاتلين الطوارق خلال تمرد 2007، من خلال رفض التفاوض مع ما كانت الحكومة تسميه "قطاع طرق" و"إرهابيين"، لكنها واصلت انتهاج سياسة طويلة الأمد من التسوية والحوار بعد هزيمة التمرد عسكريًا وإبرام اتفاقيات السلام التالية. وبداية من عام 2012، كانت حكومة النيجر لا تزال تنظم "منتديات للسلام" وذلك بعد مرور ثلاثة أعوام بعد نهاية التمرد، حيث يستطيع المسؤولون الحكوميون وممثلو المجتمع المدني والمتمردون السابقون اللقاء فيها.[41]

في المؤسسة العسكرية، ظل جيش النيجر يجمع بين أبناء المجتمعات في وحداته على الرغم من استمرار هيمنة شعب جيرما.[42] ومع ذلك ظلت بعض التحديات موجودة. استشهدت المجموعة الدولية للأزمات بحالات من الطوارق الذين اندمجوا في القوات النيجرية بعد اتفاقيات السلام المبرمة في تسعينيات القرن العشرين وغادروها بعد شعورهم بأنهم لا يتم ترقيتهم بسرعة مثل الآخرين.[43] تتناقض هذه القصص مع

---

37 Carayol, 2013c.

38 Roland Marchal, "The Coup in Mali: The Result of a Long-Term Crisis or Spillover from the Libyan Civil War?" Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, May 2012, p. 6.

39 International Crisis Group, 2013, p. 31, note 176.

40 Mathieu Pellerin, "La résilience nigérienne à l'épreuve de la guerre au Mali," *L'Afrique en questions*, No. 15, Institut français de relations internationales, February 2013.

41 International Crisis Group, 2013, p. 31, note 176; Emmanuel Grégoire, "Islamistes et rebelles touaregs maliens: Alliances, rivalités et ruptures," *Sur le vif*, July 3, 2013, p. 10.

42 خبير في شؤون الساحل د، 2014.

43 International Crisis Group, 2013, p. 19, note 123.

الإنجازات التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة لبعض الطوارق الآخرين، مثل نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الحالي. من الصعب في هذه المسألة تحديد أي من الروايتين الأكثر واقعية، ومن الصعب مقارنة نجاح دمج الطوارق في القوات المسلحة بين النيجر ومالي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى وجود ثمة توترات في النيجر ومالي لا تزال قائمة بين المدنيين والجيش عند تذكر الإساءات التي ارتكبها الجيش.[44]

وقد أضحى من الصعوبة بمكان تقييم تأثير هذه الجهود الرامية إلى دمج الطوارق في مؤسسات الدولة والاقتصاد استنادًا إلى حقيقة أن نيامي تميل إلى تضخيم إنجازاتها وتضخيم مستوى الوحدة الوطنية السائدة في الدولة. أشار الصحفي بيتر تينتي (Peter Tinti) إلى أن "الكثير من النيجريين سخروا من فكرة أن الحكومة في نيامي خطت خطواتٍ كبيرة في دمج السكان الذين يشعرون بالتهميش. ولا تزال مجتمعات بأكملها في شمال النيجر متضررة من الأحداث التي جرت في عام 2007 وفقًا لبعض الإحصاءات."[45] يؤكد المحلل أندرو ليبوفيتش (Andrew Lebovich) أيضًا أن بعض مقاتلي الطوارق السابقين يرون تعيين مسؤولي الطوارق البارزين بمثابة تغيير سطحي لا يعود بالنفع عليهم.[46] وتشكك المجموعة الدولية للأزمات في سلطات رافيني الفعلية بصفته رئيسًا للوزراء، مع لفت الانتباه إلى أن بعض وزرائه قد يكونون خارج سيطرته.[47] وفي الختام، يكون للدمج السياسي للأقليات، الذي من شأنه بناء الوحدة الوطنية، ثمنه؛ لأنه قد يركن في بعض الحالات إلى تمثيل رمزي للعرقيات وليس استنادًا إلى الكفاءة.[48]

قد تعتمد قدرة النيجر على دمج الطوارق في مجتمعها بشكل أكثر فعالية على المؤسسات الأفضل حالاً بشكل عام من المؤسسات المالية.[49] يصنف إصدار 2013 لمؤشر تصورات الفساد مالي في المرتبة 122 من بين 177 دولة (حيث يشير الرقم 1 إلى الدولة الأقل فسادًا، ويشير الرقم 177 إلى الدولة الأكثر فسادًا)، في حين تأتي النيجر في

---

[44] للحصول على معلومات حول الاعتداءات التي ارتكبها جيش النيجر والحركة النيجرية من أجل العدالة بحق المدنيين أثناء تمرد 2007، انظر Human Rights Watch, "Niger: Warring Sides Must End Abuses of Civilians," December 20, 2007.

[45] Tinti, 2013.

[46] Andrew Lebovich, "Overstating Terror in Niger: Letter from Niamey," *Foreign Affairs*, August 14, 2013.

[47] International Crisis Group, 2013, p. 20.

[48] International Crisis Group, 2013, p. 6.

[49] Grégoire, 2013, p. 10.

المرتبة 106.[50] وقد يرجع أحد أسباب انخفاض مستويات الفساد تلك إلى حقيقة أن النيجر لا تبدو مركزًا رئيسيًا للاتجار بالمخدرات مثل مالي على الرغم من وقوعها على العديد من طرق الاتجار الرئيسية.[51] وذكر مكتب الأمم المتحدة المَعنيّ بالمخدرات والجريمة مالي، وليس النيجر، باعتبارها نقطة مرور للهيروين والمنشطات الأمفيتامينية.[52] ولم يُضبط سوى كميات محدودة من الكوكايين في النيجر مقارنة بدول غرب إفريقية أخرى، وخاصةً مالي، حيث تصدرت تقارير تتناول نقل الكوكايين بالأطنان بين أمريكا الجنوبية وشمال البلاد العناوين الرئيسية منذ عام 2009.[53] ومع ذلك، قد لا يدوم هذا الوضع الاستثنائي، لأنه قد يسعى بعض القائمين على الاتجار في مالي إلى الانتقال إلى النيجر في ظل نشاط القوات الدولية والفرنسية في البلاد، ومع تزامن الفراغ في السلطة الليبية الذي يمنح فرص لممارسة مزيد من الأنشطة الإجرامية على الجبهة الشرقية للنيجر.[54]

وفي الختام، يحتاج دور فرنسا إلى التأكيد. وربما عملت فرنسا كعامل وقاية ضد انهيار الدولة، كما حدث في مالي، نظرًا لما لها من مصالح تنقيب رئيسية في النيجر. وتتحكم الدولة الفرنسية في 80 بالمائة من شركة التنقيب العالمية آرافا التي تستثمر في منجمي اليورانيوم الرئيسيين في النيجر بالقرب من أرليت، شمال أغاديس.[55] وتحتل النيجر المرتبة الثانية باعتبارها مصدرًا لليورانيوم بالنسبة لشركة آرافا، ويُستخدم اليورانيوم المُستخرج منها في أكثر من 30 بالمائة من المفاعلات النووية الفرنسية، مما يمنح الدولة وزنًا استراتيجيًا لفرنسا التي تمثل الطاقة النووية فيها 75 بالمائة

---

[50] Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2013," undated (b); referenced April 2014.

[51] Grégoire, 2013, p. 10.

[52] United Nations Office on Drugs and Crime, *World Drug Report, 2013*, New York, May 2013, pp. 34, 56.

[53] Boris Thiolay, "Mali: La guerre de la cocaïne," *L'express*, March 21, 2013; Georges Berghezan, *Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'ouest*, Brussels: Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, June 1, 2012, p. 30.

[54] Berghezan, 2012, p. 31.

[55] "Accord stratégique entre le Niger et Areva sur les mines d'uranium," *Liberation*, May 26, 2014.

من الكهرباء المُنتَجة.[56] ونتيجة لذلك، دعمت فرنسا عمليات أمن الحدود في النيجر وأرسلت قوات خاصة لتعزيز أمن مواقع التنقيب في أعقاب عملية سرفال.[57] ساهمت هذه الأهمية الاستراتيجية ليورانيوم النيجر، بالنسبة لفرنسا، في ردع الإسلاميين من اختيار النيجر باعتبارها قاعدة عمليات رئيسية أو محاولة إحداث أي زعزعة استقرار رئيسية لسلطة النيجر، وذلك وفقًا لما أورده الخبير الفرنسي في النيجر إيمانويل غريغوار.[58] ومن ثم، يمكن أن يؤدي دعم النيجر للوضع الدفاعي الفرنسي والأمريكي في منطقة الساحل إلى جعلها هدفًا جذابًا للجهاديين المعادين للغرب في المستقبل.[59]

ويجعل وجود خام اليورانيوم في النيجر وضعها مختلفًا عن مالي بطريقة أخرى: من المحتمل أنه جعل بذل الجهود اللامركزية أسهل وأكثر نجاحًا بسبب عائدات التنقيب التي كانت متاحة على الصعيد المحلي. وقد قيّد نقص الموارد (سواء كانت محلية أو مُرسلة من باماكو) في مالي، السلطة الفعلية للمسؤولين المحليين، وكانت النيجر بمعزل عن هذه المشكلة نسبيًا.[60] وزادت عائدات اليورانيوم الذي استخرجته شركة آرافا، من عام 2004 حتى عام 2011، بنسبة 350 بالمائة.[61] وقد خضع قانون التنقيب في النيجر للمراجعة في أيار (مايو) من عام 2013، من أجل تخصيص نسبة 15 بالمائة إلى البلديات والمجالس الإقليمية.[62] ومن المرجح أن يزيد حجم الموارد التي سيتلقونها في المستقبل نظرًا لموافقة آرافا على الخضوع لقانون 2006 الذي يزيد عوائد التنقيب من 5.5 بالمائة إلى 12 بالمائة بعد أشهر عديدة من المفاوضات التي جرت في أيار (مايو) عام 2014 مع دولة النيجر.[63] ورغم ذلك، من المهم ملاحظة أن استخدام خام اليورانيوم

---

[56] Anne-Sophie Simpere and Ali Idrissa, *Niger: À qui profite l'uranium? L'enjeu de la renégociation des contrats miniers d'AREVA,* Oxfam, November 2013; Pierre Le Hir, "Réduire à 50% la part du nucléaire en France, crédible ou non?" *Le monde*, December 5, 2013.

[57] International Crisis Group, 2013, p. 24, note 136.

[58] Grégoire, 2013, p. 11.

[59] خبير في شؤون الساحل د، 2014.

[60] International Crisis Group, 2013, p. 33.

[61] Grégoire, 2013, p. 11.

[62] International Crisis Group, 2013, p. 33.

[63] انظر على سبيل المثال، for instance, Jennifer Lazuta, "Niger Signs Long-Delayed Uranium Deal with Areva," Voice of America, May 27, 2014; "Accord stratégique entre le Niger et Areva sur les mines d'uranium," 2014.

يمثل العديد من العقبات أيضًا لشمال النيجر، بدءًا من مستويات التلوث العالية حتى الظلم الملموس بشأن مستويات إفادة استخراج خام اليورانيوم للسكان المحليين اقتصاديًا.[64]

الفرضية الثانية: نفّذت النيجر السياسات الصحيحة في مواجهة الانهيار الليبي

تركز فرضية ثانية لتفسير تمكين النيجر للميليشيات الإسلامية والطوارق على العوامل السياقية بدلاً من العوامل الهيكلية. هل السياسات التي تنتهجها حكومة النيجر مسؤولة عن تحقيق مزيد من استقرار الدولة؟

ربما أدت شخصية يوسفو دورًا يمكن البدء به، حيث إن نظرة سكان الطوارق أكثر محاباة ليوسفو من سلفه تانجي، الذي اتهمه مجتمع الطوارق بلعب دور رئيسي في مذابح تشينتابارادن عام 1990 ومكافحة تمرد 2008–2007 الوحشي واعتُبِر معاديًا للطوارق على وجه العموم. ونتيجةً لذلك، لا تشهد علاقات الطوارق مع دولة النيجر مستوى التوترات التي كانت تشهدها في ظل حكم تانجي.[65]

اتخذ يوسفو أيضًا تدابير للتخفيف من العواقب التي عانت النيجر منها جراء الأزمة الليبية. وأطلق عملية مالي-بيرو في عام 2011 استجابةً لتدفق العائدين.[66] وأرسلت هذه العملية تعزيزًا عسكريًا من قوات النيجر المسلحة (Forces armées nigériennes [FAN]) لمراقبة الحدود، حيث يتذكر وزير الدفاع كاريجو مامادو (Karidjo Mahamadou) وجود "الكثير من المناوشات" هناك.[67] وأخضعت قوات النيجر المسلحة العائدين للتفتيش وتدعي أنها قد قامت بمصادرة الأسلحة عند الضرورة. ومُنِح أفراد الجيش المنتشرين في عمليات مراقبة الحدود حوافز مالية كبيرة؛ فطبقًا لمصدر في الجيش الغربي استشهدت به المجموعة الدولية للأزمات، تمت مضاعفة أجرهم اليومي في تشرين الأول (أكتوبر)

---

[64] خبير في شؤون الساحل ب، 2014، سمبير وإدريسا، 2013.

[65] خبير ب في شؤون الساحل، 2014.

[66] Dalatou Malam Mamane, "Mission de l'Unité de Fusion et de Liaison (UFL) au Niger: La lutte contre le terrorisme plus que jamais engagée par les Forces de Défense et de Sécurité nigériennes," *Le Sahel*, No. 8306, April 3, 2012, p. 7.

[67] مقتبس من Bozonnet, 2013.

عام 2012.[68] وزادت التدابير الأمنية أيضًا بعد اندلاع تمرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد في مالي، حيث تم إرسال المزيد من أفراد قوات النيجر المسلحة لتأمين الحدود الغربية للنيجر، ومواقع التنقيب في منطقة أرليت كذلك.[69] ودعمهم في هذه المهمة أفراد القوات الخاصة الفرنسية الذين انتقلوا إلى أرليت بعد الهجوم الإرهابي على منشأة غاز بالقرب من إن أميناس في الجزائر في كانون الثاني (يناير) عام 2013.[70] كما وُضِعت العاصمة نيامي تحت رقابة مشددة، من خلال وضع نقاط تفتيش حول المدينة تتحكم في المداخل والمخارج وتقوم بتسجيلها.[71]

رغم أنه من المستحيل معرفة عدد الأسلحة التي تمكنت النيجر من إبقائها بعيدًا عن أراضيها بفضل هذه الجهود الأمنية المشددة، يوجد تباينٌ تامٌ مع تساهل مالي الواضح في هذا الصدد.[72] ومع ذلك، ربما تكون سياسة النيجر قد أدت إلى تفاقم المشكلة في مالي نظرًا إلى أن من لم يتمكنوا من دخول النيجر توجهوا غربًا. تلقت مساهمة عملية مالي-بيرو في الأمن في النيجر بعض الانتقادات أيضًا. ويشير تنتي "تقترح مصادر في النيجر أن حكومة يوسفو بذلت جهدًا يتجاوز بقليل إسناد مهمة [نزع السلاح من العائدين] لوكلاء محليين يكون ولاؤهم لدولة النيجر فقط عندما تتماشى مع مصالحهم السياسية والاقتصادية".[73] وهذا يثير التساؤل بشأن قدرة نيامي على فرض نظام حقيقي في الشمال، خاصةً أنه لا يمكنها أن تتصدى للأفراد الرئيسيين المتورطين في الاتجار أو الجماعات المسلحة بسهولة بسبب استغلالهم لسلطتهم المحلية.[74] ويجب عدم المبالغة في قدرة النيجر على السيطرة على أراضيها. بعد الهجمات الإرهابية ضد ثكنات عسكرية في النيجر وموقع تنقيب فرنسي في شمال النيجر في آنٍ واحدٍ في أيار (مايو) عام

---

[68] International Crisis Group, 2013, p. 23, note 132.

[69] Bozonnet, 2013; International Crisis Group, 2013, p. 38, note 213.

[70] Steven Erlanger, "France Is Increasing Security at Sites in Niger and at Home," *New York Times*, January 24, 2013; "Niger Suicide Bombers Target Areva Mine and Barracks," *BBC*, May 23, 2013.

[71] Olivier Fourt, "Le Niger, un 'point d'appui' opérationnel pour la France," *Radio France internationale*, last modified May 28, 2013; Carayol, 2013b.

[72] Marchal, 2012, p. 3.

[73] Tinti, 2013.

[74] Lebovich, 2013.

2013، شددت وزارة الخارجية الأمريكية على أن الوضع السابق بالتحديد، "أظهر فجوات كبيرة في قدرة النيجر على اكتشاف التهديدات وتنظيم استجابة منسقة."[75]

تبنت دولة النيجر أيضًا سياسات أوسع نطاقًا تهدف إلى تجاوز مراقبة الحدود لمعالجة قضايا التنمية التي تعد سببًا جذريًا لانعدام الأمن. وأطلق رافيني استراتيجية الأمن والتنمية (SDS) في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2012.[76] وقد تم تخصيص ميزانية قدرها 2 مليار دولار لاستراتيجية الأمن والتنمية، وهي خطة مدتها خمس سنوات تستهدف على وجه التحديد تمويل حكومة النيجر وجهات مانحة خارجية شمال النيجر بنسب متساوية.[77] ولا يمثل تحسين الأمن (الذي يتضمن أمن الحدود وبرنامجًا موحدًا ضد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة) سوى أحد عناصرها. وتكمن العناصر الثلاثة الأخرى في تحسين حصول السكان على الفرص الاقتصادية وتحسين حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتطوير نظام الحوكمة المحلية.[78] يستحوذ العنصر الثاني المتعلق بتحسين الفرص الاقتصادية وحده على أكثر من نصف الميزانية المقدرة للبرنامج بأكمله.[79] وتسعى دولة النيجر، من خلال استراتيجية الأمن والتنمية، إلى وضع سياسة تركز على الأمن والتنمية معًا، من أجل إبعاد الأفراد الأكثر خطورة وإدماج من عادوا إلى مجتمعاتهم اقتصاديًا أملاً في إخماد الميول نحو التمرد أو الراديكالية. ويُنظر إلى تأمين الشمال أيضًا باعتباره شرطًا لاجتذاب المزيد من الأنشطة الموفرة للعمالة، مثل السياحة، مما يخلق حلقة مثمرة سيعزز النشاط الاقتصادي بمقتضاها تقليل محفزات حمل السلاح.[80] وتُدرج استراتيجية الأمن والتنمية في الإطار الأكبر لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Plan de développement économique et social [PDES])، التي

---

75 U.S. Department of State, "Chapter 2: Country Reports—Africa Overview," in *Country Reports on Terrorism 2013*, April 2014, pp. 11–228.

76 "Lancement au Niger d'une stratégie de développement et de sécurité," *Panapress*, October 2, 2012; Nigerien Prime Minister's Office, "Synthèse PAP SE/SDS Sahel-Niger," briefing, November 26, 2013.

77 Lebovich, 2013.

78 مكتب رئيس وزراء النيجر، 2013.

79 مكتب رئيس وزراء النيجر، 2013.

80 Laurent Touchard, "Niger: Les enjeux de la coopération sécuritaire avec la France," *Jeune Afrique*, March 3, 2014.

تعهدت الجهات المانحة بها بمنح 4.8 مليارات دولار وتركز على تنويع الأنشطة الاقتصادية للنيجر.[81]

وبحلول منتصف عام 2014، ظل التقدم المُحرز حول استراتيجية الأمن والتنمية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير واضح. وارتكز نجاحهما على الافتراض المتفائل بمعدلات النمو القوية التي تستند جزئيًا إلى زيادة الصادرات في مجال التعدين.[82] ومع ذلك، انخفض سعر اليورانيوم بانتظام منذ عام 2011 وكارثة فوكوشيما.[83] يؤجل الاتفاق الجديد المبرم بين شركة آرافا ودولة النيجر بتاريخ 26 أيار (مايو) 2014 الاستفادة من موقع إيموارين الجديد إلى أجل غير مسمى، وهو الذي كانت تعتمد حكومة النيجر عليه لزيادة إيراداتها.[84] ومن ثم، فإن النيجر ستزيد من اعتمادها مرة أخرى على الجهات المانحة الخارجية لتنفيذ برامجها الطموحة وتلبية توقعات سكانها، ولكن قد يكون التسليم الفعلي للمعونات المقدمة من الجهات المانحة أقل من المتعهد به.[85]

الفرضية الثالثة: بقاء النيجر مرتبط بالحظ

يجب دراسة فرضية ثالثة وهي: ربما لم تلعب العناصر الموضحة أعلاه سوى دور هامشي في قدرة النيجر على مواصلة مسيرتها، وقد يستغرق الأمر مجرد شهور أو سنوات قبل أن تعود النيجر إلى الاضطراب المدني والانقلابات العسكرية التي ميزت الكثير من ماضيها. ومن هذا المنظور التحليلي، لم يكن استقرار النيجر سوى ضربة حظ. ويدعم استمرار وجود العديد من العوامل المساهمة في زعزعة الاستقرار في النيجر هذه الفرضية التشاؤمية.

---

[81] UNDP, "In Paris, Niger Mobilizes $4.8 Billion for Development," November 16, 2012; "Mise en œuvre du PDES 2012–2015: Un instrument de référence pour impulser une mutation qualitative de l'économie nigérienne," *Le Sahel*, undated; referenced June 2014; Alex Thurston, "Niger Secures $4.8 Billion for Security and Development: Is This a Regional Model?" *Sahel Blog*, November 16, 2012b.

[82] "Mise en œuvre du PDES 2012–2015," undated.

[83] "5 Year Uranium Prices and Price Chart," *InvestmentMine*, undated; referenced June 2014; Véronique Le Billon, "Uranium: Areva et le Niger scellent un nouvel accord," *Les échos*, May 26, 2014; Christophe Boisbouvier, "Uranium: le Niger n'a 'rien à cacher' sur l'accord avec Areva," *Radio France zz*, June 4, 2014.

[84] Boisbouvier, 2014.

[85] خبير في شؤون الساحل د، 2014.

لقد ظل بعض هذه العوامل موجودًا لفترة طويلة، في حين أن العوامل الأخرى حديثة أو تعتبر نتيجة مباشرة للأزمتين الليبية والمالية.

لا يزال النظام السياسي في النيجر هشًّا. فلا يوجد ما يشير إلى أن السيطرة المدنية على القوات المسلحة قد تحسنت. ولا تزال العلاقات بين القوى السياسية والعسكرية قريبة على نحو غير مريح، ويمكن أن تقرر القوة العسكرية مرة أخرى أن تتدخل في المشهد السياسي.[86] وقد حدث هذا تقريبًا في تموز (يوليو) عام 2011، عندما أفادت التقارير بأن الرئيس محمد يوسفو أحبط محاولة انقلاب من قِبل الجيش.[87] يحد هذا التهديد المستمر من نطاق عمل الرئيس يوسفو. لا يقتصر الأمر على أن يقوم الرئيس يوسفو باسترضاء أفراد الجيش الذين قد تكون لديهم الرغبة والنفوذ الكافي للتحريض على الانقلاب، بل عليه أيضًا أن يفعل الشيء ذاته مع خصومه السياسيين الذين قد يميلون إلى خلق نوع من العراقيل السياسية التي دفعت الجيش في الماضي إلى التدخل من أجل "حل" الأزمة.[88] تتكرر التوترات السياسية في النيجر، وقد زادت منذ آب (أغسطس) عام 2013، عندما ترك رئيس البرلمان هاما أمادو (Hama Amadou)، الذي يعتبر خصمًا محتملاً ليوسفو في الانتخابات الرئاسية 2016، تحالف الأغلبية الحكومية. حدثت سلسلة اعتقالات لأفراد المعارضة وصحفيين، بالإضافة إلى شن عمليات هجومية على منازل أفراد المعارضة والأغلبية في النصف الأول من عام 2014.[89] أبرزت هذه الأحداث الضعف المتأصل في ديمقراطية النيجر.

وثمة مصدر آخر يدل على الضعف بالنسبة للسلطة المدنية في النيجر يكمن في حقيقة أنها كانت تعتمد، إلى حد كبير، على استراتيجية مشابهة لاستراتيجية أمادو توماني توري لتهدئة مثيري الشغب المحتملين في الشمال.[90] وتكمن هذه الاستراتيجية

---

[86] International Crisis Group, 2013, pp. 22-23.

[87] Ibbo Abdoulaye, '10 Arrested in Niger Coup Attempt, President Says," *CNN*, August 3, 2011; "Au Niger, le président Issoufou dénonce une tentative de coup d'État," *Radio France internationale*, August 3, 2011; International Crisis Group, 2013, p. 23.

[88] Tinti, 2013؛ خبير في شؤون النيجر، محادثة مع ستيفاني بيزارد، حزيران (يونيو) 2014. أكد الخبير في شؤون النيجر بشكل عام أن المعارضة السياسية قد فازت في أول انتخابات عقب تسليم الجيش السلطة للمدنيين.

[89] "Le Niger s'enfonce dans une crise politique," *Jeune Afrique*, June 5, 2014; "Des opposants arrêtés et un journal fermé au Niger," *Le monde*, May 25, 2014.

[90] تشير المجموعة الدولية للأزمات إلى أن وجود استراتيجية مماثلة لأمادو توماني توري سمحت لوسطاء النفوذ المحليين بالسيطرة على الجماعات المسلحة وطرق الاتجار في شمال مالي (International Crisis Group, 2013, p. 36).

في إعطاء مناصب السلطة للشخصيات البارزة الذين بإمكانهم أن يمنعوا عودة العنف.[91] لا تقتصر مخاطر هذه الاستراتيجية على خلق انطباع بالإفلات من العقاب وضعف الحكومة، هناك أيضًا حدود لما يمكن أن تحققه. على سبيل المثال، يشير الباحث إيفان غيشاوا (Yvan Guichaoua) أنه عندما أصبح رهيسا آغ بولا (Rhissa Ag Boula) القائد السابق لجبهة تحرير آير وأزواغ وزيرًا للسياحة في عام 1997 (خدم في هذا المنصب حتى عام 2004)، مُنح ضمنيًا أيضًا "صلاحيات تقديرية للحيلولة دون أي تجدد لتطلعات تمردية في منطقة أغاديس".[92] وعندما أودع بولا السجن بتهمة الاشتباه في تورطه في قتل سياسي محلي، "أُعيد تشكيل جبهة تحرير آير وأزواغ مؤقتًا لخدمة مصالح رئيسها"،[93] مما أدى إلى إطلاق سراحه سريعًا. وهذا يشير إلى أنه يمكن للأفراد والجماعات القوية إعادة تعبئة أفرادها بسهولة إذا أصبح من مصلحتهم القيام بذلك.[94] تدرك القيادة السياسية النيجرية هذا الخطر وتتصرف وفقًا لذلك. فبعد أن تم إلقاء القبض على القائد السابق للحركة النيجرية من أجل العدالة، ألامبو، في آذار (مارس) عام 2012 بتهم الإرهاب، تم إطلاق سراحه سريعًا.[95]

وبشكل عام، يشير هذا إلى وجود حدود لما يمكن أن يحققه إدماج الطوارق فيما يتعلق بمنع عودة التمرد. وتشير المجموعة الدولية للأزمات، على سبيل المثال، إلى أن ماها رئيس بلدية تشيروزرين المنتمي للطوارق قد انضم إلى الحركة النيجرية من أجل العدالة عام 2007.[96] ويحذر غريغوار أيضًا أنه ليس من الواضح مقدار تأثير هؤلاء القادة المتمردين السابقين على الجيل الأصغر من الطوارق، ولا سيما العائدين من ليبيا.[97]

وفي غضون ذلك، لم تتراجع الهجمات المتعلقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أراضي النيجر. وترتبط هذه الهجمات إلى حد كبير بمالي، حيث تقوم جماعات إجرامية نيجرية بخطف غربيين وبيعهم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

---

91 International Crisis Group, 2013, p. 35.

92 Guichaoua, 2009, p. 11

93 Guichaoua, 2009, p. 12.

94 خبير في شؤون الساحل ج، 2014.

95 Ibrahim Diallo, "Insécurité: Abta Hamidine s'apprêtait à livrer les quatre otages français au clan Kadhafi," *Aïr info*, No. 122, June 15–30, 2011; Ibrahim Diallo "Niger: Aghali Alambo et Abta Hamidine, inculpés d'actes terroristes, libérés," *Afrik.com*, April 2, 2012; "Niger Arrests Ex–Rebel Chief on Suspected Qaeda Link," *Reuters*, March 21, 2012.

96 International Crisis Group, 2013, p. 31, note 178.

97 Grégoire, 2013, p. 10.

الإسلامي، ثم ترسلهم القاعدة بعد ذلك إلى الأراضي المالية.[98] يوضح الجدول 5.2 أن الغربيين والمصالح الغربية – وليس القوة العسكرية أو المدنية في النيجر – هم الأهداف الرئيسية للهجمات الإرهابية في النيجر. وعلى الرغم من وقوع عدد من الهجمات ضد الجيش النيجري منذ عام 2010 – بالقرب من تيليا في كانون الثاني (يناير) عام 2010 وضد ثكنات تيلوا العسكرية في آذار (مارس) عام 2010 – فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لم يعلن مسؤوليته عن تلك الهجمات وما زالت ظروف تلك الهجمات غامضة حتى الآن.[99] وعلى الرغم من ذلك يوجد استثناء واحد هام وهو هجوم أيار (مايو) 2013 ضد قاعدة النيجر العسكرية في أغاديس. وبشكل عام، أسفر النشاط الإرهابي في النيجر إلى حدوث تضرر كبير في قطاع السياحة، الذي كان أحد مصادر الدخل الرئيسية للمجتمعات المحلية في الشمال وقد تضررت بشدة بسبب تمرد عام 2007.[100]

وعلى الرغم من أن هذه المصادر القديمة لعدم الاستقرار لا تزال موجودة، ظهرت بعض المصادر الجديدة في الآونة الأخيرة أيضًا. ومع زيادة خطر الهجمات الإرهابية، فقد أظهرت جماعة بوكو حرام، التي تشارك الحدود مع النيجر، وجودًا متزايدًا في النيجر على مدار السنوات القليلة الماضية. تُطوِّر الجماعة النيجرية قواعد خلفية في منطقتي ديفا وزيندر في جنوب النيجر، وخاصة منذ عام 2009 وتصعيد دولة النيجر القمع العسكري ضد الجماعة.[101] تعمل جماعة بوكو حرام أيضًا باعتبارها مصدرًا غير مباشر في زعزعة الاستقرار حيث أسفرت هجماتها العنيفة على المدنيين في نيجيريا إلى نزوح السكان نحو النيجر.[102] بالإضافة إلى ذلك، طردت نيجيريا بعض مقاتلي جماعة بوكو حرام النيجريين إلى بلدهم الأصلي.[103] وفي حزيران (يونيو) 2013، وُجِّهت تهمة هروب العديد من المتهمين الإرهابيين البارزين من سجن نيامي إلى الجماعة.[104] وفي شباط (فبراير)

---

98 International Crisis Group, 2013, p. 40.

99 International Crisis Group, 2013, p. 40, note 227.

100 Sahel expert D, 2014; Alex Thurston, "Niger Braces for Regional Turbulence," *World Politics Review*, February 15, 2012a.

101 International Crisis Group, 2013, p. 44; Grégoire, 2013, p. 11.

102 International Crisis Group, 2013, p. 45.

103 International Crisis Group, 2013, p. 45, note 259

104 Sahel expert D, 2014; "Niger: L'attaque dans la prison de Niamey a été menée par des islamistes de Boko Haram," *Radio France internationale*, June 1, 2013.

الجدول 5.2
الهجمات في النيجر ذات الصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

التاريخ	المكان	الحدث	النتيجة
كانون الأول (ديسمبر) 2008	حوالي 40 كيلومترًا من نيامي	خطف دبلوماسيَّين كنديَّين	تم إطلاق سراح الرهائن في نيسان (إبريل) عام 2009
كانون الثاني (يناير) 2009	دائرة تسارا بالقرب من مالي	خطف أربعة أوروبيين	أُطلِق سراح ثلاث رهائن في نيسان (إبريل) وتموز (يوليو) 2009، وقُتل الرهينة الرابعة إيدوين داير (Edwin Dyer)
تشرين الثاني (نوفمبر) 2009	تاهوا	محاولة فاشلة لخطف موظفي السفارة الأمريكية	لم يتم احتجاز أي رهائن
نيسان (إبريل) 2010	شمال النيجر	خطف مهندس فرنسي	قتله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تموز (يوليو) 2010
أيلول (سبتمبر) 2010	أرليت	خطف سبعة موظفين من شركة آرافا	ذكرت التقارير بأنه تم نقلهم إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بمالي، وأُطلق سراح ثلاثة منهم في عام 2011، وأربعة في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2013
كانون الثاني (يناير) 2011	نيامي	خطف فردين فرنسيين	تم قتل الرهينتين في اليوم ذاته في أثناء محاولتهم الهرب
تشرين الأول (أكتوبر) عام 2012	دائرة داكورو	خطف ستة عمال في المجال الإنساني	تم إطلاق سراح خمسة منهم في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، وقتل واحد
أيار (مايو) 2013	أرليت وأغاديس	هجمات منسقة ضد منجم يورانيوم وقاعدة عسكرية	قُتل 20، وجُرح العشرات

المصادر: International Crisis Group, 2013, pp. 39–40; Steven Erlanger, "2 French Hostages Are Found Dead in Niger," *New York Times*, January 8, 2011; Abdoulaye Massalatchi, "Kidnapped Aid Workers Released in Niger, One Killed," *Reuters*, November 3, 2012; Abdoulaye Massalatchi, "Islamists Kill 20 in Suicide Attacks in Niger," *Reuters*, May 23, 2013; Mahamadou Issoufou, "Quatrième attaque terroriste au Niger, qui s'enfonce dans une nouvelle forme de guerre," *Radio France internationale*, June 13, 2013.

ملحوظة: لا يشمل هذا الجدول سوى الهجمات التي تم تأكيدها والتي انطوت على عناصر لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وليس جميع الهجمات الإرهابية المُبلّغ عنها. قد تكون بعض الهجمات الأخرى بسبب الجماعات الإجرامية أو بوكو حرام.

عام 2014، اعتقلت السلطات النيجرية 20 فردًا من مقاتلي بوكو حرام لاشتباههم في تخطيط هجمات في جنوب البلاد.[105]

يجب على النيجر مواجهة المزيد من الصعوبات على الجانبين الشرقي والغربي بالإضافة إلى هذا التهديد على حدودها الجنوبية. ومن الناحية الشرقية، تقع النيجر على مقربة من جنوب غرب ليبيا، التي تسيطر عليها الميليشيات ما زالت مركزًا للاتجار. قد تكون ليبيا الآن موطنًا لبعض الجماعات الجهادية أيضًا التي طردتها عملية سرفال خارج مالي. ووفقًا لحكومة النيجر، جرى التجهيز لتفجيرات أرليت وأغاديس في ليبيا.[106] ويصف غريغوار وادي أوباري في جنوب ليبيا على أنه "ملاذ آمن جديد" للإسلاميين.[107] ومن العواقب الأخرى المترتبة على سقوط القذافي التي يجب أخذها في الاعتبار اختفاء الوساطة الليبية في صراعات المنطقة. ولنكن مُحددين، فإن ليبيا كانت مصدرًا للاستقرار كما هي مصدرًا لعدم الاستقرار، والسبب الوحيد الذي جعل تانجي معارضًا بشدة للمفاوضات مع الحركة النيجرية من أجل العدالة في الفترة من عام 2007 حتى عام 2009 هو أنه رأى أن الجماعة أداة في يد القذافي لكسب السيطرة على اليورانيوم والنفط في النيجر.[108] ومع ذلك، أثناء ذلك التمرد، عقدت ليبيا مناقشات مع الأطراف المتحاربة وموَّلت نزع السلاح من المقاتلين.[109] ومن غير الواضح، نظرًا لتحول ليبيا من كونها مصدرًا للدبلوماسية إلى مأوى لعدم الاستقرار، أي دول المنطقة يمكن أن يكون لها نفوذ وتمويلات كافية في المنطقة للقيام بهذا الدور من الوساطة.[110]

وفي الناحية الغربية، تعتبر مالي مصدرًا مهمًا لعدم الاستقرار. قد يستخدم الإسلاميون العائدون دولة النيجر باعتبارها قاعدة خلفية بدلاً من الانتقال إلى ليبيا.[111]

---

[105] Abdoulaye Massalaki, "Niger Arrests 20 Boko Haram Militants in Suspected Plot," *Reuters*, February 17, 2014.

[106] International Crisis Group, 2013, p. 38.

[107] Grégoire, 2013 p. 11.

[108] Raffray, 2013, p. 67.

[109] Grégoire, 2013, pp. 14, 37.

[110] المغرب والجزائر مرشحتان على الأرجح لهذا الدور، لكن خصومتهما الكبيرة حول وضع الصحراء الغربية يمكن أن يجعل تدخّلهما في المنطقة مصدرًا لعدم الاستقرار أكثر من أن تنعم المنطقة بالاستقرار.

[111] David J. Francis, "The Regional Impact of the Armed Conflict and French Intervention in Mali," Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, April 9, 2013, p. 11.

إذا كان التجنيد عبر الحدود منخفضًا بالنسبة لجماعات الطوارق المتمردة، فإن الأمور مختلفة بالنسبة لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، التي يبدو أن النيجر قد مثّلت لها قاعدة كبيرة للتجنيد – ربما بسبب قرب موقع النيجر الجغرافي من منطقة غاو، التي طالما كانت معقلاً لحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[112] تختلف تقديرات المجندين بحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بالنيجر اختلافًا كبيرًا. فطبقًا للمجموعة الدولية للأزمات، انضم قرابة 100 شاب من شباب شعب الفولاني بالنيجر إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عام 2012، ولكن عادوا إلى منطقة تيلابيري بالنيجر بعد بدء عملية سرفال.[113] ويقدّر مصدر آخر أن ما يصل إلى 3000 نيجري من شعب الفولاني قد انضموا إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عندما استولت الجماعة على أجزاء من شمال مالي عام 2012، مع عودة معظمهم إلى النيجر بعد أن أطلقت فرنسا عملية سرفال.[114] قد يُفسِّر التطرف الديني جزءًا من انجذاب حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا للشعب الفولاني النيجري، ولكن، كما هو الحال في مالي، لا تقل الديناميكيات المحلية أهمية عن الدين لفهم التجنيد داخل الجماعات المسلحة والانضمام إليها. ووفقًا لوزير الداخلية النيجري عبده لابو (Abdou Labo)، الذي أورد في مجلة *جون أفريك*، أن موقف حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المناهض للطوارق ربما كان جذابًا للشعب الفولاني الذي تصادف وجود نزاع له مع عشيرة محلية من الطوارق.[115] ربما أدى الحافز المالي دورًا أيضًا، حيث يتلقى كل مجند ما يقرب من 500 إلى 1000 يورو للانضمام للجماعة.[116] وكما ورد أن حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا قد طورت من علاقاتها الاقتصادية والدينية مع جماعات عرب من منطقة تسارا المجاورة لمالي.[117]

وأخيرًا، على حكومة النيجر مواجهة التهديدات الداخلية خارج نطاق جيشها الميّال للانقلاب. ومن الحقائق المهمة أن برامج التطوير الطموحة التي تم إطلاقها قد أنشأت توقعات قد لا تتحقق. ما زال يتعين حتى الآن على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجية الأمن والتنمية إظهار نتائج إيجابية مباشرة بشأن الاقتصاد والرفاهية العامة

---

112 Lebovich, 2013; International Crisis Group, 2013, p. 43.

113 International Crisis Group, 2013, p. 43, note 245.

114 Carayol, 2013b.

115 Carayol, 2013b.

116 Carayol, 2013b.

117 Grégoire, 2013, p. 11.

للسكان.[118] تواجه البرامج تحديات كبيرة، وأول هذه التحديات ارتفاع مستويات البطالة والانخفاض الحاد في مجال السياحة بسبب المخاوف الأمنية.[119]

تعتبر هذه البرامج مكلفة في الوقت ذاته. تضاعفت ميزانية وزارة الدفاع النيجرية أربع مرات تقريبًا بين عامي 2010 و2014 (انظر الشكل 5.2) لدفع مرتبات أعلى لأفراد الجيش ومقابل المعدات والتجنيد.[120] جاءت هذه الزيادات على حساب فئات أخرى من الإنفاق العام: حيث أعادت النيجر تخصيص ما يقرب من 80 مليون دولارًا من الصحة والتعليم إلى الدفاع.[121] وقد يُثبت التأكيد على إنفاق وزارة الدفاع على حساب الأولويات الأخرى على المدى الطويل أنها استراتيجية محفوفة بالمخاطر. يعاني السكان في نيامي من انقطاع التيار الكهربائي على الرغم من الوعود بأن إنتاج النفط ومعمل التكرير الجديد سيعملان على التخفيف من حدة الأمر. وكثير من البنية التحتية في البلاد بأسرها في حاجة ماسة إلى تطوير أو إصلاح.[122] علاوة على ذلك، هناك خطر لخفض موارد تمويل مجالات أخرى مثل التعليم في بلد كانت نسبة 49.2 في المائة من سكانه في عام 2011 تحت سن الخامسة عشرة، وكانت معدلات القراءة والكتابة بالغة السوء.[123] ففي نيسان (إبريل) 2013، شهدت النيجر اضطرابات اجتماعية من شباب عاطلين عن العمل في ديفا، بالإضافة إلى مظاهرات طلابية عنيفة في نيامي في أيار (مايو) 2014 بسبب التأخير في دفع المنح الدراسية من جانب الحكومة.[124]

وأخيرًا، هناك احتمال بأنه قد تؤدي مشاركة النيجر في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) ووجود القوات

---

[118] International Crisis Group, 2013, p. 20.

[119] International Crisis Group, 2013, p. 33.

[120] Carayol, 2013b; Touchard, 2014.

[121] Tinti, 2013.

[122] خبير في شؤون الساحل د. Lebovich, 2013، 2014.

[123] Nigerien Ministry of Finance, *Le Niger en chiffres 2011*, November 2011, p. 30. في عام 2014، كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة 28.7 بالمائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا وأكثر، وفقا لمؤشرات التنمية البشرية 2014 ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2014).

[124] Moussa Kaka, "Niger: Manifestation des jeunes sans emploi de Diffa," *Radio France internationale*, April 30, 2013; "Niger: Au moins dix blessés, d'importants dégâts lors de violentes manifestations d'étudiants," *Pan Africa Press*, May 22, 2014.

الشكل 5.2
ميزانية الدفاع التقديرية في النيجر، في الفترة 2010–2014

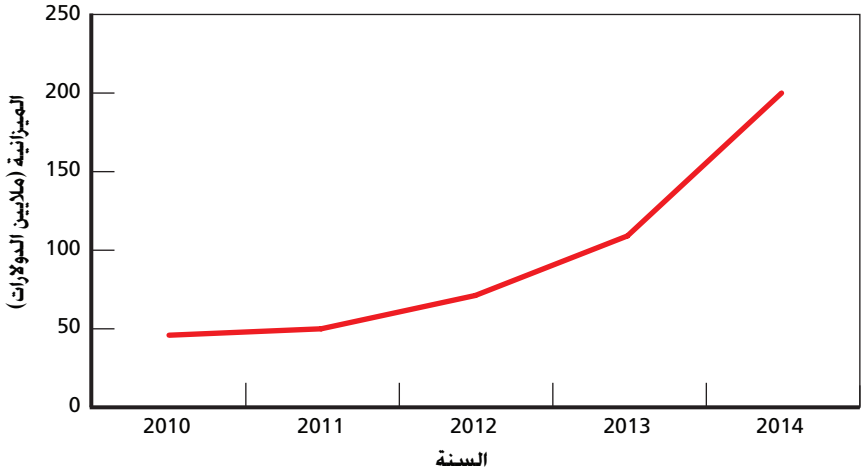

المصدر: Touchard, 2014.
RAND *RR892-5.2*

الأمريكية والفرنسية إلى زيادة التطرف.[125] أفادت المجموعة الدولية للأزمات بوجود استياء في الجيش.[126] في شباط (فبراير) 2013، نشرت الولايات المتحدة حوالي 100 فرد عسكري في النيجر لإدارة وجود جديد لطائرات البريداتور بدون طيار التي كانت تُقلع من نيامي في مهمات استطلاعية.[127] وتم منح فرنسا حق الوصول إلى مطاري نيامي وأغاديس منذ عام 2013، وهي تحلق بثلاث طائرات استطلاع بدون طيار من طراز هارفانغ، بالإضافة إلى طائرة نقل؛ وذلك لاستخدامها في دعم عملية سرفال.[128] وفي العام ذاته، أضافت فرنسا إلى أسطولها في النيجر طائرتين بدون طيار من طراز ريبر، اشترتهما من الولايات المتحدة.[129] ويمكن الآن لقاعدة القوات الجوية الفرنسية في النيجر، التي ازداد حجمها، أن تستوعب طائرات رافال، فضلاً عن الطائرات العسكرية للتزويد بالوقود في الجو

[125] International Crisis Group, 2013, p. 42.

[126] International Crisis Group, 2013, p. 23.

[127] Craig Whitlock, "Drone Base in Niger Gives U.S. a Strategic Foothold in West Africa," *Washington Post*, March 21, 2013.

[128] International Crisis Group, 2013, p. 46; Fourt, 2013.

[129] "Lune de miel franco-américaine au Sahel," *Jeune Afrique*, March 10, 2014.

من طراز (KC-135).[130] سيؤدي تحويل الموقف الفرنسي نحو الساحل، الذي أعلنه وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لو دريان (Jean-Yves Le Drian) في كانون الثاني (يناير) 2014، إلى جعل نيامي أكثر حسمًا للفرنسيين الذين يخططون لجعلها "شعبة الاستخبارات" في منطقة الساحل.[131] واعتبارًا من أوائل عام 2014، تم نشر ما يقرب من 300 عسكري فرنسي في النيجر للقيام بمهام في مختلف المجالات مثل: الاستخبارات ومكافحة الإرهاب وتدريب القوات النيجرية والتدخلات في منطقة الساحل الأوسع نطاقًا.[132] على الرغم من أن يوسفو رحب علنًا بالوجود الفرنسي والأمريكي، بل ووافق طواعية على أن تستضيف النيجر جولة عام 2014 من مناورة فلينتلوك العسكرية الأمريكية الرئيسية بمنطقة الساحل، يبقى أن نرى إذا ما كان السكان سيشاركون في هذا الانفتاح أم لا.[133]

الآثار المترتبة بالنسبة لمالي

يبدو أن بعض الخصائص الهيكلية للنيجر تجعلها بطبيعتها أكثر استقرارًا من مالي بشكل عام. حيث يوفر سكانها المختلطون جغرافيًا، واندماج الطوارق بشكل أفضل، والانقسام الأقل بين الشمال والجنوب (يرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن الشمال يعتمد على بعض الإيرادات التي لا تعتمد على السياحة فقط، على النقيض من مالي)، بعض التمكين في أوقات الأزمات. ربما جعلت سياسة يوسفو السريعة لتأمين الحدود ومحاولة إعادة إدماج العائدين اقتصاديًا البلاد بمنأى عن الخطر عندما انهارت ليبيا. ومع ذلك، فإن صحة أول فرضيتين لا تُفنِّد تلقائيًا الفرضية الثالثة. وبعبارة أخرى، قد تكون النيجر أكثر استقرارًا من مالي، حيث إن استراتيجية الاستجابة للأزمات التي تتبناها قد تكون الأفضل، ومع ذلك قد تواجه النيجر، إن لم يحالفها الحظ، اضطرابًا سياسيًا أو تهديدًا أمنيًا كبيرًا

---

130 Jean-Michel Bezat, "Uranium: pourquoi Areva peine à renouveler ses contrats au Niger," *Le monde*, March 25, 2014.

131 "Discours de Monsieur Jean-Yves le Drian ministre de la Défense devant le CSIS à Washington le vendredi 24 janvier 2014," French Ministry of Defense, January 24, 2014; "Map: France Revamps Military Operations in Africa's Sahel," *France 24*, updated May 9, 2014.

132 Touchard, 2014; Véronique Barral, "Infographie: Les forces militaires françaises en Afrique," *Radio France internationale*, February 17, 2014.

133 Issoufou cited in Whitlock, 2013; Tinti, Peter, "War, Peace and Civil Affairs in Niger," *Wall Street Journal*, March 6, 2014.

على الرغم من هذه الأمور بسبب جميع العوامل الأخرى الموجودة المساهمة في زعزعة الاستقرار.

ومع ذلك، فإن حالة النيجر تشير إلى ممارسات جيدة قد لا تجعلها دولة مُحصَّنة من عدم الاستقرار، ولكن يمكنها على الأقل زيادة مقاومتها للخطر الإقليمي المُنتشر. يصعُب تكرار بعض هذه الأمور في مالي. ومن هذه الأمثلة أن النيجر لديها تركيبة عرقية متنوعة. وعلى الرغم من ذلك، قد تتمكن مالي من محاكاة بعض عناصر التمكين الأخرى. وتشمل هذه العناصر تعزيز إدماج مجتمعات الأقليات، ولا سيما الطوارق، وتقليل الانقسام بين الشمال والجنوب من خلال تحسين الخدمات الأساسية، وكذلك البنية التحتية لوسائل المواصلات، لتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنقل الجغرافي، وتعزيز التنمية لدعم اللامركزية، والحد من مخاطر التطرف على المدى الطويل.

الفصل السادس

الخاتمة

اتسمت إنجازات اتفاقيات السلام السابقة في مالي بالضعف؛ وذلك إن نظرنا إلى الموضوع من جميع الجوانب. ومع ذلك، سيكون من المبالغة القول بعدم تحقق شيء، وإن الوضع في عام 2014 ظل كما كان عليه في تسعينيات القرن العشرين. ربما يكون التغير الأكبر منذ ذلك الحين هو الوعي: جرت العادة ألا تكون الحكومة المالية والمجتمع الدولي على السواء على دراية بمصالح مواطني شمال مالي واحتياجاتهم ووجهات نظرهم أو تتجاهلها. والآن يُولي الجنوبيون، بما في ذلك بعض مسؤولي الحكومة، مزيدًا من الاهتمام بشؤون شمال مالي. ثانيًا، تُشكل قائمة من جوانب الاهتمام المتفق عليها (مثل الحكم الذاتي واللامركزية)، حاليًا إطار العمل للمحادثات الراهنة والمستقبلية. ثالثًا، لقد غيَّر الميثاق الوطني النظام السياسي المالي نهائيًا. تمثّل الديمقراطية واللامركزية، بصرف النظر عن أوجه القصور والضعف الحقيقية، ملامح دائمة للحياة السياسية في مالي. كان هناك شك في تسليم المجلس العسكري ما بعد الانقلاب السلطة إلى حكومة منتخبة في نهاية المطاف. ومن الجدير بالذكر تأكيد حقيقة ليست واضحة بشكل مباشر في ظل جميع أعمال العنف الأخيرة: لا يشارك أغلب الشماليين في القتال ومصلحتهم الشخصية تتمثل في إرساء الاستقرار.

أما فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات السابقة، فمما لا مراء فيه أنه لم يتم تطبيق أي شيء بفعالية كما كان مرغوبًا، بصرف النظر عمّا إذا كانت أي من المشكلات يمكن أن تعزى إلى سوء النية من جانب باماكو. ومع ذلك، يظل صحيحًا تلقي عنصرين من الاتفاقيات، التي تم تطبيقها جزئيًا على الأقل، مراجعات إيجابية بصرف النظر عن مشكلاتها وهما: إدماج مقاتلي شمال مالي في الجيش المالي واللامركزية والتحول الديمقراطي. ويبدو أن لكلا البرنامجين قيمةً حتى الآن.

يكمن الأمر المفقود حتى الآن في نقص التمثيل، وتلك مشكلة تنبثق جزئيًا من افتراضات غير صحيحة عن تمثيل الجماعات المتمردة التي كانت أطرافًا في اتفاقيات السلام السابقة، وكذلك من الجهود الرامية إلى ضم مواطني الشمال والأصوات الشمالية الشرعية، مثل الزعماء التقليديين الذين لم يكونوا بعدد كافٍ، من وجهة نظر بعض مواطني الشمال. وهذا يتعلق بمسألة الأمن، وعدم قدرة القوات الأمنية المالية على بسط الأمن، وعدم ملاءمة نشر القوات في شكلها الحالي لتجريبها، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى حشد دعم المجتمعات الشمالية بشكل أو بآخر. والسؤال الذي يجب طرحه هو كيف يمكن تمديد برنامج إدماج المتمردين أو تهيئته بحيث لا يعتبر مواطنو شمال مالي الجيش المالي أنه جيش أجنبي، والعكس بالعكس. في الواقع، يمكن أن يكون الطابع *الجمهوري* للجيش المالي بنفس أهمية قدرته على القتال على الأقل، وهو أمر يجب أن تضعه المساعدة الأمنية الأمريكية في الحسبان. وثمة سؤال آخر يجب طرحه وهو كيف يمكن تدعيم الشكل الحالي للديمقراطية والنظام الإداري بمالي أو تكملته أو ملاءمته لتعزيز شرعية الدولة وتعزيز الارتباط بها. تمثل الدعوة بمنح الزعماء التقليديين الحاليين دورًا محددًا لمنعهم من تقويض الديمقراطية أمرًا مثيرًا للاهتمام ويستحق مزيدًا من الدراسة.

وعلى نفس المنوال، بإمكان الزعماء وقادة المجتمع الآخرين الإمساك بزمام الأمور جيدًا لتوفير المساعدة الأمنية. ولن يُجدي النموذج الاستعماري الفرنسي الذي يعتمد على ميليشيا واحدة أو بضعة ميليشيات نفعًا بسبب التضمينات السياسية لظهور نجم مجموعات صغيرة معينة على حساب أخرى. ومع ذلك، توجد نماذج أخرى لتنظيم القوات المحلية الأقل تعبئة.

توفر النيجر أيضًا دروسًا مهمة تتعلق بنُهُج سياسة الحكومة البديلة لدمج الطوارق في الحكومة وقيمة التنمية. ومع ذلك، لا يزال نقص الخدمات الأساسية في شمال مالي يمثل مشكلة. كانت الجماعات الإسلامية التي استولت على المدن الشمالية في عام 2012 على علم بذلك واستغلته باعتباره فرصةً للحصول على دعم السكان (توفير رقم خط ساخن يمكن للسكان الاتصال به حال تعرضهم للسرقة أو المضايقة، [1]تنظيف جداول المياة التي لم يتم تنظيفها خلال سنوات). كان زعماء القاعدة بالمغرب الإسلامي على دراية خاصة بأهمية استقطاب الدعم الشعبي، كما يثبت ذلك الوثائق الداخلية

---

[1] Morten Bøås and Liv Elin Torheim, "Mali Unmasked: Resistance, Collusion, Collaboration," Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 15, 2013, p. 3.

للجماعة التي عُثر عليها في تمبكتو بعد بدء عملية سرفال.[2] يصعب اعتبار النيجر نموذجًا، حيث لا يزال مدى استقرارها السياسي أمرًا منتظرًا على المدى البعيد، بيد أن صمودها في مواجهة الأزمة المالية يشير إلى أن السياسات التي تبناها الرئيس يوسفو للربط بين برامج الأمن والتنمية يمكن أن تكون ذات جدوى. وربما استفادت النيجر أيضًا من الانقسام الأقل حدة بين الشمال والجنوب، الذي يمكن لمالي محاكاته من خلال بنية أساسية للاتصالات وخدمات عامة أفضل في الشمال. وأخيرًا، فإن نجاح النيجر الأكبر في دمج الطوارق بهياكل دولتها يأتي نتيجة للسياسات الطوعية والسكان الأكثر تنوعًا على حد سواء. يمكن لمالي أن تنتهج نهج النيجر، هذا النهج الذي من شأنه أن يساعد في تذكير أقلياتها بأنها تمثل جزءًا لا يتجزأ من دولة مالي.

وأخيرًا، يجب أن يكون من الواضح أيضًا أنه ليس هناك حل سحري من شأنه إصلاح مشكلات مالي، وبالتأكيد لن يكون بين عشية وضحاها. تقع المشكلة الجهادية بمالي ضمن مشكلة أمنية أكبر، تتداخل بدورها في العديد من المشكلات الأخرى، تتراوح من الاقتصاد إلى الحوكمة. ولا يزال الجمع ذاته بين التدابير الأمنية والتنموية التي جُربت في النيجر، وبالقدر ذاته من النجاح المتفاوت في مالي منذ عام 1992، السبيل إلى الاستقرار المستقبلي. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه التدابير في مالي بطريقة فعّالة، بما يكفي لإحداث فرق على أرض الواقع وليس بطريقة شديدة الصرامة لتجنب إثارة مواطني الجنوب، هو أقصى توازن دقيق يمكن تحقيقه.

---

[2] Rukmini Callimachi, "In Timbuktu, al-Qaida Left Behind a Manifesto," *Big Story*, February 14, 2013.

المراجع

"5 Year Uranium Prices and Price Chart," *InvestmentMine*, undated; referenced June 2014. As of November 11, 2014:
http://www.infomine.com/investment/metal-prices/uranium-oxide/5-year/

Abdoulaye, Ibbo, "10 Arrested in Niger Coup Attempt, President Says," *CNN*, August 3, 2011. As of November 10, 2014:
http://www.cnn.com/2011/WORLD/africa/08/03/niger.coup.arrest/

Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux pourparlers inclusifs de paix au Mali [Preliminary agreement for the presidential election and inclusive peace talks in Mali], Ouagadougou, Burkina Faso, June 18, 2013. As of November 10, 2014:
http://peacemaker.un.org/mali-accord-preliminaire-elections2013

Accord sur la cessation des hostilités: Le gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part [Agreement on the cessation of hostilities: The government of the Republic of Mali on the one hand and the Popular Movement Azaouad and the Arab Islamic Front on the other], Tamanrasset, Algeria, January 6, 1991. As of November 10, 2014:
http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf

Accords d'Alger de 2006: Restauration de la paix, de la sécurité et du développement dans la région de Kidal [Algiers Accords of 2006: Restoration of peace, security, and development in the region of Kidal], July 4, 2006. As of November 10, 2014:
http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ML_060704_Accord%20d%27Alger.pdf

"Accord stratégique entre le Niger et Areva sur les mines d'uranium," *Liberation*, May 26, 2014.

Algiers Accords—*See* Accords d'Alger de 2006, 2006.

Arab leader A, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 11, 2013.

Arab leader B, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 8, 2013.

Armstrong, Hannah, "Crisis in Mali: Root Causes and Long-Term Solutions," Washington, D.C.: United States Institute of Peace, Brief 149, May 31, 2013. As of November 10, 2014:
http://www.usip.org/publications/crisis-in-mali-root-causes-and-long-term-solutions

"ATT à la cloture du forum de Kidal," *Maliweb*, March 27, 2007. As of November 10, 2014:
http://www.maliweb.net/category.php?NID=17184

"Au Niger, le président Issoufou dénonce une tentative de coup d'État," *Radio France internationale*, August 3, 2011. As of November 11, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/20110803-niger-le-president-issoufou-denonce-tentative-coup-etat/

Auty, Richard M., *Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis*, London: Routledge, 1993.

Barral, Véronique, "Infographie: Les forces militaires françaises en Afrique," *Radio France internationale*, February 17, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/20140217-infographie-mouvements-forces-militaires-francaises-afrique/

Bellah leader, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 8, 2013.

Benchérif, Adib, "Résilience d'Al-Qaïda au Maghreb islamique au nord du Mali," *Réflexion*, November 12, 2013.

Berabiche leader, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 4, 2013.

Berghezan, Georges, *Panorama du trafic de cocaïne en Afrique de l'ouest*, Brussels: Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, June 1, 2012. As of November 10, 2014:
http://www.grip.org/en/node/39

Bezat, Jean-Michel, "Uranium: pourquoi Areva peine à renouveler ses contrats au Niger," *Le monde*, March 25, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.lemonde.fr/economie/article/2014/03/25/uranium-pourquoi-areva-peine-a-renouveler-ses-contrats-au-niger_4389487_3234.html

Biamoye, Hamma, "'Nous pas bouger,' le mouvement de résistance de la jeunesse de Gao qui a fait le choix des islamistes," *Les observateurs*, July 9, 2012. As of November 11, 2014:
http://observers.france24.com/fr/content/20120709-mali-gao-nord-manifestation-jeunes-mnla-mujao-nous-pas-bouger-resistance-islamistes-patrouilleurs

Bøås, Morten, and Liv Elin Torheim, "Mali Unmasked: Resistance, Collusion, Collaboration," Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, March 15, 2013. As of November 10, 2014:
http://www.peacebuilding.no/Regions/Africa/Mali/Publications/Mali-unmasked-resistance-collusion-collaboration

Boilley, Pierre, *Les Touaregs Kel Adagh: Dépendances et révoltes—du Soudan français au Mali contemporain*, Paris: Éd. Karthala, 1999.

Boisbouvier, Christophe, "Uranium: le Niger n'a 'rien à cacher' sur l'accord avec Areva," *Radio France internationale*, June 4, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/20140604-uranium-le-niger-rien-cacher-accord-areva/

Boukhari, Sophie, "Mali: A Flickering Flame," *UNESCO Courier*, Vol. 53, No. 1, January 2000, pp. 26–28. As of November 10, 2014:
http://unesdoc.unesco.org/Ulis/cgi-bin/ulis.pl?catno=118499&set=4F4CFF3F_0_239&gp=&lin=1&ll=c

Bozonnet, Charlotte, "Niger Remains Wary of Mali Crisis on Its Doorstep," *Guardian*, March 5, 2013. As of November 10, 2014:
http://www.theguardian.com/world/2013/mar/05/niger-conflict-mali-army

Callimachi, Rukmini, "In Timbuktu, al-Qaida Left Behind a Manifesto," *Big Story*, February 14, 2013. As of November 10, 2014:
http://bigstory.ap.org/article/timbuktu-al-qaida-left-behind-strategic-plans

Carayol, Rémi, "Mali: Le martyre de Gao," *Jeune Afrique*, February 25, 2013a. As of November 10, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2719p032_036_01.xml0/

———, "Niger, au milieu du chaos," *Jeune Afrique*, April 24, 2013b. As of November 10, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2727p028.xml0/

———, "Niger: Le pays où les Touaregs bénéficient de la décentralisation," *Jeune Afrique*, May 22, 2013c. As of November 10, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2731p037.xml0/

Central Intelligence Agency, "Mali," last updated June 20, 2014a. As of November 17, 2014:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ml.html

———, "Niger," last updated June 20, 2014b. As of November 17, 2014:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ng.html

Chivvis, Christopher S., and Andrew Liepman, *North Africa's Menace: AQIM's Evolution and the U.S. Policy Response*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-415-OSD, 2013. As of November 10, 2014:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR415.html

Claudot-Hawad, Hélène, "La fragmentation touarègue ou le prix de la 'paix,'" in Hélène Claudot-Hawad, ed., *Touaregs: Voix solitaires sous l'horizon confisqué*, Paris: Ethnies/Survival International, 1996, pp. 37–53.

Coulibaly, Be, "États généraux de la décentralisation: Des recommandations pour mieux faire," *L'essor*, November 1, 2013.

"Des opposants arrêtés et un journal fermé au Niger," *Le monde*, May 25, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.lemonde.fr/afrique/article/2014/05/25/des-opposants-arretes-et-un-journal-ferme-au-niger_4425335_3212.html

Deycard, Frédéric, *Les rébellions touarègues du Niger: Combattants, mobilisation et culture politique*, Institut d'études politiques de Bordeaux, doctoral thesis, January 12, 2011.

Diakité, Madiassa Kaba, "Les jeunes de Gao se désolent du manque de reconnaissance de l'état," *Le républicain*, April 15, 2013.

Diallo, Ibrahim, "Insécurité: Abta Hamidine s'apprêtait à livrer les quatre otages français au clan Kadhafi," *Aïr info*, No. 122, June 15–30, 2011. As of November 11, 2014:
http://nigerdiaspora.info/journaux/AirInfo_15_06_11.pdf

———, "Niger: Aghali Alambo et Abta Hamidine, inculpés d'actes terroristes, libérés," *Afrik.com*, April 2, 2012. As of November 10, 2014:
http://www.afrik.com/article25219.html

"Discours de Monsieur Jean-Yves le Drian ministre de la Défense devant le CSIS à Washington le vendredi 24 janvier 2014," French Ministry of Defense, January 24, 2014. As of November 11, 2014:
http://www.defense.gouv.fr/ministre/prises-de-parole-du-ministre/prises-de-parole-de-m.-jean-yves-le-drian/discours-de-monsieur-jean-yves-le-drian-ministre-de-la-defense-devant-le-csis-a-washington-le-vendredi-24-janvier-2014

Djire, D., "Situation à Kidal: Les vérités du député Ahmoudène AG Iknass," *L'essor*, December 27, 2013.

Erlanger, Steven, "2 French Hostages Are Found Dead in Niger," *New York Times*, January 8, 2011. As of November 11, 2014:
http://www.nytimes.com/2011/01/09/world/africa/09niger.html

———, "France Is Increasing Security at Sites in Niger and at Home," *New York Times*, January 24, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.nytimes.com/2013/01/25/world/europe/france-is-increasing-security-at-uranium-sites-in-niger.html

Filiu, Jean-Pierre, *Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel?* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, June 10, 2010. As of November 11, 2014:
http://carnegieendowment.org/2010/06/10/could-al-qaeda-turn-african-in-sahel

Florquin, Nicolas, and Stephanie Pezard, "Insurgency, Disarmament, and Insecurity in Northern Mali, 1990–2004," in Nicolas Florquin and Eric G. Berman, eds., *Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region*, Geneva: Small Arms Survey, May 2005, pp. 46–77. As of November 11, 2014:
http://www.smallarmssurvey.org/publications/by-type/book-series/armed-and-aimless.html

Fourt, Olivier, "Le Niger, un 'point d'appui' opérationnel pour la France," *Radio France internationale*, last modified May 28, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/20130527-le-niger-point-appui-operationnel-france/

Francis, David J., "The Regional Impact of the Armed Conflict and French Intervention in Mali," Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, April 9, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.peacebuilding.no/Regions/Africa/Mali/Publications/The-regional-impact-of-the-armed-conflict-and-French-intervention-in-Mali

Giroux, Greg, "Voters Throw Bums in While Holding Congress in Disdain," *Bloomberg*, December 13, 2012. As of November 11, 2014:
http://www.bloomberg.com/news/2012-12-13/voters-throw-bums-in-while-disdaining-congress-bgov-barometer.html

Grégoire, Emmanuel, *Touaregs du Niger, le destin d'un mythe*, new ed., Paris: Karthala, 2010.

———, "Islamistes et rebelles touaregs maliens: Alliances, rivalités et ruptures," *Sur le vif*, July 3, 2013.

Grémont, Charles, *Les Touaregs Iwellemedan (1647–1896): Un ensemble politique de la Boucle du Niger*, Paris: Karthala, 2010a.

———, *Touaregs et Arabes dans les forces armées coloniales et maliennes: Une histoire en trompe-l'œil*, Paris: Institut français des relations internationales, 2010b. As of November 11, 2014:
http://ifri.org/?page=detail-contribution&id=6118&idprovenance=97

Guede, Boubacar, "Niger: Le président Issoufou lance un appel aux rebelles maliens," *Radio France internationale*, February 14, 2012.

Guichaoua, Yvan, *Circumstantial Alliances and Loose Loyalties in Rebellion Making: The Case of Tuareg Insurgency in Northern Niger (2007–2009)*, A Micro Level Analysis of Violent Conflict Research Working Paper 20, December 2009. As of November 11, 2014:
http://www.microconflict.eu/publications/RWP20_YG.pdf

Guindo, Amadou Salif, "Mme Assory Aicha Belco Maiga, présidente du conseil de cercle de Tessalit à propos de la libération de Gao 'Ma joie ne sera totale que quand Tombouctou et Kidal seront reprises,'" *La Dépêche*, January 30, 2013.

Gutelius, David, "Islam in Northern Mali and the War on Terror," *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 25, No. 1, 2007, pp. 59–76.

Haddad, Aïda, "Maroc-Mali: Renforcement du partenariat dans les mines et les hydrocarbures," *Le point*, May 14, 2014. As of November 11, 2014: http://www.lepoint.fr/afrique/economie/maroc-mali-renforcement-du-partenariat-dans-les-mines-et-les-hydrocarbures-14-05-2014-1822797_2033.php

HCME Allemagne, "Jeunes patriotes de Gao," *YouTube*, November 25, 2012. As of November 11, 2014:
http://www.youtube.com/watch?v=fs1j-w-ufd4

Human Rights Watch, "Niger: Warring Sides Must End Abuses of Civilians," December 20, 2007. As of November 11, 2014:
http://www.hrw.org/news/2007/12/19/
niger-warring-sides-must-end-abuses-civilians

———, "Mali: Ensure Justice for Grave Abuses," March 21, 2014. As of November 11, 2014:
http://www.hrw.org/news/2014/03/21/mali-ensure-justice-grave-abuses

Integrated Regional Information Networks, "Mali: Indignation Dominates Reaction as Attacks in North Escalate," August 31, 2007. As of November 11, 2014:
http://www.irinnews.org/report/74058/
mali-indignation-dominates-reaction-as-attacks-in-north-escalate

International Crisis Group, *Mali: Éviter l'escalade*, Brussels, Africa Report 189, July 18, 2012. As of November 11, 2014:
http://www.crisisgroup.org/~/media/files/africa/west-africa/mali/
189-mali-eviter-l-escalade.pdf

———, *Niger: Another Weak Link in the Sahel?* Brussels, Africa Report 208, September 19, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/niger/
208-niger-another-weak-link-in-the-sahel.aspx

———, *Mali: Reform or Relapse*, Brussels, Africa Report 210, January 10, 2014. As of November 11, 2014:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/west-africa/mali/
210-mali-reform-or-relapse.aspx

"Interview de Ibrahim Bahanga: 'L'alliance entre le MNJ et nous existe depuis que nous avons reçu des formations militaires en Libye,'" *L'indépendant* (Bamako), August 30, 2007.

Issoufou, Mahamadou, "Quatrième attaque terroriste au Niger, qui s'enfonce dans une nouvelle forme de guerre," *Radio France internationale*, June 13, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/
20130612-quatrieme-attaque-terroriste-niger-menace-une-nouvelle-forme-guerre/

Kaka, Moussa, "Niger: Manifestation des jeunes sans emploi de Diffa," *Radio France internationale*, April 30, 2013. As of November 11, 2014: http://www.rfi.fr/emission/20130430-niger-manifestations-jeunes-emploi-diffa/

Kappès-Grangé, Anne, "Niger: Le Premier ministre Brigi Rafini, en toute discrétion," *Jeune Afrique*, November 7, 2011. As of November 11, 2014: http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2651p046.xml0/

Keita, Modibo, *La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger*, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques, Note de recherche 10, July 2002.

Koné, Assane, "Résolution de la crise malienne: Recommandations des états généraux de la décentralisation," *Notre nation*, October 28, 2013. As of November 11, 2014: http://notrenation.com/?Resolution-de-la-crise-malienne

Lamine, Mohamed, "Gao: La population en meeting de protestation contre le gouvernement de transition," *Ouest Afrika Blog*, June 5, 2013. As of November 11, 2014: http://ouestafrikablog.net/blog/2013/06/05/gao-la-population-en-meeting-de-protestation-contre-le-gouvernement-de-transition/

"Lancement au Niger d'une stratégie de développement et de sécurité," *Panapress*, October 2, 2012. As of November 11, 2014: http://www.panapress.com/Lancement-au-Niger-d-une-strategie-de-developpement-et-de-securite--13-845310-0-lang4-index.html

Lazuta, Jennifer, "Niger Signs Long-Delayed Uranium Deal with Areva," *Voice of America*, May 27, 2014. As of November 11, 2014: http://www.voanews.com/content/niger-signs-long-delayed-uranium-deal-with-areva/1923567.html

Lea, David, and Annamarie Rowe, eds., *A Political Chronology of Africa*, London: Europa Publications, 2001.

Le Billon, Véronique, "Uranium: Areva et le Niger scellent un nouvel accord," *Les échos*, May 26, 2014. As of November 11, 2014: http://www.lesechos.fr/economie-france/conjoncture/0203524926656-uranium-areva-et-le-niger-scellent-un-nouvel-accord-673782.php

Lebovich, Andrew, "Overstating Terror in Niger: Letter from Niamey," *Foreign Affairs*, August 14, 2013. As of November 11, 2014: http://www.foreignaffairs.com/features/letters-from/overstating-terror-in-niger

Lecocq, Jean Sebastian, *That Desert Is Our Country: Tuareg Rebellions and Competing Nationalisms in Contemporary Mali (1946–1996)*, Amsterdam: Universiteit von Amsterdam, doctoral thesis, 2002.

———, *Disputed Desert: Decolonisation, Competing Nationalism and Tuareg Rebellions in Northern Mali*, Leiden: Brill, 2010.

Le Hir, Pierre, “Réduire à 50% la part du nucléaire en France, crédible ou non?” *Le monde*, December 5, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.lemonde.fr/planete/article/2013/12/04/reduire-a-50-la-part-du-nucleaire-en-france-credible-ou-non_3525288_3244.html

“Le Niger s’enfonce dans une crise politique,” *Jeune Afrique*, June 5, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/actu/20140605T064324Z20140605T064310Z/

“L’honorable Assarid Ag Imbarcaouane sur l’ORTM: ‘Les populations du nord n’accepteront jamais le retour du MNLA dans les villes,’” *L’indépendant*, February 11, 2013.

“Liste des nouveaux députés: Abeibara,” *aBamako.com*, undated. As of December 3, 2014:
http://www.abamako.com/elections/legislatives/2013/election/Cercle.asp?R=8&C=47&P=#gsc.tab=0

“Liste des nouveaux députés: Kidal” *aBamako.com*, undated. As of December 3, 2014:
http://www.abamako.com/elections/legislatives/2013/election/Cercle.asp?R=8&C=46&P=#gsc.tab=0

“Liste des nouveaux députés: Mali,” *aBamako.com*, undated. As of December 3, 2014:
http://www.abamako.com/ELECTIONS/legislatives/2013/#gsc.tab=0

“Liste des nouveaux députés: Tessalit,” *aBamako.com*, undated. As of December 3, 2014:
http://www.abamako.com/elections/legislatives/2013/election/Cercle.asp?R=8&C=48&P=#gsc.tab=0

“Liste des nouveaux députés: Tin-Essako,” *aBamako.com*, undated. As of December 3, 2014:
http://www.abamako.com/elections/legislatives/2013/election/Cercle.asp?R=8&C=49&P=#gsc.tab=0

“Lune de miel franco-américaine au Sahel,” *Jeune Afrique*, March 10, 2014. As of November 11, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/Article/JA2773p008.xml5/

Lyammouri, Rida, “Understanding Who’s Who in Northern Mali: Terrorists Secessionists and Criminals,” panel presentation, Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, Washington, D.C., March 11, 2013. As of November 11, 2014:
https://www.youtube.com/watch?v=nkJOiygOsP8

MAA commander—*See* Mouvement arabe de l’Azawad commander.

Malian journalist, phone interview with Stephanie Pezard, August 2009.

"Mali: Bilan positif pour les États généraux de la décentralisation," *Radio France internationale*, October 24, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/
20131024-mali-bilan-positif-fin-etats-generaux-decentralisation/

"Mali: Des membres d'Ansar Dine font sécession et créent leur propre mouvement," *Radio France internationale*, January 24, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/20130124-mali-membres-ansar-dine-font-secession-creent-leur-propre-mouvement-mouvement-islamique-azawad/

Mamane, Dalatou Malam, "Mission de l'Unité de Fusion et de Liaison (UFL) au Niger: La lutte contre le terrorisme plus que jamais engagée par les Forces de Défense et de Sécurité nigériennes," *Le Sahel*, No. 8306, April 3, 2012.

"Manifestation à Gao: Quand les revendications se font sociales," *Radio France internationale*, October 11, 2013. As of November 12, 2014:
http://www.rfi.fr/afrique/
20131011-mali-manifestants-gao-revendications-sociales-jeunes-femmes-insecurite/

"Map: France Revamps Military Operations in Africa's Sahel," *France 24*, updated May 9, 2014. As of November 11, 2014:
http://www.france24.com/en/
20140508-infographic-france-military-in-africa-sahel-le-drian-mali-chad/

Marchal, Roland, "The Coup in Mali: The Result of a Long-Term Crisis or Spillover from the Libyan Civil War?" Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, May 2012. As of November 11, 2014:
http://www.peacebuilding.no/Regions/Africa/Mali/Publications/The-coup-in-Mali-the-result-of-a-long-term-crisis-or-spillover-from-the-Libyan-civil-war

Massalaki, Abdoulaye, "Niger Arrests 20 Boko Haram Militants in Suspected Plot," *Reuters*, February 17, 2014. As of November 18, 2014:
http://www.reuters.com/article/2014/02/17/
us-niger-bokoharam-plot-idUSBREA1G0TV20140217

Massalatchi, Abdoulaye, "Kidnapped Aid Workers Released in Niger, One Killed," *Reuters*, November 3, 2012. As of November 11, 2014:
http://www.reuters.com/article/2012/11/03/
us-niger-kidnapping-release-idUSBRE8A205E20121103

———, "Islamists Kill 20 in Suicide Attacks in Niger," *Reuters*, May 23, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.reuters.com/article/2013/05/23/
us-niger-attacks-idUSBRE94M09N20130523

McGregor, Andrew, "Red Berets, Green Berets: Can Mali's Divided Military Restore Order and Stability?" *Terrorism Monitor*, Vol. 11, No. 4, February 22, 2013. As of November 11, 2014:
http://www.jamestown.org/single/
?tx_ttnews%5Btt_news%5D=40493&no_cache=1

"Mise en œuvre du PDES 2012–2015: Un instrument de référence pour impulser une mutation qualitative de l'économie nigérienne," *Le Sahel*, undated; referenced June 2014. As of November 11, 2014:
http://www.lesahel.org/index.php/economie/item/2830-mise-en-%C5%93uvre-du-pdes-2012-2015--un-instrument-de-r%C3%A9f%C3%A9rence-pour-impulser-une-mutation-qualitative-de-l%C3%A9conomie-nig%C3%A9rienne

MNA—*See* Mouvement National de l'Azawad.

Mouvement arabe de l'Azawad commander, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 8, 2013.

Mouvement National de l'Azawad, "Le Mouvement national de l'Azawad condamne le PSPSDN," *Journal du Mali*, September 4, 2011. As of November 11, 2014:
http://www.journaldumali.com/article.php?aid=3590

Naik, Asmita, *Returnees from Libya: The Bittersweet Experience of Coming Home*, Geneva: International Organization for Migration, Policy in Brief, May 2012. As of November 11, 2014:
http://publications.iom.int/bookstore/free/Policy_In_Brief.pdf

National Pact—*See* Pacte national conclu entre le gouvernement de la République du Mali et les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad consacrant le statut particulier du Nord du Mali, 1992.

Niangaly, Abdoulaye, "Lancement officiel du PSPSDN: Enfin le bout du tunnel pour le Nord du Mali," *Le Prétoire* (Bamako), August 11, 2011.

Niezen, Ronald Wesley, *Diverse Styles of Islamic Reform Among the Songhay of Eastern Mali*, Cambridge, UK: Cambridge University, thesis, October 27, 1987. As of November 12, 2014:
https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/227576

"Niger Arrests Ex–Rebel Chief on Suspected Qaeda Link," *Reuters*, March 21, 2012. As of November 12, 2014:
http://www.reuters.com/article/2012/03/21/
ozatp-niger-rebel-idAFJOE82K03N20120321

"Niger: Au moins dix blessés, d'importants dégâts lors de violentes manifestations d'étudiants," *Pan Africa Press*, May 22, 2014. As of November 10, 2014:
http://www.panafricapress.com/9035?lang=fr

Niger expert, conversation with Stephanie Pezard, June 2014.

"Niger: L'attaque dans la prison de Niamey a été menée par des islamistes de Boko Haram," *Radio France internationale*, June 1, 2013. As of November 11, 2014: http://www.rfi.fr/afrique/20130601-niger-prison-niamey-attaquee-groupe-arme-boko-haram/

"Niger Suicide Bombers Target Areva Mine and Barracks," *BBC*, May 23, 2013. As of November 11, 2014: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-22637084

Nigerien Ministry of Finance, *Le Niger en chiffres 2011*, November 2011. As of November 11, 2014: http://www.stat-niger.org/statistique/file/Annuaires_Statistiques/Annuaire_ins_2011/Niger%20en%20chiffres%20nov%202011.pdf

Nigerien Prime Minister's Office, "Synthèse PAP SE/SDS Sahel-Niger," briefing, November 26, 2013. As of November 11, 2014: http://www.sds-sahelniger.ne/index.php/plan-d-action

Ouagadougou Accord—*See* Accord préliminaire à l'élection présidentielle et aux pourparlers inclusifs de paix au Mali, 2013.

Pacte national conclu entre le gouvernement de la République du Mali et les Mouvements et fronts unifiés de l'Azawad consacrant le statut particulier du Nord du Mali [National Pact between the government of the Republic of Mali and the United Movements and Fronts of Azawad dedicating the special status of northern Mali], Bamako, April 11, 1992.

Pellerin, Mathieu, "La résilience nigérienne à l'épreuve de la guerre au Mali," *L'Afrique en questions*, No. 15, Institut français de relations internationales, February 2013. As of November 11, 2014: http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=7545

Pezard, Stephanie, and Michael Shurkin, *Toward a Secure and Stable Mali: Approaches to Engaging Local Actors*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-296-OSD, 2013. As of November 11, 2014: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR296.html

Porter, Geoff D., "AQIM's Objectives in North Africa," *CTC Sentinel*, Vol. 4, No. 2, February 2011, pp. 5–8. As of November 11, 2014: https://www.ctc.usma.edu/posts/aqim%E2%80%99s-objectives-in-north-africa

Raffray, Mériadec, "Les rébellions touarègues au Sahel," French Ministry of Defense, July 1, 2013. As of November 11, 2014: http://www.cdef.terre.defense.gouv.fr/publications/cahier-du-retex/recherche/les-rebellions-touaregues-au-sahel

Roberto, "El gobierno del Azawad," *A modo de esperanza*, June 20, 2012. As of November 12, 2014: http://amododeesperanza.blogspot.com/2012/06/el-gobierno-del-azawad.html

Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner, "The Curse of Natural Resources," *European Economic Review*, Vol. 45, 2001, pp. 827–838.

Sahel expert A, phone interview with Michael Shurkin, December 11, 2012.

Sahel expert B, phone interview with Stephanie Pezard, April 22, 2014.

Sahel expert C, phone interview with Stephanie Pezard, April 24, 2014.

Sahel expert D, written correspondence with Stephanie Pezard, September 3, 2014.

Salifou, André, *La question touarègue au Niger*, Paris: Karthala, 1993.

Scheele, Judith, "Tribus, états et fraude: La région frontalière algéro-malienne," *Études rurales*, Vol. 184, February 2009, pp. 79–94.

Schnapper, Dominique, *La communauté des citoyens: Sur l'idée moderne de nation*, Paris: Gallimard, 1994.

Seely, Jennifer C., "A Political Analysis of Decentralisation: Coopting the Tuareg Threat in Mali," *Journal of Modern African Studies*, Vol. 39, No. 3, 2001, pp. 499–524.

Sidibé, Kalilou, *Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms*, Brighton, UK: Institute of Development Studies, Research Report 77, August 2012. As of November 12, 2014: http://www.ids.ac.uk/publication/security-management-in-northern-mali-criminal-networks-and-conflict-resolution-mechanisms

Simpere, Anne-Sophie, and Ali Idrissa, *Niger: À qui profite l'uranium? L'enjeu de la renégociation des contrats miniers d'AREVA*, Oxfam, November 2013. As of November 11, 2014: http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/niger_renegociations_areva_note_oxfam-rotab.pdf

Songhai leader A, phone interview with Michael Shurkin, October 8, 2013.

Songhai leader B, phone interview with Michael Shurkin, February 11, 2014.

Stratfor, "Niger: A Rebel Threat to the Uranium Sector," Austin, Texas, February 1, 2008.

Takiou, Chahana, "Entretien avec Mohamed Ould Mataly, ancien député de Bourem: 'Je ne suis pas du MUJAO,'" *22 Septembre*, July 12, 2012. As of November 12, 2014: http://www.maliweb.net/politique/entretien-avec-mohamed-ould-mataly-ancien-depute-de-bourem-je-ne-suis-pas-du-mujao-79362.html

Tamanrasset Accord—*See* Accord sur la cessation des hostilités, 1991.

Thienot, Dorothée, "Mali: Des patrouilleurs pour remplacer l'Etat à Gao," *Slate Afrique*, January 17, 2013. As of November 12, 2014: http://www.slateafrique.com/101293/mali-gao-patrouilleurs-remplacent-etat-gao

Thiolay, Boris, "Mali: La guerre de la cocaïne," *L'express*, March 21, 2013. As of November 12, 2014:
http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/mali-la-guerre-de-la-cocaine_1233028.html

Thurston, Alex, "Niger Braces for Regional Turbulence," *World Politics Review*, February 15, 2012a. As of November 12, 2014:
http://www.worldpoliticsreview.com/articles/11479/niger-braces-for-regional-turbulence

———, "Niger Secures $4.8 Billion for Security and Development: Is This a Regional Model?" *Sahel Blog*, November 16, 2012b. As of November 12, 2014:
http://sahelblog.wordpress.com/2012/11/16/niger-secures-4-8-billion-for-security-and-development-is-this-a-regional-model/

Tinti, Peter, "Niger: The Stable Sahelian State, for Now," *Think Africa Press*, September 27, 2013. As of November 12, 2014:
http://thinkafricapress.com/niger/stable-instability-sahelian-state-mali-example

———, "War, Peace and Civil Affairs in Niger," *Wall Street Journal*, March 6, 2014. As of November 12, 2014:
http://online.wsj.com/articles/SB10001424052702303824204579421063632222426

Touchard, Laurent, "Niger: Les enjeux de la coopération sécuritaire avec la France," *Jeune Afrique*, March 3, 2014. As of November 12, 2014:
http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20140303165915/

Transparency International, "Corruption by Country/Territory: Mali," undated (a); referenced July 14, 2014. As of November 12, 2014:
http://www.transparency.org/country#MLI

———, "Corruption Perceptions Index 2013," undated (b); referenced April 2014. As of November 17, 2014:
http://www.transparency.org/cpi2013/results

Traore, Seydou Moussa, Assa Gakou Doumbia, Vinima Traore, and Daniel Fassa Tolno, *4ème recensement général de la population et de l'habitat du Mali (RPGH-2009): Analyse des résultats définitifs*, Thème 2: *État et structure de la population*, République du Mali, Ministère de l'économie et des finances, Institut national de la statistique, Bureau central du recensement, December 2011. As of November 17, 2014:
http://www.instat.gov.ml/documentation/Rapport_Etat_Structure_VF.pdf

Trotha, Trutz von, and Georg Klute, "Von der Postkolonie zur Parastaatlichkeit: Das Beispiel Schwarzafrika," *Jahrbuch für internationale Sicherheitspolitik*, 2001. As of November 12, 2014:
http://www.bmlv.gv.at/wissen-forschung/publikationen/beitrag.php?id=611

Tuareg cultural association president, interview with Michael Shurkin, Bamako, October 8, 2013.

Tuareg leader and former high-level Malian government official, interview with Michael Shurkin, October 5, 2013.

Tuareg notable, phone interview with Michael Shurkin, October 4, 2013.

UNDP—*See* United Nations Development Programme.

United Nations Children's Fund, "Country Statistics," updated May 8, 2003. As of November 12, 2014:
http://www.unicef.org/statistics/index_countrystats.html

United Nations Development Programme, "In Paris, Niger Mobilizes $4.8 Billion for Development," November 16, 2012. As of November 12, 2014:
http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/articles/2012/11/16/a-paris-le-niger-mobilise-4-8-milliards-pour-le-d-veloppement/

———, *Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*, New York, July 2014. As of November 12, 2014:
http://hdr.undp.org/en/2014-report

United Nations Office on Drugs and Crime, *World Drug Report, 2013*, New York, May 2013. As of November 12, 2014:
http://www.unodc.org/wdr2013/

United Nations Security Council, *Report of the Assessment Mission on the Impact of the Libyan Crisis on the Sahel Region, 7 to 23 December 2011*, New York, S/2012/42, January 18, 2012. As of November 12, 2014:
http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=S/2012/42

U.S. Department of State, "Chapter 2: Country Reports—Africa Overview," in *Country Reports on Terrorism 2013*, April 2014, pp. 11–228. As of November 12, 2014:
http://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2013/224820.htm

Whitlock, Craig, "Drone Base in Niger Gives U.S. a Strategic Foothold in West Africa," *Washington Post*, March 21, 2013. As of November 12, 2014:
http://www.washingtonpost.com/world/national-security/drone-base-in-niger-gives-us-a-strategic-foothold-in-west-africa/2013/03/21/700ee8d0-9170-11e2-9c4d-798c073d7ec8_story.html

Wild, Rosa, "Security and Insecurity in Niger," *Think Africa Press*, November 11, 2011. As of November 12, 2014:
http://thinkafricapress.com/niger/security-insecurity-mercenaries

Wing, Susanna D., *Mali's Precarious Democracy and the Causes of Conflict*, Washington, D.C.: United States Institute of Peace, April 19, 2013. As of November 12, 2014:
http://www.usip.org/publications/mali-s-precarious-democracy-and-the-causes-of-conflict

Wing, Susanna D., and Bréhima Kassibo, "Mali: Incentives and Challenges for Decentralization," in James Tyler Dickovick and James S. Wunsch, eds., *Decentralization in Africa: The Paradox of State Strength*, Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2014.

World Bank, "Country Data Report for Mali, 1996–2012," c. 2013; referenced July 14, 2014.

Wulf, Eric, and Farley Mesko, *Guide to a Post-Conflict Mali*, Washington, D.C.: C4ADS, 2013.

تتطرق هذه الدراسة إلى آفاق الاستقرار في مالي في أعقاب الأزمة السياسية والعسكرية التي بدأت عام 2012. وتحقيقًا لهذه الغاية، تبحث هذه الدراسة تسويات السلام في مالي منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين لتحديد العيوب والنجاحات. ويجد المؤلفان خمس مسائل متكررة قد عرقلت تنفيذ الاتفاقات المتتالية وهي: عدم تمثيل الموقعين على اتفاق السلام، والفهم الخاطئ تجاه اللامركزية والديمقراطية، والشرعية المحدودة المتصورة في شمال باماكو، واستمرار انعدام الأمن، وغياب العدالة الانتقالية والمصالحة. تُوصي الدراسة بإنشاء تمثيل من خلال مجموعة متنوعة من التدابير لمعالجة هذه المسائل في وقتٍ واحدٍ، والمساعدة في وضع خطة استشرافية سلمية لمالي. تستكشف الدراسة أيضًا مسألة: هل يُعزى استقرار النيجر، جارة مالي، إلى توفر بيئة أكثر ملاءمة أم إلى انتهاج سياسات حصيفة أم إلى الصدفة المحضة، وهل يوفر الاستقرار نموذجًا للتمكين في مالي؟! يوصي المؤلفان بتقليد بعض السياسات التي يمكن أن تفسر الاستقرار المستدام في النيجر، مثل تحسين إدماج سكان الطوارق والتركيز على برامج التطوير بالإضافة للأمن، مع الاعتراف بأن هذه السياسات لا تجعل النيجر منيعة أمام عودة الاضطرابات السياسية التي عانت منها النيجر في الماضي.

NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE

www.rand.org

Arabic Translation of:
"*Achieving Peace in Northern Mali*"
RR-892/1-OSD